المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :



المجلد الخامس والعشرون　　العدد الأول　　يناير ١٩٨٨

المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحـرير

دكتور / أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور / عزت حجازى

قواعـد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات علي العنوان التالي :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

المجلد الخامس والعشرين | العدد الأول | يناير ١٩٨٨

رقم الايداع ١٦٥ / ١٩٨٨ · دار الطباعة الحديثة ت : ٩٠٨٣١٨

المجلة الأجتماعية القومية

المجلد الخامس والعشرون | يناير ١٩٨٨ | العدد الأول

مـواد العـدد

الصفحة

أولا : بحوث ودراسات :

ثانيا : ندوات ومؤتمرات :

ثالثا : رسائل جامعية :

رابعاً : عرض كتب :

بحوث ودراسات :

الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها فى مصر(*)

حسين طه الفقير(**)

مقـدمة :

تزايد الاهتمام العالمى فى العقدين الأخيرين بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية الأنشطة غير الرسمية وزيادة نشرها فى المناطق الحضرية والريفية،أملا فى أن تسهم بدور يعتد به فى حل المشكلات المعنية فى الدول المختلفة . وكان لا بد ان تتباين الطموحات المعلقة على هذه الأنشطة الصغيرة من مجموعة لأخرى من الدول ومن دولة لأخرى أيضا، وفقا للواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تتميز به وتعايشه كل منها.

وبناء على المقدمة السابقة،ينصرف اهتمامنا فى هذه الورقة إلى بيان أهمية دراسة وتنمية الأنشطة غير الرسمية،فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص، ثم بيان المشكلات المرتبطة بدراسة تلك الأنشطة وكيفية تذليل هذه المشكلات.

وفى النهاية فاننا نستهدف أيضا أن نوضح الأسس والاعتبارات التى يجب أخذها فى الحسبان عند تصميم الاستقصاءات الميدانية للأنشطة الصغيرة وغير المنظمة، على نحو يمكن - بعد استيفائها - من استنباط المؤشرات والمتغيرات الحاكمة لكل نشاط منها.

هذا هدف لم توفره الدراسات السابقة عن الأنشطة الصغيرة بصورة مكتملة، سواء تلك التى قامت بها جهات محلية منفردة أو بالمشاركة مع جهات أجنبية.

(*) تقرير فرعى فى أعمال بحث القطاع غير الرسمى الذى يخطط لاجرائه قسم المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(**) دكتوراه فى الاقتصاد ، خبير بمعهد التخطيط القومى.

وتتضمن هذه الدراسة جزئين ، ينصرف الأول منها الى بيان حقيقة هذه الأنشطة ، وأسباب الاهتمام بدراستها وتنشيطها فى الفترة الاخيرة من جانب الدول المختلفة والمجتمع المصرى . ويتناول الجزء الثانى المشكلات المرتبطة بدراسة الأنشطة الصغيرة، وجوانب القصور فى الدراسات السابقة، والبيانات المتاحة عنها. كما يتناول مجموعة من المقترحات ثم صياغتها فى عرض نتائج هذه الدراسة المتواضعة.

الجزء الأول

حقيقة الأنشطة غير الرسمية وأسباب الاهتمام المتزايد بدراستها فى الدول المختلفة والمجتمع المصرى

نتناول فى هذا الجزء بيان حقيقة الأنشطة الصغيرة وما تشكله من وزن نسبى فى مجمل الاقتصاديات المختلفة ، وكذلك سنبين أسباب الاهتمام العالمى حسب مجموعات الدول المختلفة بدراسة الأنشطة غير الرسمية أو غير المنظمة فى الوقت الراهن ، والآمال المنعقدة على مثل هذه الأنشطة فى المجتمع المصرى سواء فى تعجيل معدلات التنمية أو المساهمة في حل المشكلات الراهنة التى تعانيها مصر .

وبناء على ذلك يتضمن هذا الجزء تناولا للآتى :

أولا : حقيقة الأنشطة غير الرسمية .

ثانيا : تزايد الاهتمام العالمى بدراسة الأنشطة غير الرسمية وأسبابه :

١ – الدول الصناعية المتقدمة .

٢ – الدول الآخذة فى النمو .

٣ – المجتمع المصـرى .

أولا : حقيقة الأنشطة غير الرسمية :

عندما تذكر عبارة القطاع غير الرسمى أو المشروعات الصغيرة فان ما يتبادر الى الذهن أمران ، الأول : ينصرف الى أنها المشروعات التى تستخدم العدد الأقل من العمالة والحجم الأقل من رأس المال فى النشاط الخاص وهذا تصور حقيقى إلى حد بعيد ، أما الثانى فقد يتمثل فى أن هذه المشروعات تمثل قطاعا ذا وزن نسبى هامشى فى جملة الاقتصاد القومى وهو تصور خاطىء . حقا اذا نظرنا الى كل مشروع منها منفردا فسوف نجد انه ضئيل نسبيا الى المشروع المنتظم فى القطاع العام أو الخاص ، ولكن وعلى المستوى الكلى أى بتجميع هذه الأنشطة على مستوى الاقتصاد القومى نجد ان هذه المشروعات تتولد بها أكثر من منتصف الدخول الاجمالية المتولدة فى المجتمع وتضم فى وحداتها المتناثرة فى المناطق الريفية والحضرية أكثر من نصف عدد العمالة فى كثير من دول العالم الثالث وهو ما نوضحه كالتالى :

١ – تضم الأنشطة غير الرسمية فى اندونيسيا نحو ما يقرب من ٥٥٪ من قوة العمل بتعريف السكان ذوى النشاط ، كما يقدر الدخل المتولد بهذه الانشطة بنحو اكثر من ٥٠٪ من الدخل القومى[١].

٢ – وفى شبه القارة الهندية فان المخصصات الموجهة لهذه المشروعات فى خطط التنمية الهندية قد ازدادت من ٥٢ م. روبية فى الخطة الأولى (١٩٥١ – ١٩٥٦) الى نحو ٦,٢ مليار روبية فى الخطة السادسة (١٩٨٠ – ١٩٨٥) أى بزيادة قدرها نحو ١١٩ مثلا . وقد ازداد انتاج هذه المشروعات الصغيرة من ١٤٠ مليار روبية عام ١٩٧٨/٧٧ الى نحو ٣٢٦ مليار عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة زيادة قدرها ١٣٣٪ تقريبا خلال أربع سنوات . ومن ناحية اخرى فقد ازدادت فيها العمالة بتعريف السكان ذوى النشاط من نحو ٤٥٠ مليون الى نحو ٧٥٠ مليون عامل خلال هذه الفترة . ومن ناحية اخرى ارتفعت قيمة الصادرات لهذه الأنشطة من نحو ١٠ مليارات الى ٢٠,٢ مليار روبية بين عامى ١٩٧٨ ، ٨١/١٩٨٢[٢]

٣ – ويتضمن قطاع الصناعات الصغيرة فى كوريا، وهى جزء من الأنشطة

الصغيرة فى مجملها نحو ٥٣٪ من قوة العمل الصناعية ١٤ سنة فأكثر منهم ١٥٦,٨ ألف عامل حققوا قيمة مضافة قدرها ٤٥,٥ مليون دولار فى منشآت تضم أقل من خمسة عمال ، ٢٣٦,٦ ألف عامل حققوا نحو ١٤٠,٤ مليون دولار قيمة مضافة فى منشآت تضم من ٥ – ٤٩ عاملا ، نحو ٩٧,٤ ألف عامل حققوا نحو ٩٣,٣ مليون دولار قيمة مضافة فى منشآت تضم من ٥٠ – ٩٩ عاملا عام ١٩٧٥[٣] .

٤ – أما فى تايوان فان نسبة العاملين فى الصناعات الصغيرة نحو ٣٦٪ من اجمالى قوة العمل الصناعية عام ١٩٧١[٤].

وهكذا يتبين لنا ان الأنشطة الصغيرة فى بلدان مختلفة لا تمثل فقط وعاء متسعا وعميقا لاستيعاب قوة العمل من السكان النشيطين اقتصاديا، ولكن أضات تتضمن مجالات كثيرة لانتاجية مرتفعة لأفراد المجتمع .

ثانيا : تزايد الاهتمام العالمى بدراسة الانشطة غير الرسمية وأسبابه :

تتفاوت طبيعة وأهداف الاهتمام العالمى بدراسة الأنشطة غير الرسمية من مجموعة لاخرى من الدول وذلك على النحو الذى نوضحه فيما يلى :

١ – الدول الصناعية المتقدمة :

تهتم هذه الدول بدراسة الأنشطة الصغيرة أو غير الرسمية المتواجدة بها انطلاقا من ان خصائص هذه الأنشطة قد تمكن بزيادة الاهتمام بها من محاولة تخفيف الأزمات التى تعايشها منذ بداية السبعينيات وحتى الآن وأهمها تلك الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودى (Stagflation) تلك الظاهرة التى تتعايش فيها معدلات البطالة ومعدلات التضخم معا وبمستوى مرتفع نسبيا لكل منهما حيث بلغ معدل التضخم الركودى نحو ١٨٪ فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة فى منتصف الثمانينيات[٥].

ولعل دافعا نشطا لدى الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يحركها فى هذه الحقبة لدراسة الأنشطة غير الرسمية فى بلدان العالم الثالث دراسة مستفيضة . انها تحاول الاحاطة الكاملة ليس فقط بهيكل هذه الانشطة (Structure) فى كل دولة ولكن أيضا للتعرف على الآليات الاجتماعية والاقتصادية

التى تحكمها . وتستند فى هذه المحاولة الى مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات البحث العالمية ، ولا يخفى ان الاحاطة بهذه الجوانب يمكنها من صياغة شروط تكييف هذه القطاعات لآليات السوق العلمية Adjustment Policies .

وفى اعتقاد الباحث أن هذه الأنشطة لم يتم اختراقها اختراقا كاملا من جانب دول السوق المتقدمة حتى الآن وهى فى نظر هذه الدول تمثل سوقا واسعة منتظرة لتصريف كثير من المنتجات البالية فى الغرب وتصريف التكنولوجيات التقليدية ، ومنافذ ممتدة لاستثمار فائض الأموال فى سياج من التبعية التى تتسرب عن طريقها الفوائض التى تتحقق فى البلدان النامية الى السوق العالمية .

٢ – الدول النامية :

ظلت الدول الآخذة فى النمو – معظمها – تركز فى خططها التنموية التى تبنتها منذ حصولها على الاستقلال السياسى فى بداية الخمسينيات على اتباع استراتيجيات للتنمية تستخدم انماطا من الاستثمار أرهقتها بالديون الخارجية وشوهت هياكلها الانتاجية على النحو الذى افقدها القدرة على اشباع الحاجات الاجتماعية لشعوبها .

ومن ناحية اخرى فقد ركزت تلك الخطط التى تبنتها تلك الدول على القطاعات المنظمة أو القطاعات الرسمية فى الوقت الذى استمرت فيه الزيادات السكانية بمعدلات مرتفعة الأمر الذى يفوق مقدرة القطاعات المنظمة على استيعاب العمالة المتزايدة فى القطاعات الريفية والحضرية . ومن ثم يكون قد غاب عن هذه الدول لسنين طويلة أن القطاعات الصغيرة وغير المنظمة هى اكثر قدرة على استيعاب العمالة وأكثر قدرة على الانتشار فى الحيز الجغرافى والاقليمى لأى دولة . وفضلا عن ذلك فان منتجات هذه المشروعات انما تتوجه بالأساس الى اشباع الاحتياجات المحلية .

إن بلدان العالم الثالث الآن فى أمس الحاجة لتنمية الأنشطة الصغيرة بها ونشرها جغرافيا لتغطى القطاعات الريفية والحضرية التى تتفشى فيها البطالة الصريحة والبطالة المقنعة والموسمية كما تعانى فيها قطاعات عريضة من السكان

من حالات الفقر وتدنى مستويات الدخول ويمكن لنا ذكر أهم تلك المشكلات فى الآتى :

أ – مشكلة البطالة :

تتراوح معدلات البطالة فى كثير من الدول النامية بين ٧٪ ، ١٣٪ من اجمالى قوة العمل بها . وترتفع هذه المعدلات فى قوة العمل النسائية وبخاصة فى المناطق الحضرية – ويستوجب ذلك الاهتمام بتنمية الأنشطة التى تنخفض فيها تكلفة فرصة العمل . وتلك الأنشطة التى لا تعتمد على مستلزمات مستوردة فى ظل الواقع الحالى للدول النامية الذى يتميز بمعاناتها من ضعف مصادر موارد النقد الاجنبى (باستثناء الدول النفطية المصدرة ذات الفائض) .

ب – مشكلة تفاقم المديونية الخارجية :

بلغت المديونية الخارجية لمجموعة البلدان النامية أكثر من تريليون دولار عام ١٩٨٦ ، وأصبحت أعباء خدمة هذه الديون (أقساط + فوائد) تلتهم قدرا كبيرا من النواتج القومية السنوية فى هذه الدول(٦) . ان هذه المشكلة تمثل قيدا بالغا ليس فقط فى الحد من قدرة هذه الدول على استيراد مستلزمات الانتاج والغذاء،ولكن ايضا فى الحد من قدرتها على التوسع فى الطاقات الانتاجية القائمة فى القطاعات المنظمة وهو ما ينتج عنه ضآلة قدرتها على تشغيل الأعداد المتزايدة والداخلة سوق العمل سنويا . ان مشكلة المديونية الخارجية اذن هى أحد الأسباب القوية المستمرة التى تستدعى تنشيط القطاعات الصغيرة لضمان مصادر متنوعة لدخول الأسر المتزايدة بها .

جـ – مشكلة الغذاء :

تتسبب فى وجود هذه المشكلة عوامل عديدة تنعكس جميعها فى انخفاض جهود الانتاج المحلى بتلك الدول من المواد الغذائية الزراعية والصناعية ناهيك عن الأنماط السيئة فى الاستهلاك . ويدعم هذه المشكلة تدنى القدرات الشرائية وسوء توزيع الدخل القومى وهى بهذا النحو تتجسد فيها ظواهر الفقر المدقع التى تعانى منها الشرائح الاجتماعية العريضة بالدول النامية ذات العجز . ان الاهتمام بتنمية الأنشطة الصغيرة اذن،هو محاولة لايجاد مجالات للتكسب تخفف من دقع الفقر على تلك

الشرائح الاجتماعية من السكان وهى مجالات لا يمكن والحال هذه ان تكون فى القطاعات المنظمة .

د – التكلفة والعائد :

قد يثور التساؤل بعد هذا العرض لأهم المشكلات التى تستدعى الاهتمام بتنمية الانشطة الصغيرة عن تكلفة تنمية هذه الأنشطة فى هذه الدول والاجابة على هذا التساؤل تتلخص فى استدعاء خصائص الأنشطة الصغيرة وغير الرسمية ذاتها كما حددها الدكتور محمد عبدالفتاح منجى فى الآتى(٧) .

– القدرة على الانتشار الجغرافى بحيث يمكن لهذه المشروعات ان تغطى المناطق الريفية والحضرية .

– عدم تأثر الأنشطة الصغيرة بضعف البنية الأساسية فى المجتمع ، الأمر الذى لا يتطلب استثمارات يعتد بها فى قطاعات الهياكل الأساسية .

– عدم حاجة المشروعات من هذا النوع الى رأس مال ضخم ، الأمر الذى ييسر دخول اعداد كبيرة من السكان ذوى رؤوس الأموال المحدودة .

– اعتماد معظم هذه المشروعات على خامات محلية متوفرة فى المجتمع مما يضمن استمرار نشاطها وعدم مواجهة مشكلات الاستيراد .

– تعتبر مثل هذه المشروعات بمثابة مراكز تدريب عملى منتشرة فى انحاء البلاد، الأمر الذى تصبح معه مصدرا خصبا لمد القطاعات المنظمة بجزء هام من العمالة المدربة والماهرة .

– نظرا لصغر حجم هذه الوحدات فان حاجتها لمستويات التنظيم والادارة الرفيعة تعتبر متواضعة نسبيا ، الأمر الذى يمكن تدبيره فى البلدان النامية .

– انخفاض تكلفة فرصة العمل بهذه الوحدات يؤدى الى زيادة قدرتها على استيعاب فائض قوة العمل فيخفف بالتالى من معدلات البطالة المرتفعة .

– ان تنامى أعداد هذه الأنشطة الصغيرة يحد من التدفق البشرى الى القطاعات

المنظمة مما يبقى على انتاجية مرتفعة بها ناهيك عن زيادة قدرتها على التوسع عن طريق الفوائض المحققة بها فتزداد طاقتها على استيعاب مزيد من العمالة .

– عدم وجود قيود ملزمة للعمل فى المشروعات الصغيرة يجعلها قادرة على استيعاب اعداد هائلة من السكان خارج سن العمل (شيوخ وأحداث) ، وكذلك استيعاب مزيد من الاناث اللاتى لا تسمح امكاناتهن بالتواؤم وتقاليد القطاع المنظم .

– ويضيف «اكيروا ينوكا» ان الاهتمام بهذه الأنشطة بزيادة اعدادها وانتاجيتها يؤدى الى التغلب على مشكلة نقص المنظمين وذوى الخبرة التى تعتبر عنق الزجاجة الرئيسى فى عملية التنمية فى بلدان العالم الثالث(٨) .

٣ – المجتمع المصرى :

فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى لا نكاد نجد استراتيجية واضحة تتعلق بدفع الأنشطة الصغيرة وتنميتها وزيادتها وفقا لخطط وسياسات خاصة وذلك على النحو الذى تسير عليه الهند كما سبق وأشرنا . ولكن من ناحية اخرى ينصرف الاهتمام فى الخطط القومية الى ما يسمى بالصناعات الصغيرة التى تقترب من القطاع المنظم وذلك لتحقيق الأهداف الواردة فى هذه الخطط وأهمها :-

– الاسهام فى تحقيق الأمن الغذائى والكسائى .

– استغلال الخامات المحلية .

– استغلال الطاقة الكهربائية فى الريف .

– الاسهام فى تنمية الصادرات .

– التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة .

وفى رأينا فان تحقيق هذه الأهداف على مستوى الصناعات الصغيرة فى مجملها يظل رهنا بالاحاطة بهيكل هذه الأنشطة والجوانب التى تتحكم فى كل منها واتاحة البيانات الكافية عن كل نشاط منها وهو ما لم يتم بصورة مرضية حتى الآن . ان هناك من المشكلات القومية ما يدعو السياسات الاقتصادية فى مصر العمل على زيادة فاعلية هذه الأنشطة فى المرحلة الحالية ومنها :

أ – الزيادة السكانية المرتفعة والبطالة :

بلغ معدل النمو السكانى فى مصر نحو ٢,٨٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٨٦ وهو ما أدى الى بلوغ عدد سكان مصر نحو ٥١ مليون تقريبا منهم اكثر من مليونى متعطل ، وبمثابة بطالة صريحة ، وعلى أساس توزيع قوة العمل ٦ سنوات فأكثر(٩) . ما بالنا اذا أضفنا الى هؤلاء المتعطلين الأعداد المتعطلة فى صور البطالة الاخرى كالبطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى والقطاع العام والبطالة الموسمية فى الأنشطة المختلفة والبطالة بين العائدين من هجرة العمل فى الخارج الخ ..

ومن الجدير بالذكر ان قوة العمل فى الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ مقدر لها ان تزيد من نحو ١٢,٨ مليون عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ١٤,٩ مليون عام ١٩٩٢/٩١ ، أى أن الأعداد التى سيتم تشغيلها فى فئات السن من ١٥ – ٦٤ سنة لن تزيد عن ٢,١ مليون نسمة وفقا للموارد الاستثمارية المقرر توفيرها خلال الخمس سنوات(١٠) . ومعنى ذلك ان معدل البطالة السالف الاشارة اليه (٢ مليون متعطل = ١٦٪ تقريبا من قوة العمل) سوف يكون أكبر كثيرا فى نهاية الخطة الخمسية الثانية بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها وباضافة اعداد المتعطلين فى فئات السن من ٦ سنوات الى اقل من ١٥ سنة وهى تلك الفئات التى تندرج فى عداد الأنشطة غير الرسمية .

ب – تدنى قدرة القطاعات المنظمة على التشغيل :

ويرجع تدنى قدرة هذه القطاعات على التشغيل فى المرحلة الحالية الى انتشار الطاقات المعطلة والتى تبلغ نحو اكثر من ٣٠٪ فى كثير من الأنشطة الصناعية المختلفة فى القطاع العام وتزداد عن هذه النسبة فى الأنشطة الصناعية الخاصة . ان هذه المشكلة تثبط عزيمة التوسع فى الانشطة المختلفة التى تعانى منها وبالتالى تحد من استيعابها لمزيد من العمالة . كما ان زيادة نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الخاص فى السنوات القادمة (١٨ مليار جنيه بنسبة ٣٩٪ من جملة استثمارات الخطة الثانية) لا تجعلنا نتفاءل فى قدرتنا على مزيد من تشغيل العمالة بأكثر من

الأعداد التى ذكرتها تقارير الخطة الخمسية الثالثة بل لا تجعلنا نتفاءل فى تشغيل عدد ٢,١ مليون نسمة السالف الاشارة اليها ، وذلك لعدم قدرة الأنشطة الخاصة والمشتركة على تعويض ذلك القصور فى ظل تفاقم أعداد الشركات الخاسرة بها ، والاتجاه الى تقليص الائتمان ضمن وسائل محاربة التضخم[١١] ، وتأكيدا لذلك تفيد بيانات السجل التجارى تصاعد أعداد حالات الافلاس من عام لآخر خلال فترة الثمانينيات حيث ازدادت من ١٧٥ حالة عام ١٩٨١ الى ٣٩٤ حالة عام ١٩٨٤ وكانت قد انخفضت عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٨٤ حالة غير أنها ارتفعت الى نحو ٣٥٤ حالة عام ١٩٨٦ أى بنسبة زيادة ٢٤ر٦٪ ما بين عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦[١٢] .

ويتضح مما سبق ان اختلال أداء الأنشطة الخاصة والقطاع المشترك مع الاتجاه من جانب الدولة الى التخلى جزئيا عن دورها الاستثمارى المنشود فى أنشطة عديدة زراعية وصناعية وخدمية لهو مؤشر ذو دلالة فيما يتعلق ليس فقط بزيادة معدلات التشغيل بل ومعدلات التنمية[١٣] .

وعلى كل حال فان التقرير بهذه الحقيقة السالفة انما يعنى المطالبة ان يعوض هذا القصور مستقبلا فى محاولة من المجتمع بسياسات متكاملة لتنشيط القطاعات غير الرسمية وزيادة اعدادها فى المناطق الريفية والحضرية .

جـ - تفاقم أعباء الالتزامات العامة :

تصاعدت فى المرحلة الأخيرة الأعباء المالية للحكومة،وأهمها الالتزامات المتعلقة بتسديد أعباء القروض العامة المحلية والأجنبية . لقد بلغت هذه الأعباء نحو ٤,٦ مليار جنيه فى مشروع موازنة عام ١٩٨٨/٨٧ وهى تمثل نحو ٤٢٪ تقريبا من جملة الايرادات السيادية للدولة . وتمثل نحو ١٥٣,٣٪ من جملة حصيلة الأوعية الادخارية المصرية عن نفس العام[١٤] .

وبالطبع فان تعاظم نسبة الأعباء العامة الى مجموع الأوعية الادخارية انما يشير ليس فقط الى كبر حجم فجوة الموارد المحلية،ولكن ايضا يشير ال اختلال فى الموازنة العامة للدولة مرجعه الأساسى عدم الكفاءة فى تحقيق الايرادات والأمر الذى ينأى بحثه عن نطاق هذه الورقة وان استوجبت الاشارة[١٥] .

إن زيادة الالتزامات العامة ونسبتها واستنزافها جانبا ضخما من الايرادات

العامة على النحو المتقدم الذكر قد برر للدولة الاتجاه إلى تقليص الانفاق العام مع اتباع ادوات انكماشية اخرى تساهم جميعا فى التأثير على القطاعات المنظمة أن تتزايد قدرتها على التوسع والتشغيل بما لا يتلاءم وزيادة قوة العمل. وبناء على ذلك فمن الجدير بالسياسات الاقتصادية فى ظل هذا الوضع ان تتجه الى القطاعات غير الرسمية أو الأنشطة الصغيرة التى لا تتطلب سوى موارد ضئيلة نسبيا تقوم الدولة بحقنها بها بغية توسيع رقعتها فى المجتمع .

الجزء الثانى

مشكلات دراسة الأنشطة غير الرسمية فى مصر وسبل تلافيها

إن دراسة الأنشطة غير الرسمية لازالت تواجه بعديد من المشكلات سواء أكانت دراسة مكتبية أو ميدانية . ففى الأولى يواجه أى دارس بندرة البيانات وقاعدة المعلومات المتاحة عن هذه الأنشطة على الأقل فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى أما فى حالة الدراسة الميدانية فيتبين من خلال استعراض الدراسات التى تمت حتى الآن ان هناك قصورا بينا تعانيه كافة هذه الدراسات وذلك لسببين :

الأول : ان هذه الدراسات – معظمها – يتضمن عينات غير ممثلة لمجتمع الدراسة لضآلتها ، وبذلك . لا يمكن التعويل بدرجة كبيرة على النتائج التى توصلت اليها .

الثانى : انها لم تحدد معايير كافية لتوصيف النشاط موضع الدراسة تعريفا وقياسا لبعض المتغيرات .

وبناء على ذلك يكون من اللازم قبل اجراء تصميم للاستقصاء الميدانى عن أى نشاط منها توفر (أو ايجاد) التعريف الملائم له متضمنا المعايير التى يستند اليها وتحديد مجموعة المؤشرات التى تصاغ وفقا لها أسئلة الاستقصاء .

ونحاول فى هذا الجزء استعراض المشكلات المختلفة المتعلقة بدراسة الأنشطة غير الرسمية فى مصر ويتضمن عرض هذه المشكلات تقييما موجزا للدراسات السابقة مكتبية وميدانية حتى يمكن تلافى أسباب القصور التى تعانيها مثل هذه

الدراسات فى الدراسات المقبلة . وفيما يلى نتناول هذه المشكلات تباعا وهى :

أولا : مشكلة التعريف .

ثانيا : مشكلة ندرة الدراسات الشاملة .

ثالثا : مشكلة ضآلة قاعدة البيانات المتاحة عن طريق الأجهزة المتخصصة .

رابعا : مشكلة تصنيف الأنشطة غير الرسمية بين أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة .

خامسا : ملخص النتائج .

أولا : مشكلة التعريف :

أن أول ما يواجه دارس الأنشطة غير الرسمية هو مشكلة تعريف هذه الأنشطة إذ ليس هناك تعريف متفق عليه وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من اجرائها . ولقد تبين لمعهد جورجيا للتكنولوجيا ان هناك نحوا **من ٥٠ تعريفا مستخدما فى نحو ٧٥ دولة حتى عام ١٩٧٨.وان كلا من هذه التعريفات تتعرض،إما لرأس المال المستخدم فى المشروع غير المنظم فتحصره ما بين ٢٥ الف إلى نحو ٢ مليون دولار أمريكى، أو إلى العمل فتحصر القوة العاملة فى المشروع فى حدود ١٥ – ٥٠٠ عامل.**

وبالطبع فان عدم الاتفاق على تعريف محدد للأنشطة غير الرسمية يستلزم حين القيام بدراسة لهذه الأنشطة وضع التعريف الملائم للنشاط موضع الدراسة بحيث يتضمن المعايير اللازمة لكشف المتغيرات التى تتحكم به . ان هذه المهمة رغم ضرورتها وأهميتها الا انها لم تراع بالقدر الكافى فى صياغة التعريفات السابقة وهذا ما سوف يتضح من استعراضنا للنقاط التالية :

١ – تعريف جهاز التعبئة العامة والاحصاء :

يعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الأنشطة غير المنظمة (غير الرسمية) بأنها «تلك الأنشطة التى تمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية ولا تلتزم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة ، وان كان بعضها يفعل ذلك عن طريق

تقديم ميزانيات وحسابات النتيجة ، وكذا الأنشطة التى تزاول خارج المنشآت والخدمات العائلية وتضم فئات العمالة التالية[١٦].

أ – فئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد .

ب – فئة العمالة لدى الأسرة بأجر أو بدون أجر .

جـ – فئة من يعمل لدى الغير بدون أجر .

د – فئة من يعمل بأجر نقدى .

هـ – فئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين .

ملاحظات حول التعريف :

هناك ملاحظتان اساسيتان يمكن رصدهما هنا حول التعريف السابق تتمثلان فى الآتى :

الأولى : ان التعريف يدخل عمالة قد لا تكون فى الأنشطة غير الرسمية واحتلتها الفئتان الأخيرنان (د ، هـ) حيث يمكن ان يضمهما أيضا النشاط المنظم خاص أو عام . ومن ناحية اخرى فان فئة العمالة لا تدلنا بشكل قاطع على طبيعة النشاط الذى تعمل فيه كما لا تدلنا على كون هذا النشاط مباحا أو محظورا.

الثانية : أنه لا يقدم معايير كافية لتوصيف النشاط غير الرسمى حيث ركز التعريف على ثلاثة معايير هى نوع النشاط ، انتظام الدفاتر وهيكل العمالة حسب الحالة العملية فى تعداد السكان العام . وهناك معايير اخرى لا تقل أهمية عن هذه المعايير مثل معيار رأس المال المستخدم ومستوى التنظيم والانتشار وهو ما أخذ به التعريف التالى :

٢ – تعريف معهد التخطيط القومى[١٧] :

يتضمن مفهوم الأنشطة غير الرسمية فى دراسة الصناعات الصغيرة التى اعدها معهد التخطيط القومى مجموعة من المعايير التى يمكن سحبها على الأنشطة غير الرسمية الاخرى (بخلاف القطاع الصناعى) أهمها :

أ – عدد العاملين .

ب – رأس المال المستخدم .

جـ – درجة الانتشار .

د – مستوى التنظيم .

هـ – كمية وقيمة وجودة الانتاج .

و – الخدمات المقدمة من قبل الدولة .

ملاحظات حول التعريف :

من الواضح ان المعايير السابقة تغطى جانبا كبيرا من أركان التعريف بأى نشاط ولكن هناك من المعايير ما يمكن اضافتها بحيث إذا أخذ بها فى مجموعها تجعل التعريف مكتملا ويمكن سحبه باطمئنان على أى نشاط من أنشطة القطاع غير المنظم وهى :

أ – نوع التكنولوجيا المستخدمة فى هذه الأنشطة ومصادرها .

ب – نوع مستلزمات الانتاج كمياتها ، ومصادرها .

جـ – هيكل الطلب على المنتجات (منافذ التوزيع) .

د – الوضع القانونى للنشاط .

ومن الجدير بالذكر ان اختيار مجموعة معينة من هذه المعايير هو رهن بنوع النشاط المراد دراسته ومن ناحية اخرى فان اختيار نشاط معين للدراسة لا بد ان تسبقه معرفة بهيكل الأنشطة غير الرسمية فى المجتمع، وهذا ما لم تأخذ به الدراسات السابقة وان كان بعضها يميل الى سرد أنواع هذه الأنشطة كما هو وارد فى دراسة «بنوكا» حسب المشاهدات الميدانية فى كينيا حيث حصر هذه الأنشطة فى الآتى.

– صناع السلاسل – صناع المشغولات الخشبية – فنانى الديكور .

– صناع المشغولات الدقيقة – تجار القمح – تجار أخشاب الوقود.

- نجارى القوارب الصغيرة - تجار الأسماك .

- أصحاب مستودعات الوقود والعاملين معهم - العاملين بمحطات البنزين الخاصة .

- بائعى الصحف المتجولين - صناع الفخار - السباكين .

- العاملين بورش اصلاح الدراجات والمركبات الاخرى - صناع الأحذية والصنادل .

- اصحاب عصارات القصب ومن إليهم - الخطاطين .

- بائعى الخردة - بائعى الجملة المتجولين - بائعى الأغذية المشوية والمطبوخة والمسلوقة .

- ماسحى البلكونات والأحذية - النساجين والغزالين - السقايين - الساعتية .

ورش النجارة والحدادة - ورش التنظيف وكى الملابس - تجارة الملابس المستعملة .

- صناع الجواريف والمقشات - صناع ترابيس الشبابيك والأقفال

- صناع الفوانيس واللعب - الدباغين - الخياطين - الاسكافية والسمكرية .

وواضح ان التصنيف السابق لم يوفر هيكلا لهذه الأنشطة يتبين منه الوزن النسبى لكل نشاط منها فى جملة هذه الأنشطة . او نسبة هذه الأنشطة جميعا الى جملة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع . ان مهمة التصنيف المرتبط بهيكل مقاس يمكن من الدراسة التاريخية لكثير من المتغيرات الحاكمة فى الأنشطة المختلفة ومنها(١٨) .

- مدى الكفاءة فى استخدام رأس المال والعمل .

- حصر الأصول الرأسمالية العاملة فى هذه المنشآت واشتقاق معاملات رأس المال العمل Capital Labor Ratio وتكلفة فرصة العمل .

- مشكلات الحصول مع رأس المال والمعاناة من الوسطاء

- مشكلات الحصول على التراخيص والبنية الأساسية .

- طرق التمويل وتعبئة المدخرات ..الخ .

ومبلغ الفائدة من دراسة هذه العوامل تنصرف الى تمكين راسمى السياسة الاقتصادية من صياغة التوجهات المتعلقة بتنمية هذه الأنشطة بالاضافة الى تفسير معدلات الحياة والموت لها فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع . وتساعد معرفة اسباب المعدلات الأخيرة فى التمكن من علاجها الأمر الذى يضمن استمرار هذه الأنشطة وانتشارها فى المناطق الريفية والحضرية .

ثانيا : الدراسات السابقة :

أ - مميزات عامة :

قبل استعراض الدراسات السابقة التى اجريت فى مصر عن الأنشطة الصغيرة نجد انه من الجدير بالذكر بداية ان هناك خصيصتين لصيقتين بكافة هذه الدراسات سواء كانت قد أجريت عن طريق جهة محلية أو بالمشاركة مع جهة اجنبية وهاتان الخصيصتان هما :

الأولى : ان كل دراسة وضعت لنفسها تعريفا للأنشطة الصغيرة يتحدده بناء على نمط المجتمع ومرحلة التنمية التى بلغها بالاضافة الى الجوانب التشريعية والادارية السائدة فيه .

الثانية : أن كل دراسة تم اجراؤها كانت تبتغى هدفا معينا بحيث اقتصرت الوسائل المستخدمة ونطاق البحث وحجم العينة على تحقيق ذلك الهدف .

وتعتبر هاتان الخصيصتان أهم العوامل التى تفسر عدم شمولية دراسات الأنشطة غير الرسمية حتى الآن[١٩] .

وقد نوافق «لوتر ويتشتر» فى القول بأن صياغة سياسات قصيرة الأجل لتنمية هذه الأنشطة فى البلدان النامية وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية تقتضى الاعتماد على كل من المسوح القديمة المفصلة والمسوح الجديدة العامة[٢٠] ، ولكن من ناحية اخرى نختلف معه إذا كانت كلمة عامة مقصودا بها تضمين الاستمارة الميدانية كافة الأنشطة غير الرسمية سلعية وخدمية لأن المسح العام وان يوفر قاعدة بيانات عن هيكل هذه الأنشطة يظل عاجزا عن توفير البيانات التفصيلية عن المتغيرات التى تتحكم فى كل نشاط منها .

١ – دراسة تنمية الموارد البشرية فى اقليم قناة السويس[٢١] :

استهدفت هذه الدراسة التعرف على حالات الفقر فى المناطق الحضرية باقليم قناة السويس الذى يضم محافظات السويس ، الاسماعيلية وبورسعيد . وقد تم اجراؤها عن طريق وزارة الاسكان والتعمير بالتعاون مع بيت خبرة انجليزى عام ١٩٨٠ .

وبناء على هذا الهدف المشار اليه فقد ضمنت استمارة الاستبيان التى أعدت للدراسة مجموعة من البيانات المفيدة فى هذا الشأن أهمها :

- بيانات العمالة والاجور .
- بيانات عن التدريب.
- رأس المال اللازم لمزاولة النشاط .
- المشكلات التى تجابه الأنشطة المختلفة موضع الدراسة .

وأهم جوانب القصور التى تعانيها هذه الدراسة يمكن بيانها كالتالى.

- عدم تضمين المناطق الريفية فى الاقليم حيث اقتصرت على الجانب الحضرى .
- ضآلة الحيز الجغرافى للمسح الميدانى وذلك لاقتصارها على اقليم القناة .
- اجريت الدراسة لمرة واحدة وبذلك فهى لا توفر سياقا تاريخيا لدراسة تطور الأنشطة .

٢ – دراسة معهد التخطيط القومى عن الصناعات الصغيرة (١٩٨١):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات التى يعانيها قطاع الغزل والنسيج فى جانبه الخاص غير المنظم والعوامل الحاكمة فى تنميته فى الاقتصاد المصرى[٢٢] ، وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية رائدة فى التركيز على هذا النشاط ولكثافة البيانات التى امكن الحصول عليها وتحليلها رغم ضآلة حجم العينة وقد ركزت الاستمارة الميدانية على البيانات التالية :

- **العمالة وتوزيعاتها وأجورها.**

- الاستثمارات والأصول الثابتة .

- التكاليف والخامات ومصادرها .

- الانتاج والطاقات العاطلة .

- مصادر التمويل تفصيلا .

- منافذ التوزيع للمنتجات تفصيلا .

- المشكلات التى يعانيها القطاع .

ولعل أهم جوانب القصور فى هذه الدراسة ما يلى :

- محدودية العينة اذ لم تزد مفرداتها عن ٣٠٤ منشأة حرفية وهو ما يشكل قيدا على امكانية تعميم النتائج المستخلصة منها .

- لا توفر الدراسة بيانات تاريخية لمقارنة تطور النشاط .

٣ - دراسة المعهد الألمانى للتنمية (GDI) ومعهد التخطيط القومى عن التوظيف والهجرة فى مدينة مصرية متوسطة ١٩٨٣[٢٣] :

وهى دراسة استطلاعية للدور الذى يمكن ان يلعبه القطاع غير المنظم فى تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة . وقد اختيرت مدينة الفيوم كعينة للدراسة ، وجعلت موضوع دراستها هو الصناعات الحرفية فى القطاعات الريفية والحضرية واعتمدت على الزيارات الميدانية والبيانات المنشورة .

ويتضح ان هذه الدراسة تعتبر جزئية حتى على مستوى المدينة الواحدة . كما أن الزيارات الميدانية غالبا ما لا توفر قاعدة معلومات.تمكن من استنباط مؤشرات هامة للتحليل على عكس الاستقصاءات المدونة.

٤ - دراسة الزهار : دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ١٩٨٢[٢٤] .

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات التى تعانيها الصناعات الصغيرة فى مصر وبخاصة فى مجالات التحويل. واستخدمت هذه الدراسة مجموعة من

المعايير التى اخذت بها دراسة معهد التخطيط القومى أهمها العمالة ورأس المال ودرجة الانتشار . وقد ابرزت هذه الدراسة مجموعة من المشكلات التى يعانيها القطاع غير المنظم فى مصر فى النواحى التشريعية والتنظيمية والمؤسسية ومشاكل الحصول على التمويل والمستلزمات وأهم المطالبات التى تنادى بها هذه الدراسة ما يلى :

- ضرورة وضع تعريف رسمى للصناعات الصغيرة .
- وضع وتنفيذ مسح شامل للقطاع الصغير حتى يسهل وضع خطة قومية لتطويره .
- التركيز على التوسع فى الصناعات الصغيرة لخدمة أغراض التنمية وزيادة الانتاج والعمالة.

٥ - مشروع دراسة القطاع الحرفى فى مصر (١٩٨١ - ١٩٨٢)[٢٥].

قام باجراء هذه الدراسة كل من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى التابع لوزارة الحكم المحلى وقطاع دراسة الحرفيين بالبنك الدولى .

لقد تمثل الهدف من هذه الدراسة فى التعرف بصورة تفصيلية عن هيكل الأنشطة الحرفية وغير الرسمية فى مصر والمتغيرات التى تحكم نمو هذه الأنشطة فى مجالات التمويل والتكنولوجيا والأصول الرأسمالية المستخدمة بالاضافة الى بيانات المستلزمات السلعية ومصادرها ومنافذ توزيع المنتجات وحجم الأرباح المحققة بالاضافة كذلك الى بيانات عن الخدمات المقدمة من قبل الدولة وعلاقة هذه الأنشطة ببقية قطاعات الاقتصاد القومى .

ومما يؤسف له أن تحليل الاستقصاءات الميدانية المعمقة التى قام بها فريق شيكى وجهاز الصناعات الحرفية لم يتح حتى الآن للباحثين لا من قبل البنك الدولى ولا من الأجهزة التى أعانته على إجراء المسح الميدانى، بل لم يتح أيضا حتى للمؤسسات المسئولة عن البيانات فى مصر!!

لقد تم رصد نحو ٦٣٠٠٠ منشأة حرفية فى القطاعات الصناعية غير الرسمية وتمت المقابلات المعمقة علي نحو ١٧٠٠٠ منشأة فى مناطق القاهرة الكبرى ، الاسكندرية ، اسيوط ، دمياط. ويؤكد الباحث هنا على ضرورة مطالبة جهاز

الصناعات الحرفية باتاحة هذه الدراسة للأجهزة المتخصصة باستخدام البيانات وعلى رأسها وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ومعهد التخطيط القومى . ان توفير مثل هذه الدراسة وجعلها فى متناول الباحثين هى مسئولية الجهات التي شاركت فى هذه الدراسة وذلك لأهمية النتائج المنتظرة من تحليل الاستقصاء الموسع فى نحو ٦ محافظات .

لقد تضمنت إستمارة المقابلات المعمقة نحو ما يزيد عن ١٤٠ استفسارا إجماليا تفصيليا عن الآتى(٢٧) :

١ – بيانات أساسية عن المنشآت بالتفصيل .

٢ – أنواع المنتجات تفصيلا

٣ – اعداد المشتغلين وتوزيعاتهم بالتفصيل .

٤ – المشكلات المرتبطة بالعمالة تفصيلا .

٥ – الاجور والانتاجية .

٦ – الخامات ومصادرها والمشكلات المتعلقة بالحصول عليها والتخزين .

٧ – المخزون من الانتاج الخام ومستلزمات الانتاج .

٨ – منافذ توزيع المنتجات بالتفصيل .

٩ – مشكلات المنافسة مع المنتجات المحلية والاجنبية تفصيلا .

١٠ – نظم الانتاج والرقابة الداخلية على المنتج تفصيلا

١١ – عمليات تنويع المنتجات ومشكلاتها .

١٢ – مشكلات الصيانة ونظمها والمعدات المتطلبة لذلك ومصادرها من قطع الغيار الخ..

١٣ – نوع الطاقة المستخدم كمية وقيمة والمشكلات المرتبطة بالاستخدام .

١٤ – الاتجاه الى التحديث فى الأصول الرأسمالية وأنوع التكنولوجيا المستخدمة وتحديث المنتجات وأنظمة العمل .

١٥ – مشكلات تمويل التوسع والتحديث تفصيلا .

١٦ – دور الدولة فى تقديم المساعدات الفنية ودور المؤسسات الحكومية فى التمويل والتدريب والامداد بالخامات الخ .. تفصيلا .

١٧ – أسعار الفائدة السائدة فى النشاط فى حالة الاقتراض بهدف الاستثمار أو بهدف تمويل رأس المال العامل .. الخ. تفصيلا .

١٨ – علاقة المنشآت بالسماسرة والوسطاء تفصيلا .

١٩ – المشكلات المتعلقة بالقوانين واللوائح والتشريعات الاقتصادية تفصيلا (تشريعات العمل – التأمينات – الضرائب – المرافق .. الخ .

٢٠ – الأزمات التى تواجه مشكلات السيولة والاختناقات فى العملية الانتاجية تفصيلا.

٢١ – الامور المتعلقة بظروف العمل فى النشاط والاتجاه الى التوطن تفصيلا .

٢٢ – تقديرات رأس المال الثابت ورأس المال العامل ومدى كفايتهما ومدى كفاية المخزون وكيفية تقدير كل منها .

٢٣ – تصنيف مستلزمات الانتاج بالكمية والقيمة والمصدر وتصنيف المدخلات سلعية وخدمية .

٢٤ – تصنيف مستلزمات الانتاج بالكمية والقيمة والمصدر وتصنيف المدخلات سلعية وخدمية.

٢٥ – تقييم المنتج من كل صنف حسب المدخلات اللازمة لانتاجه وصافى أرباح المنشأة فى العام او فى ربع السنة .

٢٦ – مشكلات عامة تواجه النشاط .

ولم تغفل الاستثمارة المعمقة ان تضيف اتجاهات التطور لبعض المتغيرات الحاكمة فى النشاط كلما كان ذلك ضروريا .

وهكذا تتضح اهمية النتائج المستخلصة من هذه الدراسة الميدانية .

ويتضح من عرضنا لمكونات الاستقصاء الميدانى لهذه الدراسة الموسعة أن البيانات التى توفرها يمكن الاستناد اليها فى صنع السياسات المتعلقة بتطوير بنية

المجتمع المصرى وحل مشكلاته القائمة . ومن ثم يكون حجب نتائج مثل هذه الدراسات عملا يؤيد شكنا فى نية جهات البحث الاجنبية التى لا هم لها إلا معرفة كل كبيرة وصغيرة عن مجتمعنا منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن.

٦ - دراسة قطاع الدباغة والأحذية فى الأنشطة الصغيرة (١٩٨٤)[٢٨]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتفاع اسعار الأحذية فى السوق المصرى وضمت العينة المسحوبة نحو ٨٦ منشأة حرفية وتجارية . ولقد استند الباحث فى هذه الدراسة الى استمارات المقابلات الميدانية المعمقة التى استوفاها فى اطار دراسة القطاع الحرفى السالف الاشارة اليها .

وتكمن أهمية هذه الدراسة ليس فقط لأنها تتضمن جزءا من البيانات التى لم تتح حتى الآن من دراسة القطاع الحرفى ولكن ايضا لأنها ركزت على نشاط متكامل فى القطاع الخاص غير الرسمى (دباغة جلود - صناعة أحذية - تجارة جلود وأحذية)[٢٩] . وأهم النتائج التى توصلت لها هذه الدراسة ما يلى :

١ - انخفاض تكلفة الأصول الرأسمالية فى هذه الأنشطة الخاصة نسبيا الى القطاعات المنظمة .

٢ - الانخفاض النسبى لرأس مال العمل مع الارتفاع النسبى فى انتاجية العامل فى المتوسط .

٣ - يؤثر تضاعف الانشطار للجلود المدبوغة تأثيرا بالغا فى زيادة ارباح الدباغة .

٤ - ان اسعار بيع الأحذية تكاد تكون منفصمة عن مستويات التكلفة .

٥ - ان أسواق الجلود وأسواق الأحذية تخضع لهيمنة الوسطاء وان المنافسة فى سوق الأحذية هى منافسة ظاهرية لا فعلية .

٦ - يمكن لهذه الصناعة ان تسهم اسهاما فعالا فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى بتصحيح بعض سياسات الانتاج والتسعير والتجارة الخارجية .

٧ - تؤثر هجرة العمالة فى صناعة الدباغة وصناعة الأحذية وينصرف هذا التأثير الى رفع اجور العمالة الماهرة فى هذين النشاطين .

٨ – أن هذه الأنشطة رغم ارتفاع الانتاجية بها لا تحظى بنصيب معتدل من خدمات الدولة .

٩ – تؤثر الواردات من الأحذية والنعال تأثيرا سلبيا على المستهلك المصرى إذ يستغل عنصر المقارنات السعرية برفع اسعار المنتجات المحلية .

٧ – دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سوق العمل فى القطاع غير المنظم (١٩٨٥).

تمت هذه الدراسة عام ١٩٨٢ ونشرت عام ١٩٨٥ وقد استهدفت فى المقام الأول التعرف على تكلفة فرصة العمل فى هذا القطاع سواء التكلفة المتوسطة او التكلفة الحدية ، واعتمدت على الدراسات المكتبية واستمارة استبيان وقد اختيرت خمس محافظات للتطبيق الميدانى تضم ٥٠٠٠ مفردة بواقع الف مفردة فى كل محافظة وهى محافظات القاهرة الاسكندرية – دمياط – الجيزة – أسيوط

إن هذه الدراسة – على هذا النحو – قد ركزت على جوانب البيانات التى تتيح حسابا لتكلفه فرصه العمل والمشكلات المتعلقة بها وهى لهذا تعانى من جوانب القصور التالية :

١ – عدم الوضوح الكافى لتعريف القطاع غير المنظم فى الدراسة وعدم صياغة المعايير اللازمة للتعريف قبل اجراء المسح الميدانى . ان هذا الجانب قد افقد الدراسة امكانية الالمام بكثير من المتغيرات ذات الفائدة فى التعرف على حقيقة وخصائص هذا القطاع .

٢ – ضيق العينة رغم وقوعها فى خمس محافظات فهى لم تتضمن سوى ٥٠٠٠ حالة فقط وقد اعترفت الدراسة بهذا القصور وطالبت فى النهاية بتوسيع حجم العينة لتضم ٥٠٠٠٠ حالة وتوسيع رقعة البحث فى المحافظات المختلفة . وبالطبع فان هذا القصور يضع قيدا على امكانية تعميم نتائجها مع الأنشطة غير الرسمية كافة .

٣ – رغم ضيق العينة فانها ضمت أنشطة متعددة الأمر الذى افقد الاستمارة القدرة على التفصيل وعلى النمو الذى لم يمكن من تضمين المؤشرات الكلية والجزئية

المتعلقة بكل نشاط (سلعى أو خدمى) حتى يتسنى بيان الخصائص الرئيسية لهذه الأنشطة .

٤ – ورود الأسئلة فى صياغة اجمالية مسطحة على عكس ما جاء فى استقصاءات دراسة القطاع الحرفى السالف الاشارة إليها وأمثلة ذلك ما يلى :

أ – تضمنت الاستمارة ٥٠ سؤالا افترضت انها تغطى كافة الأنشطة غير المنظمة ومن المثير ان سؤالا منها يسأل صاحب المنشأة عما اذا كان نشاطه يقع فى دائرة القطاع الزراعى او القطاع الصناعى أو الأنشطة الاخرى مع ان تحديد نوع النشاط موضع البحث هى عملية مسبقة من جانب الهيئة المسئولة عن البحث !!

ب – عند محاولة التعرف على وسائل الانتاج يكفى التساؤل بمعرفة ما اذا كانت هذه الوسائل يدوية.او نصف آلية أو آلية علما بأنه من الضرورى ان يتم التعرف تفصيلا على

- نوع الآلة .
- عدد العمال/ الآلة .
- الطاقة الميكانيكية للآلة (حصان – وات .. الخ)
- الوقود المستخدم للآلة ومعدلات الاستهلاك .
- مصدر شراء الآلة وقيمتها وقت الشراء والقيمة الحاضرة .

جـ – فى التعرف على مستلزمات الانتاج يكتفى بمعرفة بما اذا كانت محلية أو خارجية علما بأنه لا بد من التعرف على انواع هذه المستلزمات وعلى النحو التالى :

- الاصناف بالتفصيل ومصدر شرائها المستخدم خلال مدة الانتاج .
- الكمية والقيمة لكل صنف .
- منافذ التوزيع (الأسواق) التى تتحكم فى كل منها .
- مشكلات الحصول على كل صنف منها .

- فترة التخزين لكل منها .

د - فى التساؤل عن مصادر التمويل كان يقتضى التفصيل فيه لمعرفة الآتى :

- مصادر تمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل .

- محلى (بنوك - افراد - تمويل عائلى - من تحويلات عمل بالخارج - حكومية) .

- مساعدات اجنبية .

هـ - هناك تفصيلات مهملة لم ترد بشأنه اسئلة اجمالية ومنها :

- العلاقة بأجهزة الدولة (الضرائب - التأمينات - الجهاز المصرفى - جهاز تعاونيات الحرفيين - اجهزة التدريب - الجمارك) .

- المنافسة الاجنبية للمنتجات .

- هيكل الطلب على المنتجات ومدى موسميته .

٨ - دراسة محمود عبد الفضيل عن الدخول الخفية فى مصر ١٩٨٧[٣٠]:

وهى أحدث دراسة تمت عن الأنشطة غير الرسمية والدخول المتولدة عنها فى مصر فى الآونة الأخيرة . وتعتبر هذه الدراسة جانبا تطبيقيا من الدراسة المشار اليها أدناه . والحقيقة ان هذه الدراسة قد استهدفت اختبار مجموعة من القضايا الملحة الآن وأهمها :

١ - محاولة رصد وتفسير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود الأعمال . الاضافية جنبا إلى جنب والاعمال الاصلية (سواء كانت عامة أو حكومية أو خاصة).

٢ - كيفية معايشة الفقر والتضخم فى مصر من جانب الفئات الاجتماعية المختلفة .

٣ - الاختبار الميدانى لصحة التقديرات المتعلقة بخط الفقر فى مصر .

وتضمنت العينة الميدانية ٥٠٠ حالة ضمنت تقريبا معظم الوظائف الممكنة فى كل من الحكومة والقطاع العام والتعاونى والقطاع الخاص وحاولت ان تمثل العديد

من الفئات الاجتماعية من اساتذة الجامعات والمهن العلمية والمدرسين والمهندسين والأطباء والعمالة مع مختلف تخصصاتها وموظفى الادارة والحسابات الى غير ذلك . وتم تطبيقها فى خمس محافظات هى القاهرة – القليوبية – المنصورة – أسيوط – سوهاج(٣١).

ولقد تضمن الاستقصاء الميدانى مجموعة من الاستفسارات المركزة تتمثل فى الآتى :

١ – البيانات الشخصية والاجتماعية وتفصيلاتها .

٢ – بيانات عن العمل الأصلى متضمنة الاجور والدخول وساعات العمل والأعمال الاضافية للعمل الأصلى .

٣ – بيانات تفصيلية عن العمل الاضافى والدخول الاضافية .

٤ – مقاييس التقلب فى الدخول (أو الاجور) الاضافية ومقارنة اقصى وأدنى دخل .

٥ – استفسارات للتعرف على المهن الهائمة التى يتميز اصحابها بالقيام بأكثر من وظيفتين أو مهنتين .

٦ – استفسارات لقياس مدى طغيان المهنة الاضافية على المهنة الأصلية بساعات العمل والدخول المتولدة منها .

٧ – استفسارات للتعرف على الأسباب الهامة للأعمال الاضافية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

وأهم النتائج التى يمكن رصدها لهذه الدراسة ما يلى :

١ – تمكنت الدراسة من استخراج العديد من المؤشرات الهامة التى من المتوقع ان تكون بداية ، لو أخذ بتوصيات الدراسة من جانب المؤسسات المعنية فى اعادة النظر فى :

أ – بيانات بحوث القوى العاملة بالعينة .

ب – بيانات بحوث ميزانية الأسرة فى مصر .

جـ – بيانات الحسابات القومية وتقدير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على أسس جديدة (الاستهلاك – الادخار – الاستمثار .. الخ)

د – اعادة النظر فى تقدير خط الفقر فى مصر .

٢ – استخدمت الدراسة وسائل كمية غير تقليدية فى التحليل لقياس وتوصيف الظواهر الاقتصادية الاجتماعية المتضمنة فى الأنشطة غير الرسمية مثل :

– توصيف التركيب المهنى لكل من الأعمال الاضافية والأعمال الأصلية واستنباط بعض المصفوفات مثل مصفوفة التناظر المهنى لكل من الأعمال الأصلية الاضافية (مصفوفة من ٢٦×٢٦ مهنة) .

– مؤشرات مقارنة ساعات العمل الأصلية والاضافية .

– مؤشرات مقارنة الدخول الاضافية والدخول الأصلية .

– مؤشرات أعباء التكسب من الأعمال الاضافية .

وتعتبر هذه الأدوات فى غاية الأهمية للدراسات التى ستجرى على هذه الأنشطة فيما بعد .

٣ – من الممكن لو تمت دراسة شاملة عن الأنشطة غير الرسمية فى مصر مستخدمة هذا المنهج ان تتوصل الى تفسير جديد لنظرية الفقر والتكيف مع الفقر ليس فى مصر وحدها ولكن فى بلدان العالم الثالث الشبيهة .

وأهم الانتقادات التى يمكن ان توجه الى هذا الاستقصاء انه استقصاء محدودبـ ٥٠٠ مفردة مما يعنى أنه يندرج فى ظل دراسات الحالة او الدراسات الاستطلاعية(٣٢) .

كما انه برغم هذا العمق الذى تضمنته الاستقصاءات ، الا انه لم يتطرق الى تفصيل الأنشطة الاضافية من ناحية توصيف أعمال النشاط الواحد سلعى أو خدمى (صناعى أو زراعى ، خدمات .. الخ) .

ثالثا : قصور قاعدة البيانات عن القطاع غير الرسمى :

يعتبر قصور البيانات المتاحة عن الأنشطة غير المنظمة مشكلة تواجه أى باحث يتصدى لدراستها ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا أن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لا تتناول هذه الأنشطة بشكل شامل ومباشر . وعلى الباحث ان يصنف ليس فقط بيانات الاستقصاءات الميدانية التى تمت فى الدراسات السابقة معن هذه الأنشطة لتنقيحها من ناحية ولتفصيل كثير من تساؤلاتها من ناحية اخرى ، ولكن ايضا عليه بفحص البيانات المتاحة عن طريق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات الأجهزة والمؤسسات الاخرى المعنية وبعض البيانات التى تتيحها بعض الدراسات الاجنبية عن مصر :

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

١ - التعداد العام للسكان وبحوث القوى العاملة بالعينة :

يمكن من هذه الاصدارات استخراج بعض البيانات المتعلقة بهذه الأنشطة أهمها :

١ - بيانات الجدول الرابع من التعداد العام للسكان - توزيع السكان حسب الحالة العملية والنوع الأفراد ٦ سنوات فأكثر حيث يمكن استخراج بعض فئات العمالة حسب النوع كالآتى .

- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا.
- يعمل لحسابه ويستخدم آخرين .
- يعمل لدى الأسرة بدون أجر نقدى .
- يعمل لدى الغير بدون أجر نقدى .

٢ - بيانات الجدول رقم (١٥) فى تعداد السكان والذى يوزع العاملين حسب التقسيم السابق وفئات السن والذى يفيد فى تحديد الشريحة الاجتماعية التى لا يمكن لها العمل فى القطاع المنتظم لعدم بلوغهم السن القانونية للعمل .

٣ - يمكن الاستفادة من بيانات تعداد المنشآت الذى يواكب بيانات التعداد العام

للسكان فى استخراج بيانات العاملين والمنشآت التى يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال وهى كلها تقع فى القطاع غير المنظم وعلى النحو الموضح فى الجدول الملحق رقم (١) .

٤ - يمكن الاستفادة الجزئية من بحوث العمالة بالعينة فى معرفة :

أ - عدد العاملين فى الشريحتين الاجتماعيتين من ٦ - ١٢ سنة ومن ١٢ الى أقل من ١٥ سنة وهى شرائح تنتمى لعمالة القطاع غير المنظم . الملحق رقم (٢) .

ب - عدد العاملين لحسابهم ولا يستخدمون أحداً وأصحاب العمل الذين يديرونه لأنفسهم ولا يستخدمون عمالا ، وكذلك من يعملون لحساب الأسرة أو الغير بدون أجر نقدى كما هو واضح فى الجدول الملحق رقم (٣) .

٥ - يمكن الاستفادة من بيانات تجارة الجملة والتجزئة على نجو جزئى حيث تتضمن هذه المسوح قدرا اكبر من التفصيل حول عدة متغيرات تتعلق بهذا النشاط أهمها على مستوى المناطق الريفية والحضرية :

- نوع النشاط وحجم المشتغلين وتوزيعهم حسب النوع .
- اجمالى الأجور والمبيعات لحساب المنشأة والغير .
- المصروفات وتفصيلاتها والكيان القانونى للمنشأة .

٢ - بيانات الاجهزة والمؤسسات المحلية الاخرى :

ومن بين هذه المؤسسات المحلية التى يمكن الاستفادة جزئيا من بيانات أصدرتها ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وخاصة تقرير الانجاز السنوى . ففى هذا التقرير نجد توزيعات لأعداد المؤمن عليهم حسب المهن المختلفة التى تضم كثيرا من الشرائح الاجتماعية فى الأنشطة غير المنظمة ومنها :

١ - صغار المشتغلين لحساب انفسهم والحرفيين الذين لا يزاولون أعمالا فى محل ثابت .

٢ - عمال التراحيل .   ٣ - خدم المنازل .

٤ – أصحاب المراكب الشراعية وأصحاب وسائل النقل البسيط الذين لا يستخدمون عمالا .

٥ – مهن أخرى.

وقد بلغ عدد هؤلاء جميعا نحو ٥٧٠,٢ الف عام ١٩٨٤ وهو رقم أقل كثيرا من الواقع[٣٣].

٣ – بيانات متاحة فى دراسات اجنبية عن مصر :

وأهم مثلين عن هذه الدراسات تلك الدراسة التى قام بها البنك الدولى عن القطاع الحرفى كما سبقت الاشارة لها ودراسة وكالة التنمية الدولية الامريكية عن مصر عام ١٩٨١[٣٤].

لقد تناولت الدراسة الأخيرة المتغيرات التى تتحكم فى تنمية القطاع الخاص والقطاع الخاص الصناعى بصفة خاصة وفقا لهيكل هذا القطاع فى أواخر السبعينيات وهى تدعو لمزيد من تحرير القطاع الخاص وزيادة وزنه النسبى فى الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة . وقد أوردت الدراسة هيكلا للأنشطة الصناعية موزعا بين القطاع العام والخاص ونرى ان معرفة هذا الهيكل من جانب الجهات البحثية لا يساعد فقط على وضع السياسات المتعلقة بتنمية الأنشطة المختلفة ولكن ايضا يبين الأنشطة الخاصة التى تتضمن النسبة الكبرى من الأنشطة غير الرسمية . فمثلا من البيانات المتضمنة فى الملحق رقم (٤) نتبين ان الأنشطة غير الرسمية فى القطاع الصناعى يمكن ان ترتب على النحو التالى حسب رقعة هذه الأنشطة :

– المنتجات الخشبية .

– الملابس والأحذية .

– منتجات الجلود .

– الأغـــذية .

– الطباعة .

– المنتجات المعدنية .

– المنتجات غير المعدنية .

– الكيماويات .

– الغزل والنسيج .

وهكذا ... تابع الملحق رقم ٤ .

والبيانات غير المتاحة حتى الآن هى نسبة النشاط غير الرسمى فى كل من هذه الأنشطة السالفة .

رابعا : ضرورة التفرقة بين الأنشطة المباحة والمحظورة :

تتميز البلدان النامية ومنها مصر بتنامى ما يسمى بالاقتصاد الخفى او الاقتصاد الرمزى بحيث أصبح يسير جنبا الى جنب مع الاقتصاد الحقيقى فى المجتمع . ومن ناحية اخرى اصبح حجم الاقتصاد الخفى يفوق حجم الاقتصاد الحقيقى بل اصبح المحرك الاقتصادى العالمى فى الآونة الراهنة(٣٥) .

ونظرا لأن الأنشطة غير الرسمية هى التى تتضمن فى الغالب الأنشطة الخفية والتى يتواجد بها أنشطة محظورة قانونا أو عرفا لأنها تتشابه من حيث حجم قوة العمل وضآلة المنشآت والأنشطة غير الرسمية المباحة فيجب عند تصميم الاستقصاء الميدانى التفرقة بين هذين النوعين من الأنشطة غير الرسمية . وامثلة هذه الأنشطة ما يلى :

– انشطة تهريب الأموال الى الخارج .

– انشطة التعامل فى السوق السوداء (نقد ، سلع)

– تهريب السلع والبضائع من المناطق الحرة .

– انشطة التجارة فى المخدرات بأنواعها وزراعتها وتصنيعها .

– انشطة البناء العشوائى .

– أنشطة تجريف التربة الزراعية وصناعة الطوب على المساحة الخضراء .

– أنشطة الاختلاس والرشوة والتهريب الضريبى والجمركى .

– أنشطة المتاجرة فى الشرف والأعراض .

- أنشطة التجارة فى السلع الحاضة على تدمير الخلق والقيم الدينية فى المجتمع (أفلام - كتابات رخيصة .. الخ)

- أنشطة الدروس الخصوصية فى المدارس والجامعات .

- العمل لفترتين على حساب وقت العمل الأصلى فى الحكومة أو القطاع العام .

وتشير اكثر من دراسة ان تنامى هذه الأنشطة فى مصر فى عهد الانفتاح قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطورا سلبيا فى قيم الانتاج والتكسب وأنماطها ، وأنماط الاستهلاك، وأساليب جمع وتركيم الثروات، والتركيب الاحتكارى لسوق الاستيراد والتجارة ، ولقد انعكس هذا التطور السلبى على استفحال الأنشطة الهامشية والأنشطة الطفيلية .

خامسا : ملخص النتائج :

من العرض المتقدم يمكن لنا ان نلخص أهم النتائج على النحو التالى :

أولا : ليس هناك تعريف محدد حتى الآن عن الأنشطة غير الرسمية وأن كل دراسة انما تحدد التعريف الخاص بها وفقا للهدف من الدراسة .

ثانيا : ان حجم الأنشطة غير الرسمية يمثل وزنا كبيرا فى جملة الاقتصاد القومى، سواء من ناحية الدخول أو استيعاب العمالة .

ثالثا : هناك أسباب قوية تدعونا فى الوقت الراهن لدراسة الأنشطة غير الرسمية ومعرفة هيكل هذه الأنشطة على النحو الذى يمكن من تخطيط التنمية لها .

رابعا: ان كافة الدراسات التى أجريت عن هذه الأنشطة تعتبر جزئية، الأمر الذى يدعونا للمطالبة بمسوح شاملة لها فى مصر.

خامسا : ان قيام جهات بحث اجنبية بمسوح موسعة لا مبرر له مرة اخرى خاصة فى ظل عدم اتاحة نتائج تحليل الاستقصاءات الميدانية للباحثين المصريين وفى ظل الشكوك المثارة حول نية هذه الجهات من اجراء البحوث الموسعة على الأنشطة المختلفة .

سادسا : يتضمن القطاع غير الرسمى انشطة مباحة وأنشطة محظورة الأمر الذى يجب اخذه فى الحسبان عند تصميم الاستقصاءات الميدانية بحيث يصمم استقصاء لكل من هذه الأنشطة على نحو مختلف عن الاخرى .

سابعا : رغم عدم شمولية البيانات المتاحة حتى على مستوى النشاط الواحد من الأنشطة غير الرسمية سواء فى الدراسات التى تمت أو البيانات المتاحة عن طريق الأجهزة المتخصصة إلا انه يمكن الاسترشاد بها بعد تجميعها وتصنيفها .

ثامنا : دراسة الأنشطة غير الرسمية على نحو اجمالى وباستقصاء شامل موحد لكل الأنشطة لا يمكن من استخراج المؤشرات والمتغيرات الهامة التى تتحكم بكل نشاط منفرد منها . وبناء على ذلك تأتى ضرورة التصرف على هيكل الأنشطة غير الرسمية ثم توضع استمارة الاستقصاء التفصيلية لكل نشاط منفرد إذا ما كان هدفنا هو استخلاص المؤشرات الكفيلة باستخدامها فى صنع السياسة الاقتصادية المتعلقة بتنمية وتخطيط النمو فى هذه الأنشطة .

جدول رقم (١)

تعداد المنشآت 1976

النشاط الاقتصادى الرئيسى	العدد أقل من ١٠ مشتغلين		الجملة للجميع (داخل النشاط)		٪ النسبة الى جملة النشاط جميع الفئات من ١ ـ ١٠٠ فاكثر		النسبة الى الجملة العمومية جملة أقل من ١٠ مشتغلين	
	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين	منشآت	مشتغلين
١ـ التجارة والمطاعم والفنادق	٤٢.٨٦١	٥٨١٣٦.	٤٢٣٣٢٢	٦٣.٩٤٢	٤و٩٩٪	١و٩٢	٦و٥٧	٤و٥٠
أ ـ تجارة التجزئة	٣٦٤٢٥٤	٤٨٠٠٠٤	٣٦٥٨٨٢	٥١٢.٦٧	٥و٩٩	٧و٩٣	٨و٤٩	٦و٤١
٢ـ الصناعات التحويلية	١٥٩٦١.	٣١٥٦٩.	١٦٥.٨١	٤٦١٥١٢	٧و٩٦	٤و٦٨	٨و٢١	٤و٢٧
أ ـ صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٧٤١.٥	١٣.٣١٩	٧٦١٦.	١٨١٣٦٩	٣و٩٧	٩و٧١	١و١٠	٣و١١
٣ـ خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	١١٧.١٨	١٨٧٩٨.	١١٨٣٥٨	٢٢٢٤٨٣	٩و٩٨	٥و٨٤	ـو١٦	٣و١٦
أ ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٨٥١٧٨	١٢٨٥٨٥	٨٥٤٧٦	١٣٤٨٨٣	٧و٩٩	٣و٩٥	٦و١١	٢و١١
ب ـ خدمات المجتمع	٢٩٦٧٩	٥٥.٥٥	٣.٥٢٨	٧٧٨٨٩	٢و٩٧	٧و٧٠	ـو٤	٧و٤
٤ـ الزراعة وصيد البر البحر	١٧٩.٩	٣٨٣٣٩	١٨٦٣٩	٤٨٩٨١	ـو٩٦	٣و٧٨	٥و٢	٣و٣
أ ـ الزراعة وصيد البر	١٧٨٨٧	٣٨٣.٣	١٨٦١٧	٤٨٩٤٥	ـو٩٦	٣و٧٨	٤و٢	٣و٣
٥ـ التمويل والتامينات	٦٢٤٨	١٣.٤٦	٦٤١٧	٢.٦٧٥	٣و٩٧	١و٦٣	٩و	١و١
أ ـ العقارات وخدمات الأعمال	٥٩٦٢	١٢٣١٢	٦.٧١	١٥٧٤٥	٢و٩٨	٢و٧٨	٨و	١و١
٦ـ التشيد والبناء	٥.٨٥	٨٥.٨	٥٢.٥	١٢٥٥١	٧و٩٧	٨و٦٧	٧و	٧و
أ ـ المقاولات الجزئية	٤٤١٧	٦٧٩٨	٤٤٧٧	٨٦٢٩	٧و٩٨	٨و٧٨	٦و	٦و

المصدر : أنظر قائمة المراجع (٧)

جدول رقم (٢)

المشتغلون الذين تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة فى ج.م.ع

بيانات من بحث العمالة بالعينة مايو من كل عام (الأرقام بالمئات)

السنوات	٦ ـ أقل من ١٢	١٢ ـ ١٥
١٩٦٠ مايو	٣٧٠	٣٨٣٠
٦١ إبريل	-	٦٧٤٩
٦٢ إبريل	-	٧١٣٦
٦٣	-	-
٦٤	-	٩و٧٧٪
٦٨	٣٧٠٦	٦٧٣٣
٦٩	٣٣٦٥	٦٤٣٠
٧٠	٢١٥٣	٦١٠٤
٧١	٣٨٣٨	٥٧٨٦
٧٢	٣٩٠١	٥٨٢٥
٧٣	٣٦٤٧	٥٢٩٥
٧٤	٣٦٥٤	٥٧٢٥
٧٥	٤٤٤٧	٥٣٨٥
٧٧	٤٩١٩	٤٧٧٨
٧٨	٤٦٤٠	٥٤١٣
٧٩	٣٧٩٠	٥١٥٩
٨٠	٦٠٢٤	٤٩٩٩
٨١	٥٢١٣	٤٤٧٧
٨٢	٤٤٢٣	٣٩٥١

ـ البحث فى أعوام (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) تم إجراؤه ولكن البيانات المنشورة عبارة عن نسب .

ـ البحث لم يتم تنفيذه فى أعوام (١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٧٦)

ـ لم ينشر فى بيانات البحث الخاص بأعوام (٦١، ٦٢، ٦٣، ١٩٦٤) بيانات عن المشتغلين من (٦ إلى أقل من ١٢ سنة)

ـ لم ينشر فى دورة ١٩٦٢ بيانات عن المشتغلين فى سن (١٢ ـ أقل من ١٥ سنة)

المصدر : نفس المصدر السابق (٧)

جدول رقم (٣)

المشتغلون (١٢ ـ ٦٤ سنة) حسب الحالة العملية فى ج.م.ع

بيانات من بحث العمالة بالعينة مايو من كل عام (الارقام بالمئات)

سنوات	يعمل بأجر	يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا	صاحب العمل ويديره ويستخدم عمالا	يعمل لحساب الأسرة والغير بدون أجر
١٩٦٠ مايو	٢٧٧٩٠	١١٦٣٠	٨٨٨٠	٨٧٨٠
١٩٦١ إبريل	٢٨٥٤٥	١٣٥٩٢	٩٥٧٠	١١٠٩٨
١٩٦٢ إبريل	٣٨٥١٦	١٤٦١٩	٩٣٩٨	١١٣٩٥
١٩٦٣ مايو	٦٤و٢٤%	١٩و١٣%	٧و٨٣%	٥و٦٤%
١٩٦٤ مايو	٤٨و٠٣%	٢٤و٠٦%	١١و٩١%	١٤و١٣%
١٩٦٨	٣٦٢٦٨	١١٥٤٦	١٣٥١٦	١٥٦٧١
١٩٦٩	٣٦٠٧٧	١٢٨٧٩	١٠٠٩٥	١٦٠٣٢
١٩٧٠	٣٨٥٦٠	١٦٣١٤	١٠٤٠٤	١٥١٦٤
١٩٧١	٣٦٦٩٠	١٦١٤٠	١٢٧١٧	١٦٩٧٨
١٩٧٢	٣٩٦٠٠	١٨٨٤٠	١٠٩٤٥	١٧٤٣٥
١٩٧٣	٤٠٧٩٦	١٥٧٣٢	١٣١٧٣	١٥٨٧٥
١٩٧٤	٤٢٤٠٢	١٠٩٦٩	١٢٤٢٤	١٦٨٧٨
١٩٧٥	٤٥٤٧١	١٤٧٥٩	١٣٥٨٠	١٦٤٩٧
١٩٧٧	٤٩٤٠٦	١٦٢٤١	١٢٩٠٥	١٣٤٣٠
١٩٧٨	٤٩٤٦٩	١٨٠٧٤	١٣٥٣٠	١٤٤٠٧
١٩٧٩	٥٢٠٨١	١٥٩٩٥	١٣٢١٦	١٤٣٦١
١٩٨٠	٥٥٦٧٣	١٦٨٦٠	١٢٣٣٣	١٣١٣٦
١٩٨١	٥٦٠٧١	١٦٧٤٦	١٣٧٠٨	١٢٩٣٢
١٩٨٢	٥٦٦٠٥	١٨٢٣٠	١٣٤٤٢	١٢٨٦٩

ـ البحث فى أعوام (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) تم إجراؤه ولكن البيانات المنشورة كانت عبارة عن نسب مئوية .

ـ البحث فى أعوام (١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٧٦) لم يتم تنفيذه .

المصدر : نفس المصدر السابق (٧)

ملحق رقم (٤)

الهيكل الصناعى موزعا حسب القطاعين العام والخاص وفقا للقيمة المضافة المتولدة به عام ١٩٧٧

(القيمة بالالف جنيه)

الصناعة	الاجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص٪
الأغذية	١١٢ ٦٠٠	٦٠ ٠٠٠	١١٢و٦٠٠	٦٥
المشروبات	٢ ٥٠٠	١٤ ٣٠٠	٢ ٥٠٠	١٥
الدخان	٢ ٢٠٠	٣١ ٤٠٠	٢ ٢٠٠	٧
الغزل والنسيج	٤٠ ٠٠٠	١٨٠ ٥٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٨
الملابس والأحذية	٧٤ ٩٠٠	١١ ٤٠٠	٧٤ ٩٠٠	٨٧
المنتجات الخشبية	٣٣ ٢٠٠	٣ ٥٠٠	٣٣ ٢٠٠	٩٠
منتجات الورق	٥٠٠	٢٢ ٤٠٠	٥٠٠	٢
الطباعة	١١ ٣٠٠	٩ ٢٠٠	١١ ٣٠٠	٥٥
منتجات الجلود	٧ ٣٠٠	١ ٦٠٠	٧ ٣٠٠	٨٢
المطاط	٦٠٠	٨ ٥٠٠	٦٠٠	٧
الكيماويات	٢٥ ٧٠٠	١٠٠ ٥٠٠	٢٥ ٧٠٠	٢٠
المنتجات غير المعدنية	١١ ٣٠٠	٣٤ ٦٠٠	١١ ٣٠٠	٢٥
المعادن الاساسية	٥ ٧٠٠	٦٩ ٤٠٠	٥ ٧٠٠	٨
المنتجات المعدنية	١٢ ٧٠٠	٢٠ ٥٠٠	١٢ ٧٠٠	٣٨
المنتجات والمعدات غير الكهربائية	١ ٧٠٠	١٠ ٧٠٠	١ ٧٠٠	١٤
الآلات الكهربائية	٣ ٥٠٠	٣٩ ٩٠٠	٣ ٥٠٠	٨
معدات ومهمات النقل	٤ ٧٠٠	٤٩ ٩٠٠	٤ ٧٠٠	٩
صناعات أخرى	٦ ٥٠٠	٥٠ ٩٠٠	٦ ٥٠٠	١١
الاجمالى	٣٥٦ ٩٠٠	٧١٩ ٢٠٠	٣٥٦ ٩٠٠	٣٣

المصدر : أنظر قائمة المراجع (٣٤)

المراجع والهوامش

(١) فى محاضرة لأحد خبراء مجموعة شيكى وشركاه التى تولت دراسة القطاع الحرفى فى مصر عام ٨١ / ٨٢ بمقر قطاع دراسة الحرفيين بالبنك الدولى – مكتب القاهرة . شارع ٢٦ يوليه بالزمالك ، مايو ١٩٨٢ .

(2) U. N., Small Industry Bulletin for Asia and Pacific, No. 20, New York, 1985, P. 8.

(3) World Bank, Small Scale Enterprises in Korea and Taiwan, World Bank Staff Working Paper, No 384, April 1980, Pp . 5-14 , 18

(4) Ibid

(٥) انظر دراسة التضخم المستورد للدكتور رمزى زكى، التضخم المستورد، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧ ص ٩ – ٧٤.

(6) IMF, World Economic Outlook, April 1986, P . 75 .

(٧) محمد عبدالفتاح منجى : «البيانات المتاحة عن الصناعات الصغيرة والحرفية فى مصر» (أوجه القصور وأسلوب العلاج) ، ورقة مقدمة الى ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر ، معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة (١ – ٤ ابريل ١٩٨٤)

(٨) اكيروابنوكا : الاطار القانونى لتطوير المشروعات الصغيرة مع اشارة خاصة لنظام التراخيص ، معهد دراسات التنمية ، جامعة نيروبى ترجمة معهد التخطيط القومى ، بدون تاريخ ، ص١ – ٤ .

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، ١٩٨٦ ، ابريل ١٩٨٧، ص ص ٢ ، ٤٧

(١٠) مجلس الشعب : الفصل التشريعى الخامس ، دور الانعقاد العادى الأول ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ ، يونيه ١٩٨٧ ، ص٤٤ – ٤٥ .

(١١) انظر تفصيلا فى تقييم شركات القطاع الخاص والمشترك حتى عام ١٩٨٥ فى :

حسين طه الفقير : العائد الاجتماعى لتعبئة الادخار الضائع تجاه اشباع الحاجات الأساسية فى الاقتصاد المصرى ، نظرة مستقبلية ، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٦٣١ - ٦٤١ .

(١٢) وفى نفس الوقت بلغت احكام البروتستو نحو ٣١١,٣ الف حالة عام ١٩٨٣ ، بلغت قيمتها نحو ١٢٩,١ مليون جنيه فى ذلك العام . وأيا كان هذا الرقم فانه يعتبر ذا دلالة هامة للبرهنة على اختلال اداء القطاع الخاص فى السنوات الأخيرة . اما البيانات فقد تم الحصول عليها بمعرفة الباحث من مصلحة التسجيل التجارى بالقاهرة يناير ١٩٨٨ .

(١٣) فى دراسة سابقة للباحث عن الظاهرة المعكوسة التى يعانيها قطاع الزراعة الآن وهى ظاهرة التحديث والتشييخ فى آن واحد تم اثبات ان تخلى الدولة عن زيادة الاستثمارات العامة فى هذا القطاع كان سببا قويا ولايزال فى احداث هذه الظاهرة التى مؤداها أنه فى الوقت الذى يتم فيه تحديث القطاع باستيراد التكنولوجيا واستنباط السلالات الجيدة والميكنة ، تتم فيه ايضا عمليات التشييخ المختلفة ومنها تفريغه من قوة العمل الشابة ليحل محلها عرض «هرم» من العمالة (نساء - صبية - شيوخ) بالاضافة الى عمليات التجريف والبناء على المساحات الخضراء ناهيك عن تشويه التركيب المحصولى انظر ..

حسين طه الفقير: العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييخ فى المقتصد الزراعى المصرى « قضايا فكرية » الكتاب الخامس مايو ١٩٧٨ ص ص ٤٤ - ٤٥

(١٤) مجلس الشعب : تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الموازنة فى ١٥ يونيه ١٩٨٧ ، ص١٠ - ١٣

(١٥) ابرز تقرير مجلس الشعب عن حساب ختامى للموازنة السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ أهم أسباب تدنى حصيلة الدولة من الموارد السيادية فى الآتى :

- انخفاض حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية .
- خسائر الشركات المتزايدة التى أثرت على الحصيلة الضريبية عليها .
- تراخى بعض الجهات فى تطبيق قانون رسم تنمية الموارد المالية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .
- نقص حصيلة ضرائب الاستهلاك .

ويمكن ان نضيف الى ذلك استمرار نظام الاعفاءات الضريبية والجمركية التى تعادل سنويا اكثر من مليار جنيه اذا اضيفت اليها اعفاءات الودائع وبعض انواع القروض ، انظر الأسباب السالفة الذكر فى : مجلس الشعب ، التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى للموازنة العامة والهيئات الاقتصادية وهيئات القطاع العام وختامى للخزانة العامة عن السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ ، ص١٢ .

(١٦) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم ، يونيه ١٩٨٥ ، ص٧ - ٨ .

(١٧) معهد التخطيط القومى : الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨ ، يوليه ١٩٨١ .

(18) World Bank, Employment and Development of Small Enterpises Sector, Policy Paper, Feb. 1978, P .18 .

(١٩) على سبيل المثال قد تتمثل اهداف دراسة نشاط معين منها كما فى دراسة سابقة عن كل من كوريا وتايوان فى معرفة :

١ - الى أى حد يمكن ان ينطبق على هذه المشروعات اسلوب الاستخدام المكثف للعمل .

٢ - الى أى حد تختلف انتاجية العناصر وفقا لحجم المنشأة كما الى أى حد تختلف الانتاجية الاجمالية بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة .

٣ - ما هى العوامل المؤدية الى توطن فرع معين من فروع الصناعة فى اقليم معين .

انظر الى المرجع رقم (٤) .

(٢٠) انظر لونز ديتشتر : معلومات سوق العمل فى البلاد النامية - نظرة عامة ، ترجمة على رجب على ومراجعة محمد عبدالفتاح منجى ، مذكرة خارجية رقم (١٣٠٦) ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨١ ، ص٤٦ .

(21) Sepectrum, Emco, Consultant, Human Resources Development in the Suez Canal Region, 1981 - 1981-2000, Cairo, 1981.

(٢٢) تضمنت عينة الدراسة تنوعا كبيرا فى الأنشطة الفرعية لهذا القطاع تندرج تحت صناعة الغزل والنسيج وفضلا عن ذلك فانها لم تقتصر على الجانب الحضرى بل والمناطق الريفية ايضا .

(23) GDI, INP, Employment and Migration in an Intermediate Egyptian City, the Role of the Informal Sector, case study, Fayoum city, 1983 .

(٢٤) محمد حامد الزهار : دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع اشارة خاصة الى مشكلة تمويلها ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، ١٩٨٢ .

(25) Chechies and company, Artisan Sector Studies Project, Cairo, 1981 .

(٢٦) اتخذت الشركة المتخصصة فى جمع معلومات القطاع الحرفى مقرا لها فى شارع ٢٦ يوليو بالزمالك عام ١٩٨٢ ، حيث تابعوا عملية المسح الميدانى فى المحافظات المختلفة من هذا المقر .

(٢٧) شارك الباحث فى الجزء الميدانى المتعلق بقطاع الدباغة والجلود وبعض الحرف الاخرى فى مدينة القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) وأسفرت هذه المشاركة عن دراسة للباحث عن قطاع الدباغة والجلود ، وقد شارك الباحث فى هذه الدراسة لاستخدام النتائج فى دراسة اكبر عن الاحتياجات الأساسية فى الاقتصاد المصرى سنة ١٩٨٢ .

(٢٨) حسين طه الفقير : مكمن الارتفاع فى اسعار الحذاء ، الأهرام الاقتصادى ، الاعداد (٧٨٨) ، و(٧٨٩) ،و(٧٩٠) ، فبراير/ مارس ١٩٨٤ .

(٢٩) رغم ضآلة هذه العينة إلا انها كدراسة استطلاعية فى القاهرة الكبرى حاولت ان تجد تفسيرا لعوامل مختلفة تساهم فى رفع اسعار الأحذية بعيدا عن العوامل الاقتصادية فى تحليل يربط الظاهرة الجزئية تجد تفسيرا لها فى الظواهر الكلية وقد يكون من الطريف ان نحيل القارىء لترسيخ هذه المقولة الى المقال التالى :

E. Rey Weinteaub : the Fourndations of Macroeconomics, A Critical Survey, the Journal of Economic Literature, vol. xv, No 1, March 1977 .

(30) Abdel-Fadil, M., A New Look at the Hidden Economy and Informal Incomes in Egypt, unpublished study, American University, Cairo, Dec. 1987 .

(٣١) أسعد الباحث ان يشترك فى الجانب الميدانى من هذه الدراسة مما مكنه من التعامل المباشر مع العاملين فى الأنشطة غير الرسمية من الفئات الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى دعم (أو غير) بعض الفروض التى كانت فى ذهن الباحث من دخول وأعمال الأنشطة غير الرسمية فى الاقتصاد المصرى .

(٣٢) ورغم هذه المحدودية فقد استغرق استيفاء هذه الحالات نحو ٩ شهور متواصلة ولقد كانت بعض الحالات تستغرق اكثر من مقابلة ميدانية .

(٣٣) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية : تقرير الانجازات السنوى لعام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ .

(34) Paul G . Clart : Private Sector Industrial Development Strategy, A Study Presented for the U. S. Agency for International Development, Cairo, Dec. 1981 .

(٣٥) محمود عبدالفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى، ١٩٨٣،ص ص ١١- ٤٧، ٧٥- ٨١ .

(٣٦) ابراهيم شحاتة ، برنامج الغد ، تحديات وتطلعات ا لاقتصاد المصرى فى عالم متغير ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص١٨ .

صــدر حديثــا

تقرير عــن

حق العمل فى الاقتصاد المصرى

ويتناول البحث دراسة حق العمل فى مصر باعتباره احد الحقوق الاقتصادية والأجتماعية الاساسية، وذلك فى ضوء الوثائق الدولية والدستور والتشريع الدولى، والمبادىء الاقتصادية الرئيسية المرتبطة بهذا الحق، وذلك بهدف التعرف على مدى تطبيق هذه النصوص والمبادىء فى الواقع العملى، ودور الدولة فى توفير هذا الحق لافراد المجتمع المصرى.

وهو التقرير الاول من مجموعة بحوث «حقوق الانسان فى مصر» التى يشرف عليها الاستاذ الدكتور احمد خليفة.

والتقرير اعداد الأستاذه الدكتورة سلوى على سليمان بالاشتراك مع عالية عبد المنعم المهدى، والدكتورة أميرة عبد اللطيف مشهور، والدكتورة فادية أبو شهبة، والاستاذة أبتسام الجعفراوى.

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث(*)

مصطفى سويف

تقديم

جرى العرف بين علماء النفس على اعتبار أن كفاءة الأداء تستوجب المسئولية الأخلاقية عند ممارسة العلاج النفسي، (هكذا الحال في الدستور الأخلاقي لعلماء النفس الصادر عن جمعية علم النفس الأميريكية) (APA 1953). وقلما يتحدث الزملاء عن «كفاءة الأداء» ، كمشكلة أخلاقية عند ممارسة البحث العلمي الأساسي أو التطبيقي على حد سواء) .

إلا أن المنطلق في هذا المقال هو أن الظروف التي يعيش ويعمل في ظلها العلماء (بمن فيهم من المتخصصين في العلوم النفسية) في دول العالم الثالث تقضى بأن تكون الكفاءة التي يجرى بها العالم بحوثه محل مساءلة أخلاقية .

الكفاءة العلمية مسألة أخلاقية ؛ السبب ، والماهية ، والسياق :

١ – تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث في إجرائه بحوثه العلمية بمجرد أن يعي ذاته كباحث أو كعالم ، وبمجرد أن يخطو الخطوة الأولى نحو العضوية في مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية في جمعية علمية تحدد هويته ، أو بإدعاء الحق في التعبير عن فكره من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات

---

* كانت الكتابة لهذا المقال في اوائل سنة ١٩٨٥ للاسهام به في «الندوة التحضيرية لمؤتمر اخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي» المنعقدة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في المدة من ٤ – ٦ يونية سنة ١٩٨٥ . ثم أعدنا النظر فيه وأدخلنا بعض التعديلات على النص الأصلي في اواخر سنة ١٩٨٧ ، وألقي المقال بصورته المعدلة في المؤتمر السنوي الرابع لعلم النفس المنعقد في المدة من ٢٥ – ٢٧ يناير سنة ١٩٨٨ بكلية الآداب ، جامعة عين شمس .

المتخصصة ، أو جلسات المؤتمرات ، أو بالالتحاق عضوا عاملا فى هيئات أو مراكز البحوث ، أو بالالتحاق بإحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات ، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية ... الخ).

عندئذ تنشأ مسئوليتان ، كلاهما ذات طبيعة أخلاقية :

الأولى : مسئولية نحو مجتمع العلماء (علماء التخصص ، والعلماء بوجه عام).

والثانية : نحو المجتمع العريض ، وهو المجتمع الذى يدفع له أجر نشاطه العلمى (حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ العالم لأداء بحوثه على نفقته الخاصة).

٢ – والمقصود بالمسئولية الأخلاقية الالتزام بقواعد السلوك المنشورة صراحة ، والمتفاهم عليها ضمنا ، داخل الجماعة التى يكتسب الشخص العضوية فيها . ويمكن اعتبار هذا القول حداً أدنى للتعريف الاجرائى المطلوب فى حالتنا التى نحن بصددها ، بدليل أن عدم الالتزام بهذه القواعد يستتبع سلسلة من العقوبات أقصاها الطرد من الجماعة (وهو ما تمارسه فعلاً جمعيات علم النفس فى عدد من المجتمعات المتقدمة ، وتنشر قوائم بأسماء المطرودين من حين لآخر) .

٣ – مع التسليم بترتيب المسئولية الأخلاقية على الكفاءة البحثية للباحث فى جميع المجتمعات ، فإن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية ، وذلك للأسباب التالية :

أ – لأن هذه المجتمعات تحتاج بشدة إلى التطبيقات العلمية « المناسبة » وهذه فى حالة العلوم السلوكية قلما تصدر ، أو يمكن أن تصدر ، إلا عن العلماء أبناء الوطن .

ب – لأن هذه المجتمعات النامية لا تستطيع أن تتحمل نسبة « الفاقد » من الأموال والطاقة والوقت فى « بحوث قليلة الجدوى » وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا . وبعبارة أخرى إن هامش الفاقد من هذا القبيل فى المجتمعات النامية عواقبه وخيمة .

جـ - ولأن أبناء هذه المجتمعات محتاجون لأن يؤمنوا بقيمة العلم بوجه عام لترشيد مستقبل أوطانهم فى جميع دروب الحياة ، ومن بين العناصر اللازمة لتدعيم هذا الايمان أن يغلب على سيرة العلم والعلماء صفة الأخلاقية .

مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث :

١ - إختيار « المشكلة » موضوع البحث :

فى المجتمعات المتقدمة يجيز الباحثون لأنفسهم حريات كثيرة فى إختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث . وقد يكون الأساس فى الاختيار هو كون المشكلة مرتبطة ارتباطا ما بالمجال الذى ينال منحاً بحثية من إحدى المؤسسات. وقد يكون الأساس هو مجرد ارتباطها - بصورة ما - بمشروعات الأستاذ البحثية . وقد يكون هو طرافتها من وجهة نظر الباحث ، بمعنى أن هذه المشكلة لم يتعرض لدراستها دارس من قبل . ولا تثير هذه الاختيارات جميعا مساءلة أخلاقية ذات وزن .

أما فى المجتمعات النامية فثمة مسئولية أخلاقية ملقاه على عاتق العلماء . مؤداها أن المشكلات التى يختارونها لتكون موضوعا لبحوثهم يجب ؛ أولا وقبل كل شيء ، أن تكون مشكلات لها وزن أو دلالة ، بعبارة أخرى يجب أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى.

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرام تطبيقية نفعية مباشرة وواضحة ، كما أشاعت ذلك بعض الدوائر العلمية المسَّيسة فى مجتمعنا المصرى فى وقت من الأوقات . ولا يعنى الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لانزال نجد عند كثير من الزملاء . كذلك لا يعنى هذا أن أمام الباحث قائمة جاهزة يستطيع أن يختار منها المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها. وكذلك لا يعنى أن يملى عليه أحد ما ينبغى له أن يختار وما لاينبغى له أن يدرس . ولكنى يعنى فقط أن يكون الباحث ، وهو يختار مشكلته ، على بينة من وزنها ومعناها ، وهذا يقتضيه أن يشحذ وعيه بحيث يتمكن بفضل هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة ؛ علاقات بعالم المنهج، والموضوع ، والتطبيق . وبقدر ما تكون الرؤية واضحة لعقله هو ، وبقدر استطاعته أن يقدمها (أى يقدم الرؤية)

واضحة ومقنعة لعالم المتخصصين ، ومن يتوقع « أن يهمهم الأمر » يكون تبرير عناصر الوقت والجهد والمال التى سوف ينفقها فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها .

ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة نفسها قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة ، أى مقطوعة الصلات بأى مجال رحب ، بينما يراها باحث آخر على أنها شديدة الخصوبة . وفى هذه الحالة يقضى الالتزام بالمسئولية الأخلاقية بأن يتخلى عنها العالم الأول ، بينما يعنى بالنظر فيها العالم الثانى . ها هنا يقوم الحكم الأخلاقى على نسبية الرؤية ، ومع ذلك فهذه النسبية ليست بغير حدود لأن كثيرا من المشكلات تكون واضحة الدلالة لأهل العلم وأهل الاختصاص بوجه عام .

وكل العلماء معرضون لهذه المواقف ، وكثير من المشكلات يصدق عليها الحكم بنسبية الرؤية لدلالتها ، والنتيجة التى نخرج بها هى أنه حيث يكون الباحث متمكنا من الرؤية الرحبة لامتدادات مشكلته ، وحيث لا تستعصى المشكلة عليه فى موضوع الامتداد هذا ، أو الوزن ، أو الدلالة ، فثمة إمكانية بحثية مبررة أخلاقيا . ويدعم هذا التبرير أن هذا العالم سوف يكون أقدر من غيره على إستخلاص معظم ما تنطوى عليه هذه المشكلة وحلولها من إمكانات لمستقبل الجهود البحثية والتطبيقية .

يلزمنا قبل أن نعبر هذه النقطة الى ما يليها أن نوضح ما يأتى : أن جوهر المسئولية الأخلاقية هنا هو أن يكون العالم فى هذه المجتمعات النامية فى محاولة دائبة ، واعية ، للتأكد من أنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده ، وما ينفق له أو عليه من أموال؛ لأن ظروف الحياة فى هذه المجتمعات لا تسمح بالترف، ولا بكثير من مظاهر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى هذه المجالات مما تسمح به ظروف الحياة فى المجتمعات المتقدمة، حيث الوفرة هى القاعدة الأساسية .

٢ – العناية بـ « تصميم البحث » :

تتغلغل المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة العالم فى نواح كثيرة من توظيفه هذه الكفاءة، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية. ومن بين الأمور التى يجب إثارتها فى هذا المقام مسألة تصميمات البحوث التى يقوم بها العلماء . والمقصود هنا هو

الاشارة الى التصميم بأوسع معانيه ، وهو التخطيط للبحث بدءا من : (أ) اختيار عينات البحث ، (ب) العناية بتدريب الباحثين المساعدين، أو باحثى الميدان، وحسن تدريبهم، (جـ) الأداة التى يستخدمها الباحث فى جمع مشاهداته، أو بياناته ، من حيث كفاءة هذه الأداة، وملاءمتها، (د) طرق التحليل التى يستخدمها لاستخلاص النتائج السليمة مما جمعه من بيانات .

وفيما يلى نتحدث عن كل من هذه النقاط الأربع :

أ - اختيار عينات البحث :

فى بحوثنا فى التعاطى طويل المدى للحشيش ، وقد أجريناها على عينات من الرجال مختلفة النوعيات والأحجام ، تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وبين تدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية مجهود لا يجدى، فليس هناك ارتباط مباشر بين الطرفين وذلك بدليل تعارض النتائج فى الدراسات المختلفة للدارسين المختلفين. لكن هناك ارتباطاً غير مباشر بين الطرفين المذكورين، ويتدخل بينهما فى تحقيقه ثلاثة متغيرات معدلة moderator variables ، هى : التعليم، والعمر ، وبعد «الريفية - الحضرية» ruralism urbanism . وقد نظرنا إلى هذه المتغيرات الثلاثة على أنها جوانب مختلفة لما يسمى عند المتخصصين فى علم النفس العصبى neuro psychology بـ «مستوى التنبه العصبى level of arousal . ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعا ، والعمر فى بدء الشباب ، والإقامة فى المدن الكبيرة ، يكون تعاطى الحشيش تعاطيا طويل المدى مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء . وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أو حيث تكون الأمية) . والعمر متأخرا ، والاقامة فى القرى ينخفض أو يتلاشى أى ارتباط بين التعاطى والأداء . وهذا بالفعل ما وصلنا إليه (Soueif, 1975 ; 1976 a ; 1976 b)

وتعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه فى مقالنا الراهن . ولكى ندرك حجم هذه الأهمية أو وزنها نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا ، منذ بداية شروعنا فى إجراء الدراسة كنا قد أخذنا عينات من المتعاطين أقرب الى الأمية، وإلى السن المتأخرة ، والى الريفية أو النصف الريفية ؛ فى هذه الحالة

كان حتماً علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين تعاطى الحشيش وبين تدهور الأداء . وفى نوع من الغفلة ، وهذا ما يحدث كثيراً، ولأسباب متنوعة، كنا سنضع هذا الاستنتاج فى صيغته المعمَّمة.(١).وإذا أدخلنا فى حسابنا مايقوم به «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » (وهو الجهة التى أجرينا بحوثنا المشار اليها تحت رعايتها الأدبية والمادية) من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية (وهى مهمة أسندها الى المركز المرسوم بقانون الصادر بإنشائه فى سنة ١٩٥٥) أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا سنتورط فيه كعلماء . فى حين أن الوقاء الأوحد الذى وفر علينا ، وعلى المركز ، وعلى الدولة ، الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص لأسباب منهجية خالصة (أى لأسباب تتعلق بالكفاءة العملية) على تنويع العينة مع تكبير حجمها (إذ شملت ٨٥٠ متعاطيا و ٨٣٩ حالة ضابطة من غير المتعاطين)، وهذا ما مكّننا فيما بعد من تفتيت هذه العينة الى مجموعات فرعية ، متنوعة فيما بينها ، ومتجانسة بداخل كل منها ، مع استمرار إحتفاظ هذه المجموعات الفرعية بأعداد كبيرة نسبيا بحيث تسمح ، بعد إجراء التحليلات الاحصائية المختلفة، بالانتهاء الى إستنتاجات لا تقتصر دلالتها على الدلالات الاحصائية فحسب بل تتعداها الى الدلالات الاجتماعية والاكلينيكية (Soueif 1975, 1976 a ; 1976 b)

يثير هذا الحديث عن اختيار عينات البحوث وما يستتبعه من مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول النامية مسائل كثيرة. أولها سؤال يلزمنا أن نجيب عليه سريعا، ولو أنه لا يخصنا فى هذا السياق مباشرة، لكننا نجيب عليه لكى نزيحه من طريق التفكير فلا يبقى مصدرا لتشتيت الفكر . ألا يستتبع إختيار العينات مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول المتقدمة ؟ والاجابة هنا هى : بلى ، فهو يستتبع فعلا هذه المسئولية؛ ولكن ليس بالدرجة والالزام اللذين يستتبعهما فى حالة علماء الدول النامية .

إلا أن السؤال الجوهرى الذى يستلزم المواجهة ، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية ، هو : لِمَ هذا الاهتمام بموضوع العينات ؟ أو ، ما هو التعميم المعقول الذى يمكننا الخروج به من مثال بحث تعاطى

الحشيش الذى ضربناه ؟ وإجابتنا على ذلك هى : أن خطوة إختيار عينات البحث تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث ، اى بحث ، بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر أجزاء النبات . ومن ثم فإن أى خطأ يتسرب اليها، سواء أكان مقصودا أم غير مقصود، من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التالية ، مهما يكن إتقانها من حيث الشكل ، يستوى فى هذا الكلام عينات الاشخاص (إذا كانت مفردات جمهور البحث أشخاصا) ، أو عينات الآراء فى قضية بعينها (إذا كانت المفردات آراء) ، أو عينات السلوك (إذا كانت المفردات وحدات سلوكية معينة).

ويتعرض الباحث عادة لإغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية السليمة فى اختيار العينات ، منها إغراء صغر الحجم، وإغراء سهولة الوصول الى الأفراد (أو المفردات) .. الخ . وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة . مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعتنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور، دون بقية الشرائح الاجتماعية ، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معمَّمة بحيث توحى بأنها صادقة صدقا محققاً على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية ، وهو إدعاء غير صحيح ، وأقل ما يقال فيه إنه دعوى لا يقوم عليها برهان واقعى ، لأن البحوث الميدانية والمعملية التى تستند اليها هذه الحقائق أجريت (فى أغلب الأحيان) على عينات من التلاميذ الذكور فى المدارس الثانوية والجامعات .

هذا الخطأ لا يجوز أن يتكرر الآن من علماء الدول النامية ، لأسباب متعددة، نذكر منها مايأتى :

١ - أن هذا نوع من الفاقد لا تقوى هذه الدول على تحمله ، لا من حيث حجم الانفاق ، ولا من حيث عدد العلماء العاملين فى هذه الدول .

٢ - ولأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا الآن مفصحة عن كل ما تنطوى عليه من إيجابيات وسلبيات ، وبالتالى لم يعد أمامنا عذر ألا نستفيد من هذا التاريخ .

٣ – ولسبب ثالث بالغ الأهمية ، ذلك أنه يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم فى أوروبا وأمريكا ؛ فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة الصغرى من ساكنى المدن فى المجتمعات المتقدمة أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى ، هذا من الناحية الكمية والكيفية ، ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح الاجتماعية خطأ محدود نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة ، بينما هو خطأ جسيم فى حالة مجتمعات العالم الثالث . ومن هذه الزاوية يلزمنا أن نقّيم بحوث الزملاء فى وطننا ، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم فى المدارس والجامعات ثم يقدمون نتائجهم فى صياغات معممة . هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة الآلية لما يفعله علماء الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية ، لأنها (هذه المحاكاة) تصيب هذا العلم فى مصداقيته .

ب – العناية بتدريب الباحثين المساعدين ، وحسن الاشراف عليهم :

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى المعمل) هدفان: الكفاءة والأمانة . وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandal, 1978, 151) عن الدوافع المتعددة والمتنوعة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصدون لجمعها .

وما يهمنا فى هذا المقال هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية لا غنى للعالم عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين ، وأن حصيلة عملهم فى نهاية الأمر تدخل فى نطاق مسئوليته هو قبل أى إنسان وقبل أية سلطة أخرى .

أما عن وجه الضرورة فى إستخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث ؛ فكثيرا ما يتجه الباحث إلسلوكى الى جمع بياناته على عدد كبير من الأفراد ، وذلك بهدف الوصول الى نتائج أو معايير ذات دلالة إجتماعية ، أو إجتماعية إكلينيكية. وأوضح الأمثلة فى مجالنا هو الجهود المبذولة فى تقنين الاختبارات والاستخبارات السيكولوجية ، أو فى تطبيقها على فئات إجتماعية عريضة فى إطار بحث مسحى كبير. وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة كان الباحث أشد ميلا إلى تجميع بياناته على أعداد كبيرة. وفى هذه الحالة يجد الباحث نفسه مضطراً إلى اللجوء الى

الباحثين المساعدين لكى ينجز بحثه فى فترة زمنية معقولة . والخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار تكون عادة باختيار مجموعة من الشباب ، والنظر فى تدريبهم على إستخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو السيكومترية . ويتجه التدريب غالبا إلى هدفين : هما الاستخدام الكفء للأداة أو الأدوات ، وفى الوقت نفسه إلى إستخدامها على أساس تعليمات موحَّدة؛ وذلك حتى يمكن تجميع المعلومات أو البيانات معاً فى نهاية الأمر كأنما الذى قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الاتساق الداخلى. ويتحمل الباحث الرئيسى المسئولية كاملة أمام الوسط العلمى ، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها أو تحت رعايتها ؛ يتحمل هذه المسئولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين، أو عن مستوى أمانتهم . وتترتب هذه المسئولية على حقيقة كونه ينفرد دون المساعدين بالتخطيط للبحث ابتداء من اختيار المجال ، وتحديد المشكلة ، الى إختيار الأدوات أو تكوينها ، ووضع خطة التحليلات الاحصائية أو الرياضية. وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ، ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر إسمه وحده ، أو مضافاً إلى أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث . وتترتب تلك المسئولية كذلك على حقيقة فنية هامة ، مؤداها أن الوسط العلمى ينظر الى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لا يتجزأ من أدوات الباحث ، وفى هذا الصدد فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على المساعدين . بعبارة أخرى يُنظر عادة إلى « الأداة + المطبق » على أنهما يكونان معاً منظومة واحدة ، وبالتالى فأى عيب فى عمل المساعد شأنه شأن أى عيب فى الأداة ، والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما .

ويخيَّل الينا أن المخاطر المترتبة على إستخدام المساعدين فى أعمال العلماء فى الدول النامية أكبر بكثير منها فى الدول المتقدمة ، وذلك لسبب رئيسى يتمثل فى ضعف « قيم العمل » عموما فى هذه الدول ، ولغلبة الطابع الشخصى على كثير من علاقات العمل فيها . فإذا أضفنا الى ذلك انخفاض الأجر الذى هو آفة العمل فى هذه المجتمعات ، نقول إذا أضفنا هذه الأمور إلى بعضها البعض فثمة أخطار حقيقية تتهدد أعمال العلماء من هذه الزاوية بصورة خاصة، وبالتالى لا بد لهم من التيقظ الشديد لمسئوليتهم الأخلاقية فى هذا الموضع ، ولا مهرب لهم من مواجهة هذه المسئولية

إلا بإيجاد الحلول الابتكارية التى من شأنها أن تجعل المساعدين أهلاً للثقة فى أدائهم الأعمال المنوطة بهم .

جـ - العناية باختيار الأداة أو بتكوينها :

ثمة ميل عند كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر إلى التفكير فى الأداة قبل الموضوع . وتشير خبرتنا إلى أن عدداً غير قليل من البحوث المنشورة فى الميدان لم يقم أصلاً للاجابة على سؤال بعينه ، لكنه قام بمناسبة وجود أداة – سيكومترية غالبا – فى متناول الباحث. وهو وضع مقلوب تماما بالنسبة لما ينبغى أن يكون. ويتضح منه أن الباحثين مشغولون أساسا بالنشر ، أى بأن يجدوا ما ينشروه . وبطبيعة الحال فإن وجود الأداة يوفر لهم هذه الفرصة إلى حد كبير . والنتيجة أن كثيرا من البحوث المنشورة لدينا – فى مجال العلوم النفسية ليس سوى تطبيقات آلية لأداة أو لبضع أدوات ، وقد جرت على نتائج التطبيق بضع تحليلات إحصائية من نوع ساذج غالبا .

والأصل فى إستخدام الأداة فى أى بحث علمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث ؛ فانشغال الباحث بمشكلة بحثية معينة يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى المحل الأول . وعندما يبدأ الباحث فى التفكير فى إحالة المشكلة إلى إجراءات ميدانية أو معملية يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة . وفى هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تخص حسن اختيار هذه الأداة، وأحيانا تتجه به هذه الأسئلة الى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه ، وبالتالى يثرى ميدان التخصص لا بالأفكار والمعلومات فحسب ، ولكن بالأدوات أيضا .

وهناك ميل آخر لدى علماء النفس فى مصر ، وفى الوطن العربى ، إلى إستيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأميريكية وانجلترا بوجه خاص ، وتطبيقها كما هى ، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها ، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تكوينها أصلا فيها ، والبيئة الاجتماعية الحضارية التى يجرى التطبيق فيها. وقد يلقى الباحث – فيما ينشره – ببضع عبارات تشير إلى تنبهه إلى إحتمال وجود تحيز حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الاطار الحضارى المصرى أو العربى . ولكنه لا يفعل أكثر من ذلك .

ومن ثم تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون ، وربما كذلك من باب إغلاق المنافذ مقدماً أمام محاولات النقد الجادة .

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية، خاصة فى الثلاثينيات من هذا القرن ، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوَّهة عن شرائح إجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها ، وبالتالى فقد استخدمت أحيانا لتبرير العديد من المظالم الاجتماعية وتقنينها. وقد طبقت كذلك فى المستعمرات، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ . ومن ثم فإن إستعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات على علاّتها يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل، تجاه مواطنيهم. وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عالٍ .

ويدخل بعض الزملاء ، فى مشروعات علمية مشتركة مع بعض العلماء الغربيين ، والغالب فى هذه الأحوال أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى ، لأنه لسبب ما ، يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا ، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة . وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البياناتً المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام . وهو عادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظراً لما يتوقعه من متاعب فى هذا السبيل ؛ وكثيرا ما يحدث أن يصر الجانب الأجنبى على أن يقوم هو بالتحليل لأسباب أو أغراض متنوعة ، وفى هذه الحال تنحصر مهمة العالم الوطنى فى إرسال البيانات فى صورتها الخام . وتكون المكافأة التى يتلقاها العالم المصرى أو العربى فى كثير من الحالات نشر بحث فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة بالاسمين معاً ، اسم العالم الغربى واسم العالم المصرى أو العربى . وإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا ، من الجانب الأجنبى ، (وهو أمر غير مستبعد) فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الأجنبى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أداته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى ؛ أى أن الاطار الحضارى الأجنبى في هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها . ومن ثم يبقى على الجانب المصرى (أو العربى) واجب الاهتمام بهذه الأداة من منظور إطاره الحضارى . بعبارة أخرى

يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الاداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ « حد التصحيح الحضارى » ، والذى مؤداه أن تعاد صياغة الأداة بحيث تصبح علاقتها بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى ، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور، وهو واجب علمى قلما يتصدى له الزملاء الوطنيون . ولا شبهة عندنا فى أنه واجب معقد ويحتاج إلى جهد شاق ، غير أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به، وفى السياق الراهن تبدو هذه الضرورة مترتبة على اعتبارات أخلاقية فى العلم . وربما كان الحل هنا ، إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب ، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء فى المشروع البحثى المشترك منذ البداية ، بحيث تحتوى نفقات المشروع الأصلى على تكلفة إجراء هذا الجزء أيضا ، حتى تكتسب الدراسة بجدارة البعد الحضارى المقارن ، وإلا فما معنى التعميم من انجلترا أو من أميريكا إلى مصر فى غيبة هذا البُعد وقد استوفى شروط التحقيق العلمى الرصين .

يتضح بعد هذه المناقشة ، أن موضوع اختيار الأداة أو تكوينها، ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى ، العلمية والتقنية . ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين العلمية والتقنية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى . فمسألة توفير شروط الكفاءة التقنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة، إلا أن النظرة الفاحصة اليقظة لا تلبث أن تكشف عن أبعادها الأخلاقية . مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث، فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث . ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول الى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تنطوى عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة . وبدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على إستخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تنفق أموالا ومجهودات فى إتجاه معين دون اتجاهات أخرى . وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع ؛ فإذا كان الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة هو المعلومات التى تجمعت لدينا نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن إحتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة[٢] ، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج . وبالتالى فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن ابداء المشورة ، فإنه يلزمه ، أخلاقيا ، أن ينبه الى حدود

مشورته ، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالنصيحة على علاتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر أخرى أو ... الخ . وغنى عن البيان أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة جادة لاعادة النظر فى كفاءة الأداة ، والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع .

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال عن الصدق، وعن أحادية البعد، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها (فعلا لا قولا) وسيلة لزيادة ضبط معرفتنا بالواقع ، وبالتالى زيادة الجدوى من إستخدام الأداة فى ترشيد المعرفة العلمية ، وترشيد السياسات .

د - الحرص فى اختيار طرق تحليل البيانات :

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لا يتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم، وعليه يتوقف وضوح الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه ، وثراؤها ، وقبل هذا وذاك صدقها أو مشروعيتها المنهجية .

ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة – منذ البداية – فى إختيار تصميم دون غيره من التصميمات لبحوثهم . فكون الباحث واضح الفكر منذ بداية الانشغال بمشروع بحثى معين ، أنه سوف يستخدم فى تحليل بياناته، مثلا ، أسلوب تحليل التغاير ، وليس مجرد تحليل التباين ، يوجهه منذ البداية إلى أن يجمع بياناته – عن الظاهرة موضوع الدراسة – بطريقة معينة دون غيرها. وكونه يعرف مزايا وحدود التحليل العاملى يوجهه من حين لآخر إلى أن يثير أسئلة بحثية معينة ، وبالتالى يجمع معلوماته بالطريقة التى تناسب الرد على هذه الاسئلة عن طريق إجراء التحليل العاملى . وكونه يعرف قيمة التحليل اللابرامترى يكسبه الجرأة على أن يفكر فى اتجاه معين وأن يخطو خطوات بعينها لا يقدم عليها إذا ظل يخطط ويعمل فى ظل التحليل البارامترى. وهكذا .

وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن طرق تحليل البيانات ليست سوى وسائل ابتكرها العلماء على مر الأجيال ليتمكنوا بوساطتها من الخروج بإستنتاجات معمَّمة من مشاهداتهم الجزئية التى لا يفتأون يجمعونها، وليتمكنوا، بالاضافة إلى ذلك، من

إحكام العلاقة بين إستنتاجاتهم من ناحية ومشاهداتهم من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مجرد إتقان العالم للدراية بهذه الطرق وبكيفية إستخدامها يضمن له درجة من الكفاءة فى جزء هام من عمله . ليس ذلك فحسب، بل ويضمن له درجة من الأمان ضد الزلل فى استنباطاته، وهو أمر له مضامينه الأخلاقية بالنسبة لموقف العالم فى مجتمعه عموما ، من حيث انه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهة مشكلات الصناعة والزراعة والمرض والتربية ... الخ. ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء للدول النامية ، حيث العلماء عملة نادرة، وحيث تنطوى تنشئتهم على اقتطاع مباشر من أقوات مواطنيهم الذين يعانون أصلا من شُحّ هذه الأقوات بصورة تضنيهم فى الحاضر وتهددهم فى المستقبل .

وغنى عن البيان أن كل جديد فى طرق تحليل البيانات لم يبتكر على سبيل الترف الذهنى أو الزخرف فى النشر، لكنه ابتكر للتغلب على مشكلة كانت الطرق السابقة تعجز عن مواجهتها ؛ فالتحليل اللابرامترى ابتكر للتغلب على ضرورة التسليم بمسلمات معينة حول توزيع متغيرات البحث فى الجمهور الأُصلى الذى نستمد عينتنا منه ، وهو ما يفترضه أى باحث عند إجراء التحليلات الاحصائية البارامترية. وتصميمات التجارب وطرق التحليل الاحصائى الخاصة بالبحوث التجريبية على الحالة الواحدة ابتكرت للتغلب على عجز طرق التحليل الاحصائى العادية عن الدخول فى هذا المضمار وتوقفها عند حدود التجارب التى تجرى على مجموعات . ثم إن هذا نفسه يمكِّن الدارسين من التعمق فى بحث «العمليات النفسية» دون التوقف عند سلسلة من النقاط الساكنة واعتبار هذه النقاط فى مجموعها ممثلة لعملية أو لعمليات بعينها ، وهو اعتبار تسعفى لا يقوم عليه دليل (Hersen & Barlow , 1984, 265) .

ومعنى ذلك أن الدراية بكل ما يجدُّ من أساليب لتحليل البيانات من شأنه أن يزيد من قدرات الباحث ويمنحه مزيدا من حرية الحركة فى بحوثه ، وبذلك ينمّى قدرته على أن يثير أسئلة لم يكن يقوى على إثارتها قبل أن تتيسر له الدراية بهذه الأساليب الجديدة. ثم انه يرفع مستوى تمكنه من الوصول إلى إجابات ذات معنى، وفى الوقت نفسه تكون احتمالات صحة هذه الاجابات مرتفعة . والعلماء الذين يتنبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدمون إلى مجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات فيهم من أموال وآمال .

٣ – تفسير النتائج والتعليق عليها :

من الأقوال التى لم تعد تحتمل مزيدا من التأكيد أن النتائج الاحصائية لا تنطق بنفسها، ولكن لا بد للباحث من أن يتولى إنطاقها . وتدخل هنا ، بنصيب وافر ، كثير من القدرات التى لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسئوليته عن تنميتها. ونخص بالذكر فى هذا المقام مدى إستيعابه التراث البحثى الخاص بمشكلته البحثية، ومستوى قدرته على الافادة المثلى من هذا التراث، ودرجة وضوح أبعاد المشكلة أصلا فى ذهنه، سواء على المستوى النظرى أو على مستوى النتائج التطبيقية التى يمكن أن تترتب عليها .

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة ، منها المشروعية المنهجية للتفسير والتعليق المطروح فى ضوء طرق التحليل التى استخدمها الباحث، وفى ضوء نوعية الأدوات التى إستخدمها،وكفاءتها . ومنها ثراء التفسير والتعليق من حيث الايحاءات التى يقدمها بفتح منافذ لمزيد من البحث فى المستقبل. ومنها قدرة التفسير المطروح على أن يستوعب تفسيرات سابقة لبعض ظواهر فى الميدان نفسه بحيث تبدو تلك التفسيرات من خلال المنظور الجديد جزئية الصدق أكثر منها مرفوضة. غير أن البعد الذى يعنينا فى السياق الراهن هو البعد الأخلاقى، وهو بُعد بالغ التعقيد؛ فهو يبدو وكأنه مترتب على الأبعاد السالفة الذكر، هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى يبدو وكأنه فى مستوى تلك الأبعاد نفسها . ومع ذلك فالمجال لا يسمح بالافاضة فى هذا المبحث . لذلك نقصد مباشرة إلى بيان الجوانب الأخلاقية لهذه الخطوة من خطوات البحث العلمى .

تبدو التفسيرات والتعليقات المطروحة بشأن بيانات بعض البحوث السلوكية منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسئولية ثقيلة عن كل ما يقول وما يكتب. وفى السبعينيات من هذا القرن شهد مجتمع العلماء نموذجا متضخما لهذه الحقيقة يتمثل فى عدد لا يستهان به من البحوث السلوكية التى نشرت عن الآثار النفسية المترتبة على أو المصاحبة لتعاطى القنب لمدد طويلة. وكانت هذه التفسيرات والتعليقات تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى. وكانت تلقى فى سياق التقارير العلمية المنشورة فى دوريات التخصص أحيانا، وأحيانا أخرى تقدم للقارىء غير

المتخصص فى مقالات مبسطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية. وكان تقديم هذه التفسيرات والتعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية أو معملية ، وأحيانا أخرى تصدر عن علماء يعلقون على بحوث غيرهم من الدارسين ويحمّلونها ما يتراءى لهم على البُعد من تأويلات. حدث ذلك فى أوروبا وأميريكا ، وحدث كذلك فى مصر. ووجه الخطأ هنا أن أصحاب هذه التعليقات كانوا فى الوقت الذى يرفضون فيه الأخذ بنتائج البحوث التى تكشف عن وجود تدهور فى مستوى كفاءة عدد من الوظائف العقلية مصاحب للتعاطى طويل المدى أو مترتب عليه، ويقررون أن البرهان فى مجموعه لا يزال ضعيفا، كانوا هم أنفسهم ، يرجحون البديل المقابل، ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور، وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة. والخطأ المشار اليه هنا ليس مجرد خطأ ينتمى الى مجال المنطق أو النشاط المعرفى، ولكنه خطأ أخلاقى أيضا ، لأن الموضوع الذى يتعلق به يمكن أن يترتب عليه سلوك ضار، من جانب الفرد فى حق نفسه، ومن جانب المجتمع فى حق أفراده. وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا، باسم العلم، وباستخدام سمعة العلماء، فى الاضرار بالناس (Malcolm , 1975, 45) .

ومثال آخر من الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد بحوث قياس الرأى العام، والبحوث الشبيهة بها، أى تلك البحوث التى تعتمد على إستثارة أحكام وقياس وتغيير اتجاهات نحو موضوعات محددة. فى هذا المجال لا يستطيع الباحث أن يتنصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الاحصائية لبياناته التى جمعها .

وأضعف الايمان فى هذا الصدد أن يراعى الباحث قواعد المشروعية المنهجية فى صياغة تفسيره. ومع ذلك فحتى أضعف الايمان هذا يُضرب به عرض الحائط أحيانا. والأمثلة المحلية على ذلك متعددة مع تفاوت فى الدرجة التى تتجاسر بها على ما هو حق وما هو أخلاقى .

والواقع أن المجالين اللذين ذكرناهما ، مجال بحوث المخدرات، ومجال بحوث الرأى العام والاتجاهات ، لم يذكر على سبيل الحصر، ولكن على سبيل التمثيل

فحسب. والقاعدة العامة التى يمكن أن نؤكدها هنا هى : أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العالم وتعليقاته أوضح، وكانت مسئوليته فى هذا الصدد أوجب. هذا الكلام يصدق على البحوث السلوكية ذات الأهداف التطبيقية أيا كان مجالها .

٤ - كتابة التقرير العلمى ونشره :

تعتبر كتابة التقرير العلمى ونشره خطوة هامة على طريق ممارسة البحث العلمى ، إذ أن الكتابة والنشر هما الوسيلة المتاحة أمام الباحث لكى يكسب أفكاره ونتائجه قيمة تبادلية، وبالتالى تصبح جزءاً من ثروة عالم التخصص، ويتاح للعقول أن تستوعبها وتستخدمها فى تحقيق الخطوات التالية من التقدم .

وقد أفاض دستور المعايير الأخلاقية لجمعية علم النفس الاميريكية فى الفصل الخامس (من طبعته الصادرة سنة ١٩٥٣) فى شرح جوانب المسئولية الملقاة على عاتق الباحثين فيما يتعلق بكتابة البحوث ونشرها. وتدور معظم الأفكار الواردة فى هذا الفصل حول حقوق الملكية، ملكية الزملاء والمؤسسات ممن شاركوا فى إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو بالرعاية، وحق سرية المعلومات بالنسبة للمتطوعين، والحد الأدنى من المعلومات التى يجب نشرها بالنسبة للأدوات الجديدة .

أما الجديد الذى يعنينا فى المقام الراهن فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم « ما للهوية القومية على الكاتب من حقوق ». فالباحث يحمل هوية قومية معينة، هى فى الحالة التى تعنينا « الهوية المصرية - العربية ». وهذا نوع من الانتماء يوجب على حامله مسئولية أخلاقية نحو الجماعة التى ينتمى اليها . ويتمثل الحد الأدنى لهذه المسئولية فى واجب الإسهام فى المحافظة على كيان هذه الهوية، وعلى سلامة حدودها. فإذا تنبهنا إلى أن أحد مقومات هذا الكيان هو اللغة، اتضح لنا الطريق الى فهم المسئولية الأخلاقية التى يحملها الباحث نحو هويته القومية عند كتابة التقرير العلمى ونشره.

وتتلخص معالم الطريق هنا على النحو الآتى: المفروض أن أى بحث يقوم به العالم لا بد وأن يقدم فيه عنصرا جديدا. سواء فى المنهج أو فى المضمون الفكرى ،

أى أنه لا بد وأن ينطوى على قدر من الابتكار. وهنا تبدأ مشكلة الباحث مع اللغة ؛ فبقدر ما يحمل فكره العلمى من معاناة ابتكارية تكون معاناته مع اللغة، ليجد الصيغة الملائمة أو المصطلح المناسب، لتثبيت هذا الفكر، وإكسابه قسماته الدقيقة، وتنشئة كينونته الاجتماعية . وتتفاوت خبرات الباحثين المختلفين فى جهودهم اللغوية التى يبذلونها فى هذا الصدد، فبعضهم يحتاج الى إدخال تعديلات طفيفة على تعريف بعض المفاهيم، وبعضهم يحتاج الى وضع تعريف إجرائى متكامل لمفاهيم أخرى، وبعضهم يصل به الأمر إلى حد صك مصطلح جديد لمفهوم جديد . ومهما قيل فى هذه الجهود من أنها محدودة ، أو أنها هامشية ، إذا ما قورنت بجهود الأدباء واللغويين فالحصاد النهائى لها لا يمكن التقليل من شأنه فى إثراء اللغة القومية وتطويرها . وربما كانت أخطر جوانب الاثراء ما يمكن تسميته بترسيخ قواعد الخطاب العلمى ؛ ذلك أن قواعد الخطاب العلمى تتجاوز حدود المصطلحات المفردة، والتعريفات المحدودة، تتجاوزها إلى النظر فى المبادىء التى يجب أن تنتظم السياق الذى تقدَّم من خلاله، والسياق هنا هو الاسلوب؛ فللخطاب العلمى مبادئه الاسلوبية العامة التى نحتكم اليها والتى تفرق بينه وبين الخطاب الادبى، أو الخطاب السياسى، أو الخطاب الاعلامى. ومع رسوخ هذه القواعد ، واستقرار السمات الفارقة بين قواعد الخطاب العلمى والصيغ الحاكمة لغيره من أنواع الخطاب، تتخلق فى وجدان الأمة شيئا فشيئا تقاليد بالغة الأهمية فى حفر القنوات المناسبة لمسار الفكر الموجه والفكر الناقد فى هذه الأمة .

ويكفى للدلالة على أهمية هذا البند فيما يتعلق بالموضوع الأساسى الذى نحن بصدده أن يتوفر لنا حد أدنى من العلم بالتاريخ الحديث بحيث نستطيع إعادة فى المهام التى كان الاستعمار الغربى يقوم بها فى المغرب والمشرق العربى ، وكيف أن تخريب الهوية القومية كان هدفا رئيسيا بين هذه المهام، وكيف أن تعطيل نمو اللغة القومية والعمل على إفقارها كان من بين الوسائل الفعالة التى استعين بها فى هذا الصدد.

والخلاصـــة :

- ان الكفاءة العلمية للباحثين مسألة اخلاقية، إلى جانب كونها مسألة أكاديمية .

- وأن المسئولية الأخلاقية تنشأ إزاءها بمجرد أن يعى الباحث نفسه كباحث .

- وأن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية مقارنين بزملائهم فى المجتمعات المتقدمة .

- أما أين نرى الوجه الأخلاقى للمسئولية فى عملية الممارسة للبحث العلمى ذاته فقد أوضحنا أن هذا الوجه يظهر لنا فى جميع المراحل الكبرى لمهمة إجراء البحث العلمى ؛ فى اختيار مشكلة الدراسة، وفى وضع التصميم اللازم لهذه الدراسة بكل ما يتضمنه التصميم من خطوات تفصيلية، وفى تفسير النتائج والتعليق عليها، وفى كتابة تقرير البحث ونشره .



قائمة الهوامش

(١) وهو ما حدث فى بحث واسكو I.E. Waskow الذى نشرته سنة ١٩٧٠ لحساب المعهد القومى للصحة النفسية NIMH فى واشنطن ، حيث أجرت دراستها على رجال فى سن متأخرة، متوسط معامل الذكاء لديهم أقل من ٩٠ (Waskow et al., 1970) وشبيه بهذا ما حدث أيضا فى بحث روبين كوميتاس V. Rubin & 1. Comitas الذى أجرى فى أوائل السبعينيات فى جامايكا حيث كانت عينات المفحوصين فى هذا البحث أقرب إلى الأمية والريفية (Rubin & Comitas, 1973) .

(٢) وتحسب بحساب معادلة الخطأ المعيارى للمقياس ، وهى معادلة يدخل فيها تقدير الثبات كأحد الحدود .

المراجع

American Psychological Association. *Ethical standards of psychologists,* 1953

Diener, E. & Crandall, R. *Ethics in social and behavioral research,* Chicago: The Univ. of Chicago Press, 1978.

Hersen M.& Barlow, D.H. *Single- case experimental designs.* New York: Pergamon, 1976.

Malcolm, A.I. *The craving for the high,* Canada : Pocket Book, 1975.

Rubin, V. & Comitas, L. Effects of chronic smoking of cannabis in Jamaica. A report by the Research Institute for the study of Man to the Center for Studies of Narcotic and Drug Abuse, National Institute of Mental Health Contract No HSM-42-70-97, 1973 (mimeographed).

Soueif M.I.Chronic cannabis users: Further analysis of objective tests, *Bulletin on Narcotics,* 1975, 27/4, 1-26.

Soueif, M.I.Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, *Bulletin on Narcotics,* 1976, 28/1,25-42.

Soueif, M.I. The differential association between chronic cannabism and

impairment of psychological function: A theoretical framework, Papers presented at the *6 th International Institute on the Prevention & Treatment of Drug Dependence.* Hamburg, Germany, 28 June to 2 July 1976, E.G. Tongue & L. Graz eds., Lausanne: I.C.A.A., 1976, 106-118.

Waskow, I.E., Olsson, J.E., Salzman, C., Kats, M.M. and Chase, C. psychological effects of tetrahydrocannabinol, *Arch. Gen. Psychiat.*, 1970, 22, 97-107.



تحت الطبـع

من منشـورات

المركز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية

بالتعاون مع

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

أعمال ندوة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة

القاهرة ٧ - ١٠ ابريل سنة ١٩٨١

تناقش الندوة - من خلال الدراسات التى قدمت - أسس ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة من وجهة النظر العلمية، والتنفيذية والاستثمارية.

أشرف على تنظيم الندوة: أ. د. نهى السيد حامد فهمى.

عمالة الطفل فى إطار حقوقه الأساسية

عادل عازر(*)

فى بداية عام ١٩٨٦ شد انتباهنا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الازدياد الملحوظ والمضطرد فى عمالة الأطفال فى مرحلة السن ٦ – ١٢ سنة ، دون أن يقابل هذه الظاهرة إهتمام كاف بدراستها وبالبحث عن حلول ملائمة لمعالجتها . وفى مناسبات نادرة تلقى وسائل الاعلام الضوء على أحداث خطيرة يكون ضحيتها طفل عامل ، وعندئذ ترتفع أصوات تنادى بتشديد العقاب ، دون أن يبدى إهتمام بدراسة الظاهرة .

وقد التقى المركز مع منظمة اليونيسف فى إهتمامها بالتعاون فى هذا المجال بهدف شد الانتباه لهذه الظاهرة وما يكمن وراءها من عوامل مسببة ومدعمة لاستمرارها. فأقيمت ندوة ضمت مجموعة من الخبراء ونشرت أعمالها. وأعقب ذلك سلسلة من الأنشطة من بينها البدء فى إجراء دراسة عن أوجه الاستغلال التى يتعرض لها الأطفال العاملون. كما تم تشكيل لجنة من الوزارات المعنية للبحث فى وضع استراتيجية لمعالجة كافة جوانب هذه الظاهرة .

وفى هذا العرض استعرض معكم بعض القضايا المثارة فى ضوء ارتباطها بحقوق الطفل الأساسية:

حجم ظاهرة عمالة الطفل :

فى دراسة[1] عن العمالة أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى عام ١٩٨٤، قدر العدد الاجمالى للأطفال العاملين فى فئة العمر ٦ – ١٢ سنة

(*) دكتوراه فى القانون، مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

بـ ٣٠٠ر١٠٤ر١ طفل ، يعمل ١ر٧١٪ من بينهم فى المناطق الريفية. وينقسم هؤلاء الأطفال من حيث النوع الى :

- ١ر٥٦٪ ذكور و ٩ر٤٣٪ اناث فى المناطق الريفية .
- ٧ر٥٥٪ ذكور و ٣ر٤٤٪ اناث فى المناطق الحضرية .

ويمثل عدد هؤلاء الأطفال ٧٪ من إجمالى قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) فى تلك السنة . والجدير بالذكر أن هذه النسبة قد تزايدت باضطراد من ٥ر٣٪ فى عام ١٩٧٩ الى ٣ر٥٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٪ فى ١٩٨٤.

هذا ويقدر عدد الأطفال المشتغلين تحت ١٥ سنة بـ ٦٠٠ر٤٧٢ر١ طفل ، يمثلون ٣ر١٠٪ من إجمالى قوة العمل ٦ سنوات فأكثر. وتختلف وجهات النظر(٢) فى تفسير ظاهرة عمالة الطفل والأسباب المؤدية الى انتشارها، كما تختلف حول الأسلوب الملائم للتعامل مع هذه الظاهرة. فيذهب رأى إلى أن عمالة الطفل ظاهرة ضارة ضررا مطلقا ، وأنها نتاج بيئة أسرية غير مواتية أو متصدعة، فتعجز الأسرة عن الاسهام فى تنمية قدرات الطفل مما يؤدى إلى فشله أو تسربه من التعليم. ويرى أنصار هذا الرأى التشديد فى عدم السماح بعمل الأطفال قبل السن القانونى وتشديد العقاب على المخالفين من أرباب الأعمال . وينادى البعض بعدم جواز التشغيل قبل سن الخامسة عشرة .

وعلى طرف نقيض يبرز آخرون الجوانب الايجابية فى تشغيل الأطفال ، فيشيرون إلى أن العمل وبيئته يسهمان فى تنشئة الطفل وتنمية قدراته ، وإكسابه مهارات وخبرات لا تتوفر فى ظل النظام التعليمى القائم. كما أن عمالة الاطفال لا تتعارض بالضرورة مع التعليم وعلى وجه الخصوص فى المناطق الريفية .

وترى طائفة ثالثة أن عمل الطفل قبل الثانية عشرة قد يكون ضارا فى بعض الحالات ، غير أن الحظر الكامل لعمالة الأطفال فى ظل الظروف السائدة غير متيسر، وأن الأجدر اتباع سياسة متدرجة تبدأ بإزالة أوجه الاستغلال فى تشغيل الأطفال .

وأرى أن الأمر يتطلب التصدى لجذور الظاهرة وربطها بمـا يكفله المجتمع من الحقوق الأساسية للطفل .

وقد يكون من المفيد التنويه فى البداية الى بعض خصائص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حتى لا تغيب عنا أثناء معالجتنا للموضوع .

لقد انصهرت عبر السنين أفكار الفلاسفة والمفكرين مع خبرات الانسان فى ظل نظم إجتماعية مختلفة ، وتولد عن تفاعلها مجموعة من المبادىء التى صاغها المجتمع الدولى فى مواثيق بدءا بالاعلان العالمى «لحقوق الانسان والحريات الاساسية» فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨[٣] وكان من بين هذه المواثيق «اعلان حقوق الطفل» فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتتفق كافة هذه الحقوق فى كونها التزامات تتعهد الدول بكفالتها للأفراد والجماعات . ومع ذلك تتميز حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية بالخصائص التالية :

١ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ترتب التزامات بأداء عمل :

فتختلف طبيعة التزام الدولة فى هذه الحالة عنها فى مجال الحقوق السياسية والحريات. ففى هذا النوع الأخير قد تتحقق الحرية للفرد « بامتناع » الدولة عن اعاقة ممارسة الفرد لحقه . أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فهى لا تتحقق الا من خلال « أداء الدولة لعمل »[٤] ، مثل توفير الخدمة التعليمية أو الصحية .

٢ - ترتبط هذه الحقوق بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة :

وبالتالى فإن مضمون هذه الحقوق وما يكفل منها إنما يتأثر بالتوجهات الأيدولوجية والسياسية التى تعتنقها كل دولة[٥] .

٣ - الاعتماد المتبادل بين هذه الحقوق :

بمعنى أن مضمون هذه الحقوق يرتبط ارتباطا وثيقا بعضه بالآخر ، وأن القدر الذى تحققه الدولة أو تحجبه إنما يؤثر بالضرورة فى مضامين الحقوق الأخرى[٦] .

ونتناول فيما يلى عمالة الطفل فى إطار حقوقه الأساسية :

١ - حق الطفل فى الحماية :

يبرز الاعلان العالمى لحقوق الطفل ، حقه فى حماية الدولة ضد كافة أشكال الاهمال ، والقسوة ، والاستغلال ، ولا يُسمح بقبول الطفل فى العمل قبل الحد الأدنى

المناسب من العمر ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يُحمل على العمل ، أو يسمح له بالاشتغال بأى حرفة أو عمل يضر بصحته أو تعليمه أو يُعوق نموه الجسمانى أو العقلى أو الأخلاقى .

وباستعراض الأحكام التى أوردها التشريع المصرى ، يتبين وجود نصوص قانونية عديدة تقرر للطفل حق الحماية المقرر فى الوثيقة الدولية المشار اليها . الا أن الحماية لا تمتد للعمل فى القطاع الزراعى .

فيحظر قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة (المادة ١٤٤) وينادى البعض حاليا برفع هذا السن للخامسة عشرة، وذلك حتى يتمشى مع سن الالزام الحالى فى نظام التعليم الأساسى .

وينظم قانون العمل تشغيل الأحداث فيما بين ١٢ – ١٧ سنة ، وذلك بتحريم تشغيلهم فى بعض الأعمال التى تنطوى على مخاطر. ويضع لهذه الفئة تنظيما قانونيا ينشد حمايتهم من الاستغلال ومن ظروف العمل غير المواتية. ففيما يتعلق بساعات العمل، لا يجوز تشغيلهم فيما بين السابعة مساء والسادسة صباحا ، أو تشغيلهم أكثر من ٦ ساعات ، وعلى أن يتخللها ساعة راحة (مادة ١٤٦). ولا يجوز تشغيلهم ساعات إضافية أو فى أثناء الاجازات .

ويتضمن قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٤ سنة ١٩٨٢ نظاما للرعاية الصحية ، فلا يجيز تشغيل الصبى قبل أن يقدم شهادة طبية تثبت خلوه من الأمراض ولياقته لمزاولة العمل . ويلزم صاحب العمل بأن يوقع على الصبى كشفا طبيا مرة سنويا على الأقل . كما يلزم صاحب العمل بأن يقدم لكل حدث كوبا من اللبن يوميا .

هذا بالاضافة الى النظم الادارية والمالية المقررة لضمان عدم إستغلال الحدث ولتوفير الرقابة للتثبت من تنفيذ هذه الأحكام .

ونخلص مما تقدم إلى أن سياسة الدولة تكفل من حيث الشكل – أى على مستوى النظم القانونية المقررة – حماية لا بأس بها للأطفال لوقايتهم من الاستغلال ومن أضرار العمل المبكر .

ومع ذلك فإن الفجوة شاسعة بين تلك النصوص التى تكفل الحماية للأطفال من مخاطر العمل ، وبين ما يسود فى الواقع العملى .

فقد سبق وأشرنا إلى أن عدد الأطفال الذين يعملون بالمخالفة لقيد السن ، فى ازدياد مستمر .

كما أن بعض حملات التفتيش التى أجرتها وزارة القوى العاملة والتدريب(٧) قد أسفرت عن ارتفاع معدل المخالفات التى ترتكب بالمخالفة للأحكام المقررة لحماية الأحداث حتى سن السابعة عشرة فى مجال العمل . وعلى سبيل المثال تبين من خلال التفتيش الذى أجرته الوزارة فى عام ١٩٨٥ على ٨٣ر٣٩٧ منشأة صناعية أن نسبة الصبية حتى سن ١٧ سنة الذين يعملون بها يمثل ٢ر٧٪ من العدد الاجمالى للعمال. وقد سجل التفتيش ١١ر٣٠٩ مخالفة تتعلق بتشغيل الصبية وهى تمثل ٩ر٦١٪ من مجموع حالات تشغيل الصبية. ويختلف نوع هذه المخالفات، فبعضها يتعلق بالتشغيل، والبعض بعقود العمل أو بمخالفة نظم التدريب أو بساعات العمل أو الأجور .

ونخلص مما تقدم إلى أن الحاجة تدعو لزيادة فاعلية تطبيق وتنفيذ نظم الرقابة المقررة، مع توحيد جهود الأجهزة المعنية أو التنسيق بينها ، إذ تبين أن الرقابة موزعة بين وزارات القوى العاملة والصحة والصناعة والشئون الاجتماعية ، وهى عموما غير كافية .

ومع تسليمنا بأهمية كفالة « حق الحماية » للصغار فى مجال العمل ، الا أن القضية لا تنتهى عند هذا الحد ، وبعبارة أخرى فإن ظاهرة عمالة الطفل لا تعالج بمجرد التطبيق الحاسم للقانون ، كما أن الظاهرة لن تختفى بمجرد تشديد العقاب .

وقد سبق أن أشرنا الى أن من خصائص الحقوق الاجتماعية ، وجود إعتماد متبادل بينها . ولذلك فإن حق حماية الطفل يتأثر بما يعترى بعض الحقوق الأخرى من خلل أو قصور. وعلى وجه الخصوص : حق الطفل فى مستوى معيشة ملائم وحقه فى التعليم .

٢ - حق الطفل فى مستوى معيشة ملائم :

يشير اعلان حقوق الطفل الى حقه فى أن يتمتع بمزايا الضمان الاجتماعى ، وأن يهيأ له أن يكبر وينمو فى صحة وعافية ، وإلى حقه فى الغذاء الكافى، والسكن ، والترفيه ، والخدمات الطبية .

ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع معدلات عمالة الأطفال فى الدول النامية ، إذ تلجأ الأسر الفقيرة الى تشغيل أطفالها لزيادة الدخل . ويُشجع على ذلك انخفاض مستويات التكنولوجيا فى القطاعين الصناعى والزراعى ، فيكون لعمالة الطفل دور وظيفى فى القطاعين .

وقد أوضحت دراسة(٨) أجريتها على ٩٤١ أسرة فقيرة تتلقى معاشات الضمان الاجتماعى ، أن ضآلة تلك المعاشات تؤدى بـ ٦٩٪ من هذه الأسر إلى اعتمادها على مساعدات من ابنائها.

ويشير تقرير للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا(٩) الى دراسة عن الأسباب الرئيسية للتسرب من مرحلة التعليم الأساسى فتُرجعها الى انخفاض المستوى التعليمى فى ٦٠,١٪ من الحالات والى الرغبة فى العمل لتحسين دخل الأسرة فى ٣١٪ من الحالات المبحوثة .

وفى المرحلة الاستطلاعية للدراسة التى نجريها حاليا بالتعاون مع اليونيسف عن أوجه الاستغلال فى مجال عمالة الطفل ، ظهرت بعض المؤشرات عن انخفاض مستويات معيشة بعض الأطفال الذين أجرينا معهم مقابلات، ومنها سكناهم فى أكشاك للايواء العاجل ، أو عجز رب الأسرة عن اعالتها أو هجره للأسرة فيصبح الطفل فى هذه الحالات العائل الوحيد للأسرة .

وغنى عن القول أن تحريم القانون لعمالة الطفل لن يمثل حائلا لمثل هذه الأسر ، فحاجتهم الملحة للحد الأدنى من الدخل تعتبر أكثر الحاحاً من تعليم الابن ومراعاة الأساليب التربوية فى تنشئته . ولن تعدل هذه الأسر عن تشغيل أبنائها إلا إذا ضمنت الحد الأدنى الملائم لمستوى معيشتها .

ويُسهم كذلك فى تسرب الأطفال من مرحلة التعليم الأساسى واتجاههم الى

ميدان العمل ، فشلهم فى التعليم كما أوضح المجلس القومى للتعليم . وهو ما يحدونا الى الاشارة لحق التعليم .

٣ - حق التعليم :

يقرر الاعلان العالمى لحقوق الطفل ، حقه فى تلقى التعليم، المجانى والاجبارى ، فى مراحل الدراسة الاولى على الأقل. والتعليم المقصود هو ما ينمى ثقافة الطفل ، وينمى قدراته فى الوقت ذاته .

وبداءة نقول أن الدستور المصرى ونظم التعليم تكفل لكل طفل حق التعليم (المادة ١٨ من الدستور) بدون قيد وبالمجان خلال مراحله المختلفة (المادة ٢٠ من الدستور).

ومع التسليم بأن حق التعليم قد كفلته الدولة على المستوى التشريعى أى الشكلى ، إلا أنه يتعين التسليم أيضا بأن هناك فجوة شاسعة بين الجانب الشكلى وبين مضمون ما يُكفل فعلا . ونبين ذلك بإيجاز :

١ - لم يتمكن التعليم الأساسى من استيعاب كل الأطفال فى الفئة العمرية ٦ - ١٢ سنة . ففى العام الدراسى ٨٥ - ١٩٨٦ تم استيعاب ٤ر٩٢٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ٧سنوات فى الصف الأول. هذا وتبلغ نسبة الأطفال فى الفئة العمرية ٦ - ١٢ الذين تمكنوا من الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى ٧٧٪ من إجمالى الاطفال فى هذه الفئة العمرية[١٠] .

وتشير تنبؤات وزارة التعليم عن الوضع فى عام ١٩٩٢/٩١ أن نسب الاستيعاب ستكون : ٩٢٪ بالنسبة للفئة ٦ - ٧ سنوات ، ٥ر٨٦٪ للفئة ٦ - ١٢ سنة ، و ٥ر٨١٪ للفئة ١٣ - ١٥ سنة[١١] .

٢ - وقد أوضحت دراسة أجراها المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع البنك الدولى ، أن نسبة الأطفال الذين قيدوا فى الصف الأول من التعليم الأساسى فى عام ١٩٨٠/٧٩ وانقطعوا قبل إكمال سنوات الدراسة الستة ، بلغت ٤ر١٩٪ من الذكور و ٧ر٢٠٪ من الاناث، وبلغت النسبة الاجمالية من المتسربين ٢٠٪[١٢] .

ونعود الى ما سبق أن أشرنا اليه ، وهو أن السببين الرئيسين للتسرب هما : الرغبة فى زيادة دخل الأسرة والفشل فى الدراسة .

ويشير السبب الثانى الى سلبيات نظام التعليم فى مصر، ومنها أن التعليم لا يكفل المضمون المنشود للفئات الدنيا في المجتمع، وبعبارة أخرى فمع ان الدستور والقانون يكفلان حق التعليم للكافة، إلا أن مضمونه لا يحقق عائدا للفئات الدنيا فى المجتمع . والدليل على ذلك نبينه فيما يلى :

هناك مؤشرات عديدة تكشف عن ضعف مستوى التعليم لهذه الفئات . فمن حيث تجهيز المدارس : فبعض المدارس الابتدائية لا توجد به مياه صالحة للشرب (٧٪) ، أو دورات مياه صالحة للاستعمال (٤٨٪) وبعضها بدون كهرباء (٦٠٪)، ونصفها تعمل فترتين أو ثلاثة[١٣]. وتشير بعض الدراسات الميدانية الى قصور أساليب التعليم فى مدارس تلك الفئات ، والى الاتجاهات السلبية من جانب المدرسين تجاه الفئات الدنيا .

والأكثر أهمية أن مضمون التعليم لا يؤدى « دورا وظيفيا » للفئات الدنيا ، ولذا فإن أعلى نسب التسرب كانت بين أبناء الفلاحين (٤٥ر٦٪) ، وأبناء العمال (٣٣٪)[١٤] .

ويذكر تقرير[١٥] عن توصيات مديريات التعليم سلبية أخرى ، فالقبول فى المدارس الفنية لا يتم على أساس ميول وقدرات واستعدادات بل على أساس مجموع الدرجات، ولا يسبقه توجيه مهنى .

ويزيد من ضعف عائد التعليم بالنسبة للفئات الدنيا أوجه قصور عديدة فى السياسة التعليمية :

١ - يذكر الوزير الحالى للتعليم فى كتاب أعده عن استراتيجية التعليم[١٦] أن الدراسات فى الوزارة قد أكدت أن أحد أسباب القصور يتمثل فى غياب استراتيجية واضحة ومتفق عليها. وفى تعدد الوزارات التى تنظم التعليم الفنى .

٢ - ويضيف أنه لا تتوافر البيانات الاحصائية عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة.وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى وجود فائض فى بعض التخصصات.

٣ – وبسبب قلة الموارد فإن ٦٤٫٦٪ من المدارس الفنية تخصص للتعليم التجارى – وهناك فائض كبير فى هذا التخصص .

٤ – وتتضافر هذه العوامل فى عزوف الطلبة عن مواصلة التعليم الفنى .

ولذا فلا غرابة فى تفضيل الأسرة الفقيرة للعمالة على التعليم .

ونخلص من هذا العرض الى النتائج التالية :

أولا : نقص فى البيانات :

١ – لوحظ وجود نقص فى الاحصاءات والبيانات عن ظاهرة عمالة الطفل .

٢ – هناك نقص فى البيانات عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة .

ثانيا : أن معالجة ظاهرة عمالة الطفل والبحث عن حلول جذرية لهاء يتطلب التعدى لجوانبها المتعددة، والسعى إلى وضع سياسة متكاملة تكفل حقوق الطفل الاساسية وتعتد باحتياجات الفئات الدنيا فى المجتمع.

ثالثا : وازاء الأوضاع القائمة فعلا، فإنه من المؤكد أن ظاهرة عمالة الطفل ستبقى وتستمر لسنوات غير قليلة. ولذلك فإلى جانب البحث عن حلول جذرية، يجب ألا تُغفل الأوضاع القائمة. ولذلك يقترح :

١ – مد نطاق الحماية الى القطاع الزراعى ، وحظر العمل فى الأعمال الخطرة مثل رش المبيدات .

٢ – دعم التفتيش والرقابة على المؤسسات الانتاجية لضمان توفير البيئة الصحية والرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين الكبار والصغار على حد سواء .

٣ – العمل على تنمية قدرات ومهارات الصبية العاملين ، وذلك بتنظيم دورات تدريبية قصيرة. وقد يحتذى بالنظام الألمانى الذى تتولى فيه الاتحادات والغرف الصناعية تنظيم دورات تدريبية للعمال فى الصناعات المختلفة. ويلزم أرباب الأعمال بتدريب العمال لمدد قصيرة (مثل أسبوع أو أسبوعين) دوريا .

٤ – أن ينظم التوجيه المهنى داخل النظام التعليمى ، وأن تنشأ مراكز على مستوى البيئة المحلية للتوجيه المهنى وللرعاية الاجتماعية .

وخلاصة القول هناك حاجة ملحة لوضع سياسة تتسم بالتكامل والفاعلية لهذه الفئة من الأطفال، وذلك فى إطار حقوقهم الاساسية .



المراجع والهوامش

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: دراسة بالعينة على العمالة مشار اليها فى ورقة عن عمالة الطفل فى مصر مقدمة من الدكتور عبد اللطيف الهنيدى فى ندوة عمالة الطفل فى مصر التى أقامها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة اليونيسف سنة ١٩٨٦ .

(٢) ندوة عمالة الطفل فى مصر – التقرير العام يوليو ١٩٨٦، نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع منظمة اليونيسف .

(٣) الأمم المتحدة – مكتب الاعلام العام: الأمم المتحدة وحقوق الأنسان فى الذكرى الثلاثين. نيويورك ١٩٧٨، ص ١٥.

(4) D. Rafael: Human Rights, Old and New, in Political Theory and the Rights of Man, edited by D. Rafeal, Macmillan 1967, P. 60.

(٥) الأمم المتحدة وحقوق الأنسان: المرجع السابق، ص ١٤٩.

(6) Peter Schneider: Social Rights and the Concept of Human Rights, in Political Theory and the Rights of Man, op. cit. p. 92.

(٧) خالد طاهر : تنظيم تشغيل الأحداث تشريعيا، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل، سابق الاشارة اليها.

(٨) عادل عازر : الضمان الاجتماعى فى مصر، تجربة فى مواجهة مشكلة الفقر – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨١ .

(٩) المراكز القومية المتخصصة : إصلاح التعليم الابتدائى، ١٩٧٩ ، ص ٥١ – ٥٢.

(١٠) سمير سعد : التسرب من مدارس التعليم الأساسى، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل، سابق الاشارة اليها .

(١١) وزارة التربية والتعليم : دراسات فى تطوير التعليم سنة ١٩٨٧.

(١٢) سمير سعد : المرجع السابق.

(١٣) المجالس القومية المتخصصة : إصلاح التعليم الابتدائى، سابق الاشارة اليه .

(١٤) عادل عازر : عمالة الطفل والعدالة الاجتماعية، ورقة مقدمة فى ندوة عمالة الطفل ، سابق الاشارة اليها .

(١٥) المركز القومى للبحوث التربوية : نحو تطوير التعليم – دراسة تحليلية لآراء وتوصيات المديريات التعليمية – مقدمة للمؤتمر القومى لتطوير التعليم ، يوليو سنة ١٩٨٧.

(١٦) أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، يوليو سنة ١٩٨٧ ، ص ٢٢ – ٤٥ .

بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التحصيل لتلميذات الصف السادس الابتدائى

عزة صالح الألفى(*)

أهمية البحث :

من العوامل الهامة التى تحتاج الى دراسات متعددة فى الجوانب النفسية والتربوية البحث عن الأسباب التى تؤدى الى عدم كفاية التحصيل الدراسى أحيانا وعدم حصول المتعلم على النتائج المستهدفة من العملية التعليمية ، ذلك لأن عدم تحقيق الأهداف التعليمية فى أى مؤسسة تستهدف التعليم بسبب عدم إشباع الحاجات النفسية للتلاميذ قد يكون فاقدا ضخما لأننا نفقد قدرات وطاقات يمكننا أن نستفيد منها فى إثراء حياتنا اليومية وتأكيد المفهوم الصحيح للهدف من التعليم .

من أجل ذلك تجرى البحوث العلمية، وبخاصة فى ميدان علم النفس، للوصول الى جذور الأسباب التى تؤدى الى التأخر الدراسى، إستهدافا لوضع العلاج اللازم للقضاء على هذه الأسباب، وبحيث نستطيع أن نحقق الافادة من الطاقات العقلية والنفسية لكل فرد من أفراد المجتمع ، وبخاصة التلاميذ فى مراحل دراستهم الاساسية . ويقوم علم النفس بدور هام فى الكشف عن الأسباب التى تؤدى الى التأخر الدراسى ومدى علاقة هذه الأسباب بإشباع الحاجات النفسية للتلاميذ أو عدم إشباعها وما يرتبط بكل ذلك من عوامل ودوافع تؤدى فى النهاية إلى النجاح أو الفشل. لذلك يجب أن يكون الهدف عند تدريب التلميذ فى المنزل والمدرسة هو إشباع حاجاته النفسية وصولا لتنمية قدرته على توجيه سلوكه الخاص وإصدار قراراته وتوجيه قيمه .

(*) دكتوراه فى علم النفس، مدرس علم النفس، كلية البنات، جامعة عين شمس .

الاطار النظرى :

الحاجات والدوافع :

ظهر عدد من العلماء الذين سلطوا الأضواء على جانب هام من الجوانب الدافعية فى سلوك الانسان وهو الجانب الذهنى أو المعرفى من هؤلاء العلماء البرت وماسلو وروجرز (Allport, Maslow and Rogers) الذين أكدوا أن سلوك الفرد يمكن تفسيره بالرجوع الى مفهومه عن ذاته .

كما قدم ابراهام ما سلو فى نظريته عن الواقعية نموذجا لتنظيم الحاجات عند الانسان، متصورا أن الحاجات مرتبة وفقا لنظام هرمى يمتد من أكثر الحاجات فسيولوجية الى أكثرها نضجاً من الناحية النفسية ، لذا يفترض خمسة مستويات لنظام الحاجات الأساسية

المستوى الأول : الحاجات الجسمية الفسيولوجية ، وهى أكثر أساسية وتتمثل فى السعى الى الطعام والماء والهواء والدفء والاشباع الجنسى وهكذا.

المستوى الثانى: حاجات الأمن، وتتمثل فى تجنب الأخطار الخارجية أو أى شىء قد يؤذى الفرد.

المستوى الثالث : حاجات الحب ، وتتمثل فى الحصول على الحب والعطف والعناية والاهتمام والسند الانفعالى ، وذلك بواسطة شخص آخر أو أشخاص آخرين .

المستوى الرابع : حاجات التقدير والاحترام ، وهى الحاجات التى ترتبط بإقامة علاقات مشبعة مع الذات ومع الآخرين وتتمثل فى أن يكون الفرد متمتعا بالتقبل والتقدير كشخص يحظى بإحترام الذات وأن يكون محترما، وله مكانه وأن يتجنب الرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان .

المستوى الخامس : الحاجة الى تحقيق الذات ، وترتبط بالتحصيل والانجاز والتعبير عن الذات. أن يكون مبدعا أو منتجا أن يقوم بأفعال وتصرفات تكون مفيده وذات قيمة للآخرين، وأن يحقق إمكاناته ويترجمها الى حقيقة واقعة .

ويتضح من هذا النسق الذى تنتظم فيه الحاجات :

أولا : تنظيم الحاجات وفقا لأهميتها بالنسبة للفرد . فالحاجة الى الهواء والماء مهمة

بالنسبة لاستمرار الحياة ذاتها ، بينما لا تكون الحاجة الى المركز أو المكانه بنفس الأهمية السابقة .

ثانيا : تتوقف مقدرة الفرد على إشباع الحاجات «العليا» بطريقة منسقة على المدى الذى يكون فيه قادراً على إشباع حاجاته الأكثر أساسية فمن الصعب على الفرد فعلا أن يعمل بكفاية إذا شعر بأنه لا يحظى بالتقدير من جماعة أو إذا شعر بأنه غير محبوب. ويقل تقبلنا السوى للحب أو يعاق ، نتيجة لعدم إشباع الحاجات الأساسية كالحاجة الى الطعام أو الماء أو النوم .

يقول ماسلو : هذه الأهداف الاساسية مرتبطة ببعضها الآخر ومرتبة وفقا لتنظيم متصاعد هرمى ويضع ماسلو تحقيق الذات على قمة نظامه الهرمى كأرقى المستويات الدافعية الانسانية ، وترتبط هذه الحاجة بالانجاز والتحصيل والتعبير عن الذات . كما يرتبط مفهوم دافعية الانجاز فى الاصل بأعمال موارى Murray فى كتابه (إستكشافات فى الشخصية) وهى يرى أن نظريته فى الشخصية تمثل شكلا حديثا لنظرية التحليل النفسى فى الدافعية وقد تأثرت نظريته بكل من ماكدوجال وليفين . وتتضمن نظرية (موراى) نحو اربعين حاجة مقسمة الى الحاجات حشوية الأصل Viscerogenic Needs وعددها ثلاث عشرة حاجة .

والحاجات نفسية الأصل Psychogenic needs وعددها عشرون على الأقل ومنها الحاجة الى الانجاز Need Achievement ويحددها موراى على أنها (الرغبة أو الميل الى عمل الاشياء بسرعة وعلى نحو جيد بقدر الامكان) وبجانب هذا المفهوم العام، يحدد (موراى) الحاجة الى الانجاز فى ضوء مفاهيمه الأخرى المعروفة فى نظامه وهى الرغبات والتأثيرات والأفعال والاندماجات والتفرعات .

فمن حيث الرغبات والتأثيرات تتحدد الحاجة الى الانجاز على أنها رغبة الفرد فى أن يتمم شيئا صعبا وأن يتغلب على ما يصادفه من معوقات ويحقق مستوى عال من حيث الافعال تتحدد الحاجة الى الانجاز على أنها حرص الفرد على أن يقوم بجهود عميقة ومستمرة ومتكررة للوصول الى تحقيق شىء صعب، وأن يستثار لكى يتفوق على الآخرين، وأن يستمتع بالتنافس، أما من حيث الاندماجات فإن الحاجة الى الانجاز يمكن أن تندمج فعلا وطبيعيا مع أى حاجة أخرى. وكل هذه الثروة من

المتغيرات الدافعية وكذلك المتغيرات التفسيرية الأخرى تمثل جوانب القوة والضعف في نظرية موراى. ولقد استمر موراى فى ابتداع مفاهيم وصفية وتفسيرية جديدة، وكان له فضل بالغ الأثر على سيكولوجية الشخصية لما قدمه من تصورات نظرية وابتكارية منهجية من بينها (اختبار تفهم الموضوع) وعلى الرغم من أن مفهوم دافعية الانجاز يرتبط فى الأصل بأعمال (موراى) إلا أن من الثابت أن الدراسات المنظمة فى هذا المجال قد ارتبطت بالاسهامات الفذه التى حمل لواءها (ماكليلاند واتكنسون). فقد تأثر ماكليلاندMacclelland بأعمال (موراى) وأخذ يسعى الى إستكمال الشوط الى مداه، حيث واصل البحوث الامبريقية مستعينا بإختيار تفهم الموضوع وانماء نظرية الدافعية .

ويطلق ماكليلاند على تصوره للدافعية نموذج الاستثارة الانفعالية ويتضمن هذا النموذج فى تمايزه عن مفهوم الحافز، الخاصية الوجدانية للسلوك كما أنه يعتبر كل الدافعيات أمورا متعلمة ويرى أن الدوافع لا تنشط السلوك فحسب بل توجه الانسان نحو أهداف معينة ويشغل دافع الانجاز مكانة هامة فى نموذج ماكيلاند . وهو يرى أن هذا الميل الدافعي يشير الى إستجابات توقع الهدف ، الايجابية أو السلبية التى تستثار فى المواقف التى تتضمن سعيا وفق مستوى معين من الامتياز أو التفوق، وحيث يقوم الاداء على أنه نجاح أو فشل .

ومن ناحية التصور النظرى، قدم ماكليلاند إسهامه بالغة القيمة بالانتقال من تصور محتوم بالحاجة للدافعية الى تصور وجدانى محتوم بالتوقع للدافعية، ويتضح هذا من الصياغة الاولى لنظريته .

« يصير الدافع ارتباطا وجدانيا قويا، يتميز برد فعل توقعى للهدف ويقوم على الارتباط السابق لعلامات معينة مع اللذة والالم » (McClelland) أما آتكنسون Atkinson فقد عمد الى التركيز على دور الفروق فى الحاجة الى الانجاز بهدف مفهوم العمليات الدافعية. ويحدد اتكنسون المحددات المباشرة للسلوك بمتغيرات الشخص والبيئة والخبرة .

وقد تأثر فى نظريته عن دافعية الانجاز بنموذج (ميلر) فى الصراع ، فالسلوك المرتبط بالانجاز نتاج لموقف صراعى. فهو يفترض أن المؤشرات

المرتبطة بالاجتهاد والسعى الى مستوى من التفوق تستثير كلا من الرجاء فى النجاح والخوف من الفشل وهى التى تحدد ما إذا كان الفرد سيتحرك صوب الأعمال المرتبطة بالانجاز أو بعيدا عنها .

وهكذا إستلهاماً لأعمال موراى وماكليلاند واتكسون ، يمكن تحديد مفهوم دافعية الانجاز على أنه «السعى تجاه الوصول الى مستوى من التقوية والامتياز ، وهذه النزعة تمثل مكونا أساسيا فى دافعية الانجاز وتعتبر الرغبة فى التفوق والامتياز ، أو الأتيان بأشياء ذات مستوى راق خاصية مميزة لشخصية الانسان ذوى المستوى المرتفع فى دافعية الانجاز» .

إذن هذه الدافعية تتعلق بالانجاز والتمكن من البيئة الفيزيقية والاجتماعية، والتغلب على ماقد يصادفه الفرد من معوقات والاحتفاظ بمستويات عالية من العمل ومنافسة الآخرين للتفوق عليهم ، الى غير ذلك من أشكال الاتقان، والتمكن والسيطرة تحقيقاً لمستويات عالية باستمرار فى العمل. وهكذا استطاع هؤلاء العلماء أن يضعوا القواعد الاساسية للتعرف على ما يمكن أن يحقق للفرد إنجازا راقيا وامتيازا وتفوقا .

وجهة الضبط Locus of Control :

من العوامل الهامة والتى لها علاقة بإرتفاع أو إنخفاض مستوى التحصيل إدراك الفرد للعلاقة بين سلوكه وما يرتبط به من نتائج وهذا ما يشار اليه بمفهوم التحكم الداخلى والخارجى أو (وجهة الضبط).

فلقد أوضحت نتائج كثيرة من الدراسات العاملية أن وجهة الضبط تعتبر عاملا فى دافعية الانجاز والتحصيل الدراسى. فالأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى مقياس وجهة الضبط الداخلية يتفوقون من حيث دافعية الانجاز والتحصيل الدراسى. حيث تبين بحث قام به كراندل (Crandall 1970) أن مقياس Intellectual Achievement Responsibility) مرتبط بالتحصيل الاكاديمى. وتكرر النتيجة نفسها فى بحث قام به كولمان Colman .

مفهوم وجهة الضبط :

اشتق مفهوم « وجهة الضبط » من نظرية التعلم الاجتماعى لروتر. وانتشر

استخدامه على أيدى اثنين من تلاميذه هما جيمى وفيرس، وقد قاما بتطوير مقاييس هذا المفهوم باعتباره دالا على متغير فى الشخصية، وهما اللذان أعطيا المفهوم هذه التسمية (التحكم الداخلى والخارجى ، وجهه الضبط).

وقد ذكر روتر فى شرحه للمصطلح ، أن الفرد عندما يدرك التعزيز على أنه يتبع عملا ما قام به ، ولكنه ليس مترتبا عليه بشكل كامل فإنه من المعتاد أن يرجع ذلك فى إطار ثقافتنا المعاصرة الى الحظ والصدفة أى ان التعزيز يخضع لتحكم غيره ، ولا يمكن التنبوء به نتيجة لتعقيد الظروف والقوى المحيطة بالفرد ، وعندما يفسر الفرد حادثا ما بهذه الطريقة فإننا نسميها الاعتقاد فى التحكم الخارجى. أما إذا أدرك الفرد أن الواقعة نتيجة حتمية لسلوكه ذاته،فإننا نسمى ذلك الاعتقاد بالتحكم الداخلى .

ويعنى هذا ان مصطلح (وجهة الضبط) يشير إلى ادراك الفرد للعلاقة بين سلوكه وما يرتبط به من نتائج. فالأشخاص الذين يرون أن لديهم تحكما بصورة ما فى مصائرهم وما يقع لهم من أحداث يعتبرون (ذوى تحكم داخلى) أى أن مصدر التحكم نابع من داخلهم، من قدراتهم، من سلوكهم. أما أولئك الذين يرون أن العوامل الخارجية هى التى تتحكم فى نواتج سلوكهم ومصائرهم مثل الحظ أو القدر أو الصدفة أو الآخرين أو عوامل لا يمكن التكهن بها فيعتبرون (ذوى تحكم خارجى) (صفاء الأعصر ١٩٧٨).

قام (فيرس ١٩٦٨ Phares) بدراسة افترض فيها أن الافراد ذوى وجهة الضبط الداخلية يستخدمون المعلومات التى لديهم بأكملها أكثر من الافراد ذوى وجهة الضبط الخارجية فى علمية إتخاذ القرارات .

وقام (هاريسون ١٩٦٨ Harrison) بدراسة العلاقة بين الخلفية الاسرية والنجاح فى المدرسة واتجاهات المراهقين.

قام كل من كراندل وكاتكوفسكى V.C. Crandall and W.Katovsky بدراستين نشرتا عام ١٩٦٧، عن تأثير نوع التفاعل بين الوالدين والطفل عى شعور الطفل بمسئوليته عن التحصيل .

وفى دراسة (تولر ١٩٧٠ Tolor) وجد أن طلاب المدارس العليا غير المتفوقين يعتقدون أن مصيرهم محكوم ابتدائيا بالحظ والقضاء والقدر .

وفى دراسة (كليفورد ولكيرى ١٩٧٢ Clifford and Cleary) أستخدم الباحثان مقياسهما لوجهة الضبط ودرسا العلاقة بين وجهة الضبط والمتغيرات الانجازية التى لها علاقة بمواقف الاداء فى الصف الرابع والخامس والسادس واظهرت النتائج لكل صف علاقة إيجابية دالة بين وجهة الضبط الداخلية والتحصيل العلمى

كذلك درس كوكلا ١٩٧٢ A . Kukla العلاقة بين مستوى التحصيل وادارك المسئولية الذاتية عنه .

وتشير البحوث التى أجريت الى الآن أن التحكم الخارجى يرتبط بتراخى الافراد فى إستخدام إمكاناتهم والانطلاق نحو تحقيق الذات. مما جعل بعض الباحثين يفكرون فى برامج ارشادية تهدف الى إرشاد هؤلاء الافراد الى إدراك العلاقة بين سلوكهم ونتائج هذا السلوك، والى التقليل من قيمة العوامل الخارجية (فى مقابل العوامل الذاتية) كعوامل مسئولة عما يقع لهم من أحداث ومن الباحثين فى هذا المجال ١٩٧٢ Mac Donald .

التحصيل الدراسى :

تهتم النظريات الحديثة فى التربية بالتلميذ على أساس أنه كائن حى نشط إيجابى يشعر ويفكر وبحاجة الى ارشاد وتوجيه نحو تحقيق كل إمكاناته وطاقاته التى تتيح له ان يتكيف مع الجماعة عضوا نافعاً لنفسه ولمجتمعه . والمتعلم وحدة معقدة ويتوقف تحصيله على مجموعة من العوامل الذاتية التى تتفاعل مع بعضها تفاعلا يجعل من الصعب علينا عزلها . من أجل ذلك كان على الوالدين والمربيين توفير إمكانيات التعليم الذى يضمن نمو قدرات التلميذ الى أقصى حد ممكن ليصبح إنساناً صالحا فى المجتمع له خلفية ثقافية عامة كافية . ومن أهم هذه العوامل إستعدادات المتعلم العقلية وخبراته السابقة مما يكون لها الأثر فى استيعاب انواع المعرفة التى يحصلها فإذا لم يكن المعلم أو الاباء على ادارك حقيقى بمدى هذه الاستعدادات العقلية والخبرات

السابقة فإن عملية التحصيل تتأثر بذلك تأثيرا كبيرا ، كذلك فإن الاستعدادات المزاجية وما يثيره الموقف التعليمي من حاجات عاطفية تتطلب الاشباع تكون ايضا عظيمة الاثر فى علمية التحصيل ومن أجل ذلك فإن طريقة المعلم وحب تلاميذه له لها أهمية بالغة فى هذا الجانب بالذات. يضاف الى ذلك شعور المتعلم بالامن والثقة بالنفس . هذه العوامل كلها تتفاعل مع بعضها بحيث تكون وحده مشتركة تدفع التلميذ دائما الى مزيد من القدرة على التحصيل إذا ما عولجت من المعلم والوالدين بفهم لابعادها وبهذا يضمن التعليم على هذه الاسس نمو قدرات التلميذ الى أقصى حد ممكن .

ومن الأسس والمبادىء التى يجب أن يحرص عليها المعلم والوالدين تقديم نماذج سلوكية حية لتكوين القدره على النقد الذاتى وتنمية القدرات الابداعية عن طريق ممارسة الفنون كالموسيقى والتمثيل وفنون التشكيل وغيرها لما تثيره هذه الفنون من قدرات ابتكارية عند التلاميذ . بالاضافة الى تغذية حب الاستطلاع واثارة الاستعدادات الطبيعية لدى الطفل لاستكشاف البيئة المحلية بهدف استنباط الحقائق من التفاعل مع البيئة وإدراك مفهوم العمل وإستعمال الافكار المعنوية غير المحسوسة والاهتمام بأن يكتسب التلميذ خبراته الذاتية وألوان المعرفة التى يستكشفها بنفسه ، وهو فى كل ذلك يجد المساعدة الكافية والمشورة الصحيحة من القائمين على تعليمه حتى لا يقع فى أخطاء قد تؤدى الى الفشل مما نعرف عواقبه.

وتؤثر الضغوط الاجتماعية تأثيرا واضحا فى النمو الانفعالى والعقلى والاجتماعى مما يؤثر فى مستوى التحصيل الدراسى .

ونمو التلميذ الاجتماعى يحتاج الى جو أسرى دافىء هادىء مستقر، كما يحتاج الى مساندة والديه والى الشعور بالتقبل فى إطار الاسرة والمجتمع بصفة عامة ، ونحن نعلم أن شعور التلميذ بالرفض يؤدى الى سلوك غير مقبول واعراض واضطرابات أخرى كلها تؤثر على مستوى التحصيل الدراسى .

ويلاحظ أن إهتمام الوالدين بالمدرسة والتحصيل المدرسى والمستقبل العلمى للتلميذ أكثر فى الطبقة الوسطى والعليا منه فى الطبقة الدنيا الا أن الاباء فى جميع الطبقات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية يعترفون تماما بقيمة المدرسة من الناحية التربوية .

ففى المدرسة يتعرف التلميذ على تأثير الجماعة مما يعزز مفهومه على ذاته. ويؤدى المدرس دورا هاما فى نمو ذات التلميذ الاجتماعية، ويزداد شعور التلميذ بقيمته ويزداد الشعور بالحب والعطف والحنان ويسعى التلميذ لتعزيز صورته فى أعين الآخرين. وتزداد قدرته على التعبير عن نفسه من خلال الوان النشاط المختلفة حيث يتحقق نمو الذات المثالية خلال عملية التوحد وتقبل مطامح واهداف الوالدين والمدرسين والأبطال والشخصيات الفذة فى المجتمع. وانتهى (هل Hall) فى دراسته أن ٦٥٪ – ٧٥٪ من المتغيرات الفعالة فى التحصيل والنجاح المدرسى يظل غير محدد وغير معروف إذا نحن اقتصرنا فى تنبئنا بالنجاح فى التحصيل الدراسى على إستخدام المقاييس العقلية فقط حيث أن المتغيرات الدافعية والاجتماعية تقوم بدور هام فى هذه الناحية لا ينبغى تجاهله أو التقليل من أهميته .

ومن المتفق عليه أن تعلم الفرد يلزمه شرطان أساسيان أحدهما القدرة العقلية والجسمية التى تتناسب مع نوع التعليم الذى يحصله والثانى وجود الدوافع الكافية لدى المتعلم لتحصيل هذا النوع من التعليم فإذا توفر هذان الشرطان تم التحصيل الدراسى على المستوى المستهدف(٧) .

تحديد المشكلة:

للتعرف على بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التجميل لتلميذات الصف السادس الابتدائى يمكن تحديد المشكلة فى الاسئلة التى يحاول البحث الاجابة عنها من خلال المقارنة بين عينة من التلميذات الأعلى تحصيلا والأقل تحصيلا .

أولاً : إلى أى مدى توجد علاقة بين إشباع الحاجات النفسية للتلميذة أو عدم إشباعها وبين مستوى التحصيل الدراسى ؟

ثانيا : ما مدى الاتفاق والاختلاف بين تقدير الأمهات والمدرسين والتلميذات لعوامل التفوق أو عدم التفوق الدراسى ؟

ثالثا : ما مدى العلاقة بين مستويات التحصيل ومركز الضبط (داخلى وخارجى)؟

العينة :

ثمانون تلميذة من الصف السادس الابتدائى من إحدى مدارس اللغات بمصر الجديدة ، عبارة عن اربعين تلميذة من الأعلى تحصيلا وأربعين تلميذة من الأقل تحصيلا حصلت عليهن الباحثة من اربع فصول من السنة السادسة الابتدائية، حيث أخذت العشر الأوائل الحاصلات على أكثر من ٩٠ فى المائة ، والعشر تلميذات الأواخر الحاصلات على أقل من ٥٥ فى المائة وذلك بالنسبة لكل فصل من الفصول الأربعة ، وقد حصلت الباحثة على درجاتهن فى التحصيل الدراسى من واقع نتيجة إمتحان نصف العام والعينة متقاربة فى المستوى التعليمى والاجتماعى للوالدين ، وجميع افراد العينة وقع الكشف الطبى عليهن حتى لا يكون هناك فروق بينهن بسبب أى قصور من الناحية الصحية . وبالتالى فإن المعالجات الاحصائية فى البحث قد اعتمدت على التلميذات المتفوقات، والتلميذات الأقل تحصيلا، والأمهات والمدرسات .

الأدوات :

استلزمت طبيعة هذا البحث الميدانى استخدام المقاييس الآتية :

أولا : اختيار الذكاء المصور .

ثانيا : اختيار المفردات من مقياس ستانفورد بينيه وقد استخدمت الباحثة هذين الاختبارين لتثبيت معامل الذكاء حيث يتناول البحث بالدراسة بعض العوامل غير العقلية المميزة بين مستويات التحصيل لتلميذات الصف السادس الابتدائى .

ثالثا : مقياس دوافع الحياة .

رابعا : اختيار تكملة الجمل الاسقاطى .

خامسا : استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة مقابلة قامت بتصميمها لفرض هذا البحث .

سادسا : مقياس وجهة الضبط .

أولا : اختبار الذكاء المصور (إعداد أحمد زكى صالح) :

يهدف هذا الاختبار الى تقدير القدرة العقلية العامة لدى الأفراد فى الأعمار من سن الثامنة إلى السابعة عشر وما بعدها – ويعتمد أصلا على إدراك العلاقة بين مجموعة من الأشكال وانتقاء الشكل المختلف من بين وحدات المجموعة، ثبت من الميادين المختلفة التى استخدم فيها هذا الاختبار أنه مفيد جدا فى حالات التشخيص الأولى .

ثانيا : اختبار المفردات فى مقياس ستانفورد بينيه (اقتباس وإعداد محمد عبد السلام ولويس كامل مليكة) :

من المعروف أنه يشيع استخدام اختبار المفردات وغيرها من الاختبارات اللغوية فى مقاييس الذكاء، وقد وجد ترمان وميرل أن اختبار المفردات هو أكثر اختبارات المقياس قيمة، وذلك نظراً لاثارته لاهتمام المفحوصين ولأن العمل المطلوب فى الاختبار مألوف بالنسبة لديهم لقرابة الشبه بينه وبين الاختبارات اللغوية المدرسية .

ثالثا : مقياس دوافع الحياة (بربارا جوبل ، وهالورس براون. إعداد جابر عبد الحميد جابر) :

يتكون هذا المقياس من إحدى عشر بندا ، يتألف كل بند من خمس عبارات تشتمل على ألفاظ وصفية مستندة الى كتابات ماسلو وتوصيفه للسلوك المرتبط بكل مستويات الحاجات الخمس، وهى الحاجات الفسيولوجية، والحاجة الى الأمن، ثم الحاجة الى الحب، والحاجة الى التقدير والاحترام، ثم الحاجة الى تحقيق الذات .

ولقد جاءت هذه البنود الحادية عشر تعبيرا عن المواقف الحياتية : الأصدقاء قضاء وقت الفراغ، النقود ، تربية الأطفال ، الأسرة ، الأنشطة ، مكان العيش، العمل ، المدرسة، الحكومة ، ثم الصحة .

ولقد ورعت العبارات التى تمثل هذه الحاجات الخمس على نحو عشوائى عبر البنود جميعها، وتقتضى الاجابة على هذه الأداة أن يرتب المفحوص العبارات الخمس داخل كل بند من أكثرها أهمية الى أقلها أهمية، ثم تتوزع الدرجات من صفر إلى أربعة

حسب درجة الأهمية. وجمع درجات الفرد عبر البنود الحادية عشر يؤدى إلى الحصول على الدرجة الكلية للفرد التى تتراوح بني صفر و ٤٤ لكل مستوى .

تلك هى الاداة الوحيدة التى تعرف حتى الآن لقياس الدافعية للحياة كما تعرض لها نظرية ابراهام ماسلو، وهى كانت الأداة الأساسية التى اعتمدت عليها بربارا جوبل فى دراستها على العينة الأمريكية، واعتمد عليها جابر عبد الحميد فى دراسته على العينتين العربية غير القطرية والعربية القطرية .

وقد فضلت الباحثة عند استخدامها لهذه الاداة أن تكون الدرجات المعبرة عن مراتب الأهمية تبدأ من الرقم (١) بدلا من صفر وتنتهى عند الرقم (٥) بدلا من (٤) . وذلك تحاشيا لما يثيره استخدام الصفر فى الاختبارات النفسية من إشكالات منطقية. وبناء عليه فإن الدرجة الكلية للفرد أصبحت تتراوح من ١١ و ٥٥ لكل مستوى .

رابعا : اختبار تكملة الجمل الاسقاطى :

وضعت الباحثة ست جمل على طريقة روتر لتقوم التلميذة بتكملة الجمل الناقصة التى يتألف منها الاختبار . وتعليمات روتر لا تتضمن إشارة الى الاجابة بسرعة أو مباشرة ذلك لأن التجربة التى قام بها «روتر و ويلزمان» قد أوضحت أن التعليمات التى تؤكد وتضغط على أن تكون الاستجابة مباشرة وسريعة تؤدى بالمفحوص الى إعطاء استجابات مختصرة كتلك التى نحصل عليها من اختبار تداعى الكلمات وهذه الجمل هى :

أ – والدىّ

ب – عندما يكون الامتحان صعب..

جـ – أنا ..

د – المدرسين..

هـ – المدرسة..

و – الامتحان..

خامسا : استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة مقابلة قامت بتصميمها لغرض هذا البحث وتكونت المقابلة من ست أسئلة :

سؤالين بالنسبة للتلميذات، وسؤالين للأمهات، وسؤالين للمدرسين والمدرسات.

وبالنسبة لعينة التلميذات الأعلى تحصيلا كانت تسأل كل تلميذة على حدة السؤالين الآتيين :

١ – تفتكرى أيه الأسباب فى نظرك التى جعلتك متفوقة ؟

ثم تسأل بعد إجابتها على السؤال الأول :

٢ – تفتكرى أيه أهم سبب من كل هذه الأسباب فى نظرك جعلك متفوقة ؟

وهكذا بالنسبة للأمهات،والمدرسين،والمدرسات كانت تسأل كل أم،أو كل مدرسة، وكل مدرس سؤالين على حدة عن أسباب تفوق ، أو عدم تفوق كل تلميذة من تلميذات العينة سواء من التلميذات الأعلى تحصيلاً،أو التلميذات الأقل تحصيلا.

سادسا : مقياس وجهة الضبط :

قامت صفاء الأعسر بتصميم مقياس للتحكم الداخلى (وجهة الضبط) مشتقا من عدة مقاييس أجنبية، والمقياس يتكون من ٢٢ عبارة تتكون من موقعين أحدهما ذو مضمون داخلى والآخر ذو مضمون خارجى، وكان على أفراد العينة أن يختاروا أحد الموقفين[١٩] .

ثبات المقياس :

لقد قامت الباحثة باستخدام طريقة إعادة الاجراء للتحقق من ثبات مقياس وجهة الضبط، حيث طبقت الأداة على مجموعة قوامها (٣٠ تلميذة) من تلميذات المرحلة الابتدائية . بفاصل زمنى قدره خمسة عشر يوما وبلغ معامل الارتباط (٨١ر) وهو عامل مقبول فى هذا النوع من المقاييس .

الصدق الظاهرى للمقياس :

قامت الباحثة بتوزيع المقياس على عدد من المحكمين حيث قاموا بتحديد

العبارات الدالة على وجهة الضبط الداخلية، والعبارات الدالة على وجهة الضبط الخارجية، فى ضوء تعريف مفهوم وجهة الضبط .

اسلوب تحليل النتائج :

أولا : بالنسبة لاختيار الذكاء المصور قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيل واستخدمت الباحثة معادلة (ت) فى تحليل النتائج .

ثانيا : بالنسبة لاختبار المفردات فى مقياس ستانفورد بينيه ، قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلا، والتلميذات الأقل تحصيلا واستخدمت معادلة (ت) فى تحليل النتائج.

ثالثا : بالنسبة لمقياس دوافع الحياة :

قارنت الباحثة بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا وذلك بالنسبة لكل حاجة من الحاجات الخمس التى يتضمنها مقياس دوافع الحياة. واستخدمت معادلة (ت) فى تحليل النتائج .

رابعا : بالنسبة لاختبار تكملة الجمل الاسقاطى :

أ – استخدمت الباحثة اسلوب تحليل المضمون .

ب – قسمت الاستجابات ذات المعنى والمضمون الواحد تحت مفهوم واحد للعينة كلها .

جـ – قامت الباحثة بالمقارنة بين شرائح العينة على أساس الاستجابات الكيفية على اختيار تكملة الجمل الاسقاطى بالمقارنة بين عينة التلميذات الأعلى تحصيلا وعينة التلميذات الأقل تحصيلا .

د – استخدمت الباحثة (كا^{2}) فى تحليل هذه النتائج .

خامسا : بالنسبة لاسئلة المقابلة :

١ – استخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون، وقامت بالمقارنة بين استجابات التلميذات الأعلى تحصيلا ، والتلميذات الأقل تحصيلا .

٢ – قامت الباحثة بالمقارنة بين استجابات المدرسين والمدرسات الخاصة بالفرق بين التلميذات الأعلى تحصيلا ، والتلمذات الاقل تحصيلا .

٣ – قامت الباحثة بالمقارنة بين إستجابات أمهات التلميذات الاعلى تحصيلا وأمهات التلميذات الاقل تحصيلا .

٤ – استخدمت الباحثة (كا٢) فى تحليل النتائج .

سادساً : مقياس وجهة الضبط :

تعتبر درجة المجيبة على المقياس هى مجموع إجاباتها عن العبارات ذات الدلالة على التحكم الخارجى، وبالتالى كلما كانت الدرجة مرتفعة فإن هذا يشير إلى أن التلميذة تختار الاجابات الدالة على التحكم الداخلى. وقد استخدمت الباحثة معادلة (ت) فى تحليل النتائج.

عرض النتائج :

أولا : نتائج اختبارات الذكاء:

جداول رقم (١)

جدول أ

يبين المتوسط والانحراف المعيارى وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى والأقل تحصيلا على اختبار الذكاء المصور .

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلا	١ر٤٤	٣ر١	٦٩ر	غير دال
التلميذات الأقل تحصيلا	٩ر٤٣	٢٤ر١		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٦٤ر٢

جدول ب

يبين المتوسط والانحراف المعيارى وقيمة ت ومستوى الدلالة
وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا
على اختيار المفردات فى مقياس ستانفورد بينيه للذكاء

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميــــــذات الأعلى تحصيلا	١٨ر٦٥	٧٩ر	١ر٩٦	غير دال
التلميذات الأقل تحصيــــــلا	١٨ر٣	٧٧ر		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٢ر٦٤

تفسير نتائج اختبارات الذكاء

يتبين من نتائج إختبار الذكاء المصور واختبار المفردات فى مقياس ستانفورد بينيه أن التلميذات الأعلى تحصيلا، والتلميذات الأقل تحصيلا لا توجد بينهم فروق واضحة، حيث أظهرت النتائج أن قيمة ت فى الاختبارين ليس لها دلالة إحصائية عند نسبة ٠١ر

وربما يرجع ذلك الى تقارب المستوى الثقافى، وتقارب الاستعدادت العقلية .

ثانيا : نتائج مقياس دوافع الحياة

جداول رقم (٢)

تبين المتوسطات والانحرفات المعيارية وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والاقل تحصيلا على مقياس دوافع الحياة .

جدول (أ) الحاجات الفسيولوجية

القيمة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلا	١٨ر٢٥	٢ر٣٩٥	١٠ر٤	٠١ر
التلميذات أقل تحصيلا	٢٧ر٩٥	٥ر٢٩١		

جدول (ب) الحاجة الى الأمن

القيمة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلا	٢٨ر٢	٤ر٥٥٠٨	١٨ر٠٨٤٤	٠١ر
التلميذات الأقل تحصيلا	٤٦ر٨	٤ر٣٧٧		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٢ر٦٤

جدول (جـ) الحاجة الى الحب

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميـــــــذات الأعلى تحصيلا	٤٠ر٨٥	٢ر٨٩٤٣	٠٦٧٩ر	غير دال
التلميذات الأقل تحصيـــــــلا	٤٠ر٨	٣ر٥٧٢١١		

جدول (د) الحاجة الى التقدير والاحترام

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميـــــــذات الأعلى تحصيلا	٢٣ر٦٥	٤ر٩٨٧٧	٦ر٧٩٥٩	٠١ر
التلميذات الأقل تحصيـــــــلا	٢٥ر٨	٥ر٢١١٥		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٦٤ر٢

جدول (هـ) الحاجة الى تحقيق الذات

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميــــــذات الأعلى تحصيلا	٤٦ر٤	٤ر٤٩٨٩	١٧ر٧٢٢٣	٠١ر
التلميذات الأقل تحصيــــــلا	٢٦ر٣٥	٥ر٤٤٧٧		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٦٤ر٢

ثالثا : نتائج اختبار الجمل الاسقاطى جداول رقم(٣)

جدول (أ) يبين التكرارات فى كل فئة من التلميذات الأعلى تحصيلا والأقل تحصيلا وذلك بالنسبة لاختبار تكملة الجمل الأسقاطى والدى"

	احبهم لانهم يسهروا على راحتى و هم مثلى الاعلى فى الحياة	يحبونى و احبهم و اذاكر و اتفوق لاسعدهم	دائما يشجعونى و يساعدونى على الاستذكار	لا يهتمون بمذاكرتى و يهتمون بالفسح و حياتهم الخاصة	يعطون لى كل شىء، المال الكثير و كل ما اطلبه لكن لا يشاركونى حياتى الخاصة	كل واحد منهم يهتم بعمله ولا يوجد عندهم وقت لاولادهم	يصرون على اعطائى دروس خصوصية فى معظم المواد حتى تعودت على ذلك	والدى" يتشاجران معظم الاوقات و بسببهم لا استطيع المذاكرة	والدى" يصدرون دائما الاوامر ويقسون على و يعاقبونى بالضرب ولا يمنحونى الحب	يحبون اخى اكثر منى و يميزوه عنى فى كل شىء
التلميذات الاعلى تحصيلا	١٠	١٥	١٠	–	٢	١	١	–	١	-
التلميذات الاقل تحصيلا	٢	–	–	٢	٦	٨	٧	٥	٩	١

كا^{٢} = ٦٧٨و٥٦ درجات الحرية= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠١و

بالكشف فى جدول كا عند درجات حرية ٩ فنجد أن قيمة كا عندمستوى ٠٥و= ٩١٩و١٦ وعند مستوى ٠١و= ٦٦٦و٢١

جدول (ب) يبين التكرارات في كل فئة من التلميذات الاعلى تحصيلا والاقل تحصيلا

عندما يكون الامتحان صعب

	أفكر كثيرا لأعرف الحل الصحيح	أكتب بسرعة حتى لايضيع الوقت	أسأل زميلتي التي تجلس بجانبي في الفصل	معظم الوقت يكون الامتحان صعب و المراقبة صعبة و التصحيح متشدد	الامتحان الصعب يبين مستوى المتفوقات	أتأكد أنني لم أذاكر جيدا	أعرف أن المدرسين يريدون أن نأخذ دروسا خصوصية	أشعر بكره للمدرسة و المدرسين	مدرستنا الامتحانات دائما فيها صعبه	أفرح لأن البنات لن تستطيع الاجابة
التلميذات الاعلى تحصيلا	١٢	٥	–	–	٩	١٢	–	–	٢	–
التلميذات الاقل تحصيلا	٢	–	٦	٥	١	٢	٧	٨	٨	١

كا٢= ٢٨٤و٥٦ درجات الحرية= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠١و

بالكشف في جدول كا عند درجات حرية ٩ فنجد أن قيمة كا عندمستوى ٠٥و= ٩١٩و١٦ وعند مستوى ٠١و= ٦٦٦و٢١

أنـــا

جدول (ج) يبين التكرارات فى كـل فئة من التلميذات الاعلى تحصيلا والاقل تحصيلا

٤٠	انا احب ابى وامى و هم يحبوننى	انا احـب المذاكرة لانى اتفوق ووالدى و يشعرون بالفخر بى وانا سعيدة بذلـك	انا احـب المدرسين و هم يحبوننى	انا اتمنى ان اصبح من اوائل القبـول	انا احب كل شىء فى الدنيا مـا عـدا الامتحانات	انا احـب الفسح و مشاهـدة التليفزيون والفيديـو	انا سعيدة فى حياتى	انا اكره المنـزل لكثـرة الخلافات بين والدى	انا اقضـى اليوم كلـه فى الدروس الخصـوصية	انا اتمنى ان تنتهى فترة التعليم و اعيـش بـدون مذاكـرة
التلميذات الاعلى تحصيـلا	٨	٨	٨	٣	—	١	١٢	—	—	—
التلميذات الاقل تحصيـلا	٢	—	١	—	١١	٦	٤	٥	٩	٢

كا٢= ٦١٦و٥٤ درجات الحريـة= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠١و

جدول (د) يبين التكرارات فى كل فئة من التلميذات الاعلى تحصيلا والاقل تحصيلا

المدرسين

٤٠	يحبون من تاخذ عندهم درس خصوصى ويهتموا بها فى الحصة	يفهمونى مالا افهمه فى المنزل	اكره بعضهم اتخانق من اكثرهم بسبب الامتحانات وخصوصا الشفوى	منهم من يشرح كويس ومنهم من لا نفهم منهم معظم ما يقولون	يعطون درجات اكثر لمن تاخذ عندهم درس خصوصى	اشعر بالسعادة عندما يمدحوننى	يبذلون جهد كبير لكى تفهم التلميذات	احبهم كثيرا ويحبوننى	يحبون التلميذات المتفوقات المؤدبات	يوفرون جهدهم للدروس الخصوصية
التلميذات الاعلى تحصيلا	١	٧	-	١	٢	١٢	٨	٢	٦	١
التلميذات الاقل تحصيلا	٩	—	١٢	٣	١٢	٢	-	-	-	٢

كا^{٢}= ١٨.و٥٧ درجات الحرية= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ١.و

المدرسة

جدول (هـ) يبين التكرارات فى كـل فئة من التلميذات الاعلى تحصيلا والاقل تحصيلا

٤٠	احبها لانى اتعلم فيها الكثير	احبها لانى اقابل فيها زميلاتى	احبهالانى أمارس فيها بعض الهوايات والفنون مثل الرسم والموسيقى والتدبير والاشغال	احبها لانى عندما اتواجد فيها أبعد عن مشاكل المنزل	فيها احقق طموحى	أكره المدرسة وكثير من المدرسين	عندما اتفوق فيها احصل على احترام الآخرين	أكره المدرسة بسبب الامتحانات كل شهر	واجباتها كثيرة لدرجة الأحساس بالاعياء	المدرسة تتيح لى فرصة الحصول على مصروف كبير
التلميذات الاعلى تحصيلا	١٥	٦	٤	-	٧	-	٨	-	-	-
التلميذات الاقل تحصيلا	-	٤	١٠	٥	-	٥	-	٧	٧	٢

كا٢ = ٥٨و٩٧٢ درجات الحرية= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠١و

الامتحان

جدول (و) يبين التكرارات فى كـل فئة من التلميذات الاعلى تحصيلا والاقل تحصيلا

٤٠.	احيانا يكون سهل واحيانا صعب	لو لم يكن الامتحان لن يستذكر احد من التلاميذ	يبين مستوى التلميذات	الامتحان كل شهر وهذا أسوا ما فى المدرسة	عاوز جهد ومذاكرة اول بـاول	احيانا لا تقيس مستوى التلميذات	بعض البنات تغش فيه	قلة من المدرسات يعطوا الأمتحان لبعض التلميذات فى الدروس الخصوصية	= يوم الامتحان اشعر بالقلق من كثرة المذاكرة = اشعر بالقلق لانى أريد ان احافظ على تفوقى	لا يهمنى لانى تعودت على النتيجة السيئة
التلميذات الاعلى تحصيلا	٢	٢	٩	-	١٠	٣	٤	-	١٠	-
التلميذات الاقل تحصيلا	٤	٦	١	١٠	-	٤	٢	٣	-	١٠

كا٢= ٥١٣و٥٣ درجات الحرية= ٩ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠١و

رابعا : نتائج اسئلة المقابلة

جداول رقم (٤)

بسؤال التلميذة : تفتكرى ايه أهم سبب فى نظرك جعلك متفوقة ؟ تفتكرى ايه أهم سبب فى نظرك جعلك غير متفوقة ؟

جدول (أ) يبين التكرارات فى كل فئة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا

٤٠	اركز جيدا فى الحصة واستمع لكل ما شرح فى الحصة	رغبتى فى الحصول على احترام الآخرين	=جو المنزل يساعد على الاستذكار كذلك تشجيع والدى وحبهم لى = حبى لهم ورغبتى فى اسعادهم	اعتمادى على نفسى وتنظيمى لوقت المذاكرة وعمل الواجبات فى المنزل والمذاكرة أول باول لكى احقق ذاتى بالتفوق العلمى	=لا يهمنى شرح الحصة لاعتمادى على شرح الدرس مرة أخرى فى الدرس الخصوصى رغم ان الدروس الخصوصية تضيع الوقت لا انتبه لشرح الحصة لكرهى للمدرسات والمدرسة	=جو المنزل لا يساعد على المذاكرة كذلك لا يسالنى والدى عن ما اخذتة فى المدرسة = كان من الممكن اكون احسن لو كان جو المنزل يساعد على المذاكرة	انا تعودت على الدروس الخصوصيةتعودت ان المدرسين يعطونى بعض بعض اسئلة الامتحان كذلك اضمن درجات أعمال السنة بسبب الدروس الخصوصية	تنافسى مع اصدقائى فى المدرسة يجعلنى استذكر كذلك تشجيع المدرسين وحبهم لى يساعد على التفوق	اشعر بالملل و الكسل عند المذاكر لانها مفروضة على كذلك لااحبها لكن اشعر بسعادة عند تحقيقى ذاتى فى اشياء أخرى
التلميذات الاعلى تحصيلا	١٣	٨	٨	٦	—	١	١	٣	—
التلميذات الاقل تحصيلا	—	—	—	—	١٩	١١	٨	—	٢

كا^2= ٧٢و٧٧٨ درجات الحرية= ٨ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ٠.١و

بالكشف فى جدول كا عند درجات حرية ٨ نجد أن قيمة كا عند مستوى ٠.٥و= ١٥و٥٠٧ وعند مستوى ٠.١و= ٢٠.٩٠و

بسؤال المدرسين : تفتكرى أهم سبب فى نظرك جعل هذه التلميذة متفوقة و هذه التلميذة غير متفوقة ؟

جدول (ب) يبين التكرارات فى كل فئة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا

٤٠	القدرة على التركيز و الانتباه عند الشرح	المناقشة فى الحصة و سرعة الفهم	حب التنافس	شخصية متزنة تحب المدرسين و المدرسة تحصل على حب المدرسين و تشجيعهم و اهتمامهم بها	الغرور و التسرع كان من الممكن ان تكون افضل لولا التسرع و الغرور	شخصية متزنة تحترم نفسها و يحترمها الآخرين	الطموح و تحقيق الذات بالرغبة فى التفوق	التشتت و السرحان و عدم الانتباه فى الحصة و اللامبالاة و التعود على الفشل و عدم الطاعة	الهوايات و النشاط المدرسى يؤدى احيانا للتفوق واحيانا أخرى للفشل عندما يأخذ معظم و قت التلميذ
التلميذات الاعلى تحصيلا	١٢	٣	٥	٥	١	٢	٩	١	٢
التلميذات الاقل تحصيلا	—	—	—	—	٢	—	—	٣٦	٢

كا٢ = ٤٤٣و٦٩ درجات الحرية= ٨ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ١.و

بسؤال الآم : تفتكرى اية أهم سبب فى نظرك جعل ابنتك متفوقة ؟

تفتكرى اية أهم سبب فى نظرك جعل ابنتك غير متفوقة ؟

جدول (ج) يبين التكرارات فى كل فئة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا

٤٠	المثابرة و الطموح العلمى و الاحساس بالمسئولية و القدرة على التركيز و تنظيم الوقت و الاعتماد على النفس	عدم الاعتماد على النفس الاعتماد الكلى على المنزل	(ضياع الوقت) بالجلوس أمام التليفزيون و الفيديو أوقات كثيرة - الدروس الخصوصية	الاسراف فى المصروف جعل لها اهتمامات اخرى ضعف الرقابة فى المنزل لانشغال الوالدين عدم وجود جو مناسب للمذاكرة لكثرة الخلافات بين الوالدين	عدم الطاعة و عدم الاستجابة للنصح و الارشاد اللامبالاة	تحقيق الذات فى اتجاه آخر غير التعليم	كره المدرسة و بعض المدرسين	المتابعة فى المنزل و تشجيع الوالدين و حبهم للتلميذ و تهيئة الجو المناسب للمذاكرة	عدم استيعاب دروس المدرسة و التعود على الفشل
التلميذات الاعلى تحصيلا	٢٢	١	١	—	—	—	—	١٦	—
التلميذات الاقل تحصيلا	—	٤	١١	١٠	٣	٣	٤	—	٥

كا٢= ١٣٤و٧٣ درجات الحرية= ٨ مستوى الدلالة= لها دلالة احصائية عند مستوى ١.و

خامسا : نتائج مقياس وجهة الضبط

جدول رقم (٥)

يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت ومستوى الدلالة وذلك بالنسبة للتلميذات الأعلى تحصيلا والأقل تحصيلا على مقياس وجهة الضبط

العينة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
التلميذات الأعلى تحصيلا	٣٥ر٤	٤٢ر١	٩٢ر١١	٠١ر
التلميذات الأقل تحصيلا	٨٣ر٨	٨٧ر١		

بالكشف فى جدول ت عند درجات حرية ٧٨ نجد أن قيمة ت عند نسبة ٠١ر=٦٤ر٢

تفسير النتـائج

بالنسبة للتساؤل الأول إلى أى مدى توجد علاقة بين اشباع الحاجات النفسية للتلميذة أو عدم إشباعها وبين مستوى التحصيل الدراسى ؟

فقد أظهرت نتائج البحث أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا. وهذا يتبين من نتائج إختبار دوافع الحياة، وإختبار تكملة الجمل الاسقاطى.

فقد أظهرت نتائج اختبار دوافع الحياة أن أعلى الدرجات عند التلميذات الأعلى تحصيلا فى هذا الاختبار مرتبة كالآتى :

١ – الحاجة الى تحقيق الذات .
٢ – الحاجة الى الحب .
٣ – الحاجة الى التقدير والاحترام .
٤ – الحاجة إلى الأمن .
٥ – الحاجات الفسيولوجية .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلا كانت أعلى الدرجات مرتبة كالآتى :

١ – الجاجة الى الأمن .
٢ – الحاجة الى الحب .
٣ – الحاجات الفسيولوجية .
٤ – الحاجة الى التقدير والاحترام .
٥ – الحاجة الى تحقيق الذات .

وبالمقارنة بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا على كل حاجة من الحاجات الخمس على حدة يتبين :

أنه بالنسبة للحاجات الفسيولوجية كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ر

وبالنسبة للحاجة إلى الأمن كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ر

وبالنسبة للحاجة الى الحب كانت قيمة ت ليس لها دلالة إحصائية

وبالنسبة للحاجة الى التقدير والاحترام كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ١٠ر

وبالنسبة للحاجة الى تحقيق الذات كانت قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ١٠ر

أما بالنسبة لاختبار تكملة الجمل الاسقاطى :

فقد أظهرت النتائج أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا حيث قيمة كا٢ لها دلالة إحصائية عند مستوى ١ر٠ بالنسبة لجميع الكلمات والجمل. وفى ضوء ماجاء من نتائج يتبين أن التلميذات المتفوقات يشعرن بالأمن والطمأنينة للانتماء الى أسر يسودها جو الهدوء والاستقرار، بالاضافة الى أن التلميذات المتفوقات كان من أسباب تفوقهن إشباع الحاجة الى الحب والمحبة وهى من أهم الحاجات النفسية التى يسعى التلميذ الى إشباعها فهو يحتاج إلى أن يشعر أنه محب ومحبوب، والحب المتبادل المعتدل بينه وبين أسرته وأصدقائه وزملاء الدراسة لازمة للصحة النفسية..

كما أظهرت النتائج العلاقة بين التفوق والحاجة الى التقدير والاحترام،وهى تتمثل فى أن يكون متمتعا بالتقبل والتقدير كشخص يحظى باحترام الغير، وله مكانه ولا يتعرض للرفض أو النبذ أو عدم الاستحسان..

كذلك أظهرت النتائج بأن الطموح والحاجة الى تحقيق الذات بالتفوق الدراسى من أهم العوامل فى التفوق،وهذه الحاجة ترتبط بالتحصيل الجيد والانجاز والتعبير عن الذات .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلا،فبعضهن لا يشعر بالأمن لكثرة الخلافات بين الوالدين مما يؤدى الى عدم حصولهن على الرعاية الكافية . كذلك لا يشعرن بالحب وبالتالى غير قادرين على منح الحب،فهم يكرهون المدرسة وبعض المدرسين هذا بالاضافة الى أن حاجتهم الى تحقيق الذات موجهة فى إتجاه آخر غير التعليم .

ولعل أهم ما يستوقف النظر فى النتائج السابقة، هو ذلك التمايز الواضح بين المجموعتين فيما يتعلق بالدافعية وفقا لاختبار دوافع الحياة .

فبينما احتلت الحاجة الى تحقيق الذات قمة الهرم لدى التلميذات الأعلى تحصيلا، فإنها احتلت أدني المراتب لدى التلميذات الأقل تحصيلا ، وذلك يعنى أن أهم ما يشغل بال التلميذة الأعلى تحصيلا هو السعى الى تحقيق ذاتها أو بلوغ صورتها المثالية عن نفسها .

أما التلميذة الأقل تحصيلا فإنها – وإن كانت لا تقل ذكاء عن قرينتها – يبدو وكأنها قد نحت جانبا مسألة السعى الى تحقيق ذاتها ومن ثم فقد تقهقرت الى المؤخرة. وتفسير ذلك لا يتأتى إلا إذا لاحظنا مفارقة أخرى،لقد احتلت الحاجة الى الأمن قمة الهرم لدى التلميذات الأقل تحصيلا، بينما احتلت مكانة متأخرة لدى التلميذات الأعلى تحصيلا، ومن ثم أصبح ميسورا تفسير الصورة الدافعية لكلا المجموعتين وفقا للتنظيم الهرمى للحاجات الذى قام عليه الاختبار المستخدم .

ان ما دفع بالحاجة الى الانجاز – وهى قمة الحاجات – وفقا لنظرية ماسلو الى المؤخرة لدى التلميذات الأقل تحصيلا،هو أن ثمة حاجة من مستوى أدنى لم تشبع لديهن وهى الحاجة الى الأمن،وبالتالى أصبحت هى الأولى بالاشباع . ان ترتيب ماسلو الهرمى للحاجات إنما يعنى أن اشباع حاجات المستوى الأول شرط لاشباع حاجات المستوى الثانى فالثالث وهكذا، وبالتالى فمن المنطقى أن من يفتقد الاحساس بالأمن ثم تتضخم حاجاته اليه يعجز عن الانجاز مهما كانت كفاءة قدراته العقلية .

وتتفق نتائج اختبار تكملة الجمل الاسقاطى مع هذا التفسير ، فقد عبرت استجابات التلميذات الأعلى تحصيلا عن احساسهن بالأمن الاسرى والاطمئنان للمدرسين، فى حين عبرت استجابات التلميذات الأقل تحصيلا عن العكس تماما : قلق اسرى ونفور من المدرسة والمدرسين .

أما التساؤل الثانى،وهو ما مدى الاتفاق والاختلاف بين تقديرات الامهات والمدرسين والتلميذات لعوامل التفوق أو عدم التفوق الدراسى جاءت نتائج البحث تبين أن هناك اتفاق بينهن فى اغلب العومل التى أدت إلى تفوق التلميذات الاعلى

تحصيلا . أما الاختلاف بينهن فكان فى تقييم بعض العوامل التى أدت الى هبوط مستوى التلميذة الأقل تحصيلا .

يرى المدرسون أن اهم أسباب التفوق لدى التلميذات الأعلى تحصيلا هى القدرة على التركيز، والانتباه عند الشرح ، احترام النفس حب التنافس، حب التلميذات المتفوقات للمدرسة وما يترتب على ذلك من حب المدرسات لهؤلاء التلميذات وتشجيعهن واهتمامهم ورعايتهم لهن، بالاضافة الى عامل آخر وهو الطموح وتحقيق الذات بالرغبة فى التفوق الدراسى .

أما الأمهات فترى أن أهم أسباب التفوق الدراسى هى المثابرة.والطموح العلمى والاحساس بالمسئولية والقدرة على التركيز والاعتماد على النفس، كذلك متابعة المنزل بالاشراف من جانب الوالدين وتشجيعهما.وحبهما للتلميذة.وتهيئة الجو المناسب للمذاكرة .

أما من وجهة نظر التلميذات المتفوقات فاظهرت النتائج أن أهم أسباب التفوق كما عبروا عنها : التركيز الشديد فى الحصه،والاستماع الى كل ما يشرح لهن كذلك رغبة التلميذات فى إسعاد الأم والاب بالتفوق الدراسى ، الرغبة فى الحصول على احترام الآخرين ، المذاكرة بانتظام والاعتماد على النفس،والرغبة فى تحقيق الذات بالتفوق العلمى .

أما بالنسبة للتلميذات الأقل تحصيلا يرى المدرسون أن أهم الأسباب التى أدت الى هبوط مستوى التلميذات الأقل تحصيلا هى التشتت.والسرحان.وعدم الانتباه فى الحصة، اللامبالاة والتعود على الفشل .

بالنسبة للامهات ترى أن اهم العوامل هى: ضياع الوقت بالجلوس أمام التليفزيون والفيديو أوقات كثيرة، التعود على الدروس الخصوصية الكثيرة مما يضيع الوقت، الاسراف فى إعطاء التلميذات نقود مما جعل لهن إهتمامات أخرى مثل حب الظهور والتباهى ، ضعف الرقابة فى المنزل وانشغال الوالدين عن التلميذات سواء بعدم تواجد الوالدين فترة كافية للرعاية، أو لوجود الوالدين داخل المنزل وكثرة الخلافات بينهما مما يؤدى الى خلق مناخ سىء لا يساعد التلميذة على الاستذكار،

عدم الاستجابة للنصح والارشاد واللامبالاة، تحقيق الذات فى إتجاه آخر غير التعليم ، عدم استيعاب دروس المدرسة مما أدى إلى التعود على الفشل .

أما بالنسبة لتقدير التلميذات لأسباب هبوط مستواهم العلمى كما عبروا عنها : عدم الاهتمام بشرح الدرس فى الحصة للاعتماد على الشرح مرة اخرى فى الدرس الخصوصى بالاضافة الى أن الدرس الخصوصى يضيع الوقت ولا تستفيد منه التلميذة للمجموعات كثيرة العدد التى تأخذ معها الدرس ، كره المدرسة وبعض المدرسين، جو المنزل لا يساعد على الاستذكار، كذلك عدم متابعة الوالدين لهن أو سؤالهما عن ما أخذ فى المدرسة . لجوء قلة من المدرسين الى إعطاء بعض أسئلة الامتحانات لهن بسبب الدروس الخصوصية مما أدى الى تعودهن على ذلك وعدم الالتزام بالجدية فى المذاكرة والدراسة .

لعل أهم ما يميز نتائج المقارنة بين تفسير التلميذات والمدرسين والامهات للتفوق وعدم التفوق هو اتساع مساحة الاتفاق . وهو ما يعنى ابتداء ان المشكلة واضحة لدى الاطراف جميعا . وأن أياً من تلك الاطراف لا ينقصه الوعى باسبابها الظاهرة على الأقل. فالجميع يدركون – مثلا – أن التركيز والانتباه يرتبطان بالتفوق ، وأن التشتت والسرحان يؤديان الى عدم التفوق .

ولعله من الجدير بالانتباه أن التلميذات عموما لم يشرن الى دور الأسرة سواء فى تفوقهن أو عدم تفوقهن وقد يرجع ذلك على الأرجح الى طبيعة كون السؤال مباشرا حيث أنهن عبرن فى الاسئلة الاسقاطية عن تمايز واضح فى نظرة كل مجموعة للاسرة حين طلب منهن إكمال جملة « والدىّ ...» إذ عبرت التلميذات المتفوقات عن ان الوالدان «يهتمان بى» فى حين تكرر لدى التلميذات الأقل تحصيلا القول بأن الوالدان « مشغولان عنى بعملهم » أو «يتشاجرون» أو «يصدرون الأوامر القاسية».

أما الأمهات فقد أكدن بوضوح دور الوالدين سواء فى ظاهرة التفوق أو عدم التفوق . فقد أرجعن التفوق الى « تشجيع الوالدين والمتابعة وتهيئة الجو الأسرى المناسب» فى حين أرجعن عدم التفوق الى « ضعف الرقابة الاسرية وعدم توفير الجو الاسرى المناسب ».

أما فيما يتعلق بدور الدروس الخصوصية، فقد كان طبيعيا ومتوقعا أن تخلو استجابات المدرسين من أى ذكر لها سلبا أو إيجابا. كذلك فإن التلميذات المتفوقات لم يشرن لها ، أما التلميذات الأقل تحصيلا وكذلك الامهات فقد أشرن اليها باعتبارها من عوامل عدم التفوق. والامر فيما نرى يحتاج الى اعادة النظر بإمعان. فرغم أن سؤالنا المباشر كان عن أسباب التفوق أو عدم التفوق ، ورغم أن الأجابة قد أدرجت الدروس الخصوصية ضمن هذه الأسباب ، إلا أننا نرجح أن تكون ظاهرة الدروس الخصوصية – خاصة بالنسبة لتلاميذ الصفوف الابتدائية – نتيجة لعدم التفوق بقدر ما هى سبب لمزيد من عدم التفوق – بمعنى أن التلميذ حتى يتعثر فيبادر الوالدان فورا الى الدروس الخصوصية دون تقصى أسباب تعثره، فإنه يزداد اهمالا لدروسه المدرسية معتمدا على الدروس الخصوصية باعتبارها الحل فيزداد تعثرا وهكذا .

أما التساؤل الثالث وهو ما مدى العلاقة بين مستويات التحصيل ومركز الضبط (داخلى وخارجى) فقد أظهرت نتائج البحث أن هناك فرق واضح بين التلميذات الأعلى تحصيلا والتلميذات الأقل تحصيلا على مقياس وجهة الضبط حيث قيمة ت لها دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ر. وقد تبين أن التلميذات الأعلى تحصيلا حصلن على درجة منخفضة في التحكم الخارجي والتلميذات الأقل تحصيلا حصلن على درجة مرتفعة فى التحكم الخارجى .

وفى ضوء ما جاء من نتائج هذا المقياس والاختبارات الأخرى التي استخدمت فى هذا البحث يتضح أن التحكم الداخلى والخارجى يرتبط باختلاف ظروف التربية والتنشئة الاجتماعية. فالتحكم الداخلى يأتى من جو الدفء والحب والرعاية الذى تعيش فيه التلميذة إذ تبين من البحث أن التلميذات ذوات التحكم الداخلي تمت تربيتهن الاسرية بتكوين عادات الاعتماد على النفس والسعى نحو الانجاز الجيد وتحقيق الذات بالتفوق الدراسى، وهذه الفئة تعتبر نفسها هي المسئولة عن كل سلوك وكل تصرف يصدر منها، كذلك يشعرون بالمسئولية الذاتية عن ما وصلن اليه من استيعاب للمناهج والمقررات ويدركن تماما أسباب النجاح ويسعون الى تحقيق كل العوامل والأسباب التى تؤدى الى التفوق الدراسى، كذلك يعرفن كيف يكتسبن المعرفة بأنفسهن وكيف يستوعبن كل الدروس بالتركيز في الحصة ومتابعة الشرح والمذاكرة بفهم فى المنزل ، كذلك يعرفن كيف يقومن انفسهن .

أما التلميذات اللاتي حصلن على درجة اعلى فى التحكم الخارجي فهؤلاء يرون أن العوامل الخارجية هى التى تتحكم فى نواتج سلوكهن ومصائرهن قبل الحظ أو القدر أو الصدفة أو الآخرين وهن يتعودون على الفشل ويتصفن باللامبالاة والاهمال وعدم الاكتراث.

ورغم اتساق نتائجنا فى تدعيم التفسير السابق والذى رجح ارتباط التحكم الخارجي والداخلى بظروف التربية والتنشئة الاجتماعية بأننا لا نجد بأسا فى طرح تساؤل نظرى قد يكون منارا لبحوث أخرى :

ان التحكم الخارجي يعني كما أشرنا أن يميل المرء الى الفصل بين ما فعله وبين ما يترتب على هذا الفعل من نتائج مرجعا تلك النتائج الى ظروف لا علاقة لها بها . والعكس بالنسبة للتحكم الداخلي. ولكن الى أى حد يترابط ذلك التحكم بطبيعة الفعل ذاته؟ بعبارة أخرى ألى أى حد يميل المرء الى ارجاع انتصاراته وانجازاته الى افعاله هو ؟ والي أى حد يميل الى القاء تبعة هزائمه واخفاقاته على الظروف الخارجية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، الا يمكن لنا أن نعتبر أن ابداء التلميذات الاقل تحصيلا لقدر أكبر من التحكم الخارجي كان نتيجة وليس سببا لتعثرهن فى الدراسة .

وقد تبين من نتائج البحث أن العوامل التى أدت الى ذلك هى فقدان الاسرة لقدراتها فى العطاء الصحيح لتنشئة الابناء.وكان من أهم ما نستخلصه من هذه الدراسة استمرار الخلافات بين الوالدين وهذا الخلاف المستمر بينهما يؤدى بالقطع الى أهمال متابعة الأبناء فى المنزل وفقدان الرعاية الكافية لهن.كما أن الانفعالات المستمرة بين الوالدين تؤدى الى القسوة فى تربية الابناء واستخدام العقاب البدنى دون منطق معقول يتوافق مع هذا العقاب وبالتالى، فإن كل هذا يؤدى الى فقدان الاحساس بالحب والحرمان من هذه العاطفة التى تغذى وجدان الابناء بطاقات تدفع الى النجاح والانجاز الدراسى على أن هناك بعض الاسر تغطى عدم اهتمامها بالابناء نتيجة الاهتمامات الشخصية بأنفسهم (سواء بالفسح او الزيارات او العمل) يعوضون ذلك بدفع مصروف مرتفع للابناء وهذا بالتالى يؤدى الى كثير من الانحرافات السلوكية وعدم

الاهتمام بالتحصيل الدراسى حيث يتحقق إشباع الذات عن طريق المغالاة فى الاسراف والتباهى وحب الظهور .

هذه الاسر التى تنشغل تماما عن الابناء للاسباب التى ذكرناها تلجأ أحيانا الى الدروس الخصوصية لتعويض هذا الفاقد الكبير فى الرعاية والمتابعة المنزلية للتحصيل الدراسى ولكن من الثابت ان الدروس الخصوصية فى مجموعات كثيرة العدد قد لا تحقق أى فائدة فى التحصيل الدراسى الجيد بمفهومه التربوى .

تفسير عام

أبرزت لنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجرتها الباحثة الأهمية الكبرى لاشباع حاجات التلميذ النفسية ، كما ابرزت الفوارق الواضحة بين من يستمتع بإشباع هذه الحاجات النفسية وهن الأعلى تحصيلا ومن يحرم منها وهن الأقل تحصيلا على الرغم من تقارب العينة فى مستوى الذكاء والصحة العامة، والحالة الاجتماعية والثقافية للوالدين .

كما تبين لنا أم هذه العوامل يمكن ترتيبها حسب اهميتها كما تبين من نتائج البحث :

١ - الحاجة الى الحب والمحبة :

وهو من العوامل النفسية الهامة ذات الأثر فى التحصيل الدراسى لدى التلميذات وهو أن يتبادل الحب بينهن وبين الوالدين والمدرسين والأقران بحيث يتحقق من خلال ذلك إشباع هذه الحاجة .

٢ - الحاجة الى الرعاية الوالدية والتوجيه :

وترتكز هذه الحاجة فى مدى ما تشعر به التلميذة من إهتمام الوالدين بها وبتحصيلها الدراسى وبأحوالها بصفة عامة مما يشعرها بالرعاية الكاملة وأنها موضع الاهتمام .

٣ - الحاجة الى رضاء الكبار والزملاء :

وهى حاجة تدفع التلميذات الى مزيد من الجهد حتى يتحقق لها المستوى

التحصيلى الذى يجعلها موضع رضاء من الكبار وتقدير من الزملاء والاقران وهى حاجة من شأنها أن تحسن السلوك الاجتماعى لدى التلميذات .

٤ - الحاجة الى التقدير والاحترام :

كما ثبت أن من العوامل الهامة فى تكوين الشخصية حاجة التلميذة الى أن تشعر باحترام الغير وتقديرهم لها وتحقيق هذه الحاجة يقتضى مزيد من الجهد فى التحصيل الدراسى والاهتمام والتركيز فى الحصة واداء الواجبات باهتمام حتى تستمتع بهذه الحاجة .

٥ - الحاجة الى التحصيل والنجاح :

وهذه الحاجة مكملة للحاجات النفسية الأخرى مؤكدة لها فإن التحصيل الجيد الذى ينتهى بالنجاح فيما تستهدفه التلميذة تحقق لها الاشباع العاطفى فى الجوانب السابقة كالتقدير والاحترام وارضاء الوالدين والمدرسين .

٦ - الحاجة الى الأمن :

وهى من الحاجات الأساسية للانسان بصفة عامة وهى كذلك بالنسبة للتلميذات الصغيرات. فإن أى خلاف أسرى يُزعزع الشعور بالأمن وبالتالى يؤثر على مستوى التحصيل الدراسى .

كما أكدت النتائج وضوح العلاقة بين ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي ووجهة الضبط الداخلى وكلما تحقق مزيد من الاشباع لهذه العوامل الداخلية كلما كانت فرص التفوق الدراسى أكبر وكلما قلت هبط مستوى التحصيل الدراسى . والتلميذات ذوات الضبط الخارجى دائمات التبرير والقاء المسئولية فى الفشل الى عوامل خارجية لا دخل لهن فيها .

أما التلميذات ذوات الضبط الداخلى فهن يتصفن بأنهن محبات ومحبوبات من الوالدين والمدرسة والزملاء كما يتصفن بالاعتماد على النفس والمثابرة والحرص على النجاح والتفوق .

أولا : المراجع العربية

١ - ابراهيم قشقوش، طلعت منصور. دافعية الانجاز وقياسها القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٩.

٢ - سيد محمد غنيم ، هدى برادة. الاختبارات الاسقاطية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤

٣ - صفاء الاعصر وآخرون ، برنامج لتنمية دافعية الانجاز لدى التلاميذ والطلاب القطريين فى مختلف مراحل التعليم التقرير الأول، الدوحة ١٩٨٢ .

٤ - صفاء الاعصر وآخرون . دراسة استطلاعية للعلاقة بين دافعية الانجاز وبعض المتغيرات العقلية والشخصية والاجتماعية فى المجتمع القطرى، الدوحة ١٩٨٣ .

٥ - طلعت منصور . الدافعية بين التنظر والنمنجة - الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد الخاص ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر ١٩٧٨ .

٦ - عنايات زكى محمد . تجارب فى علم النفس الاجتماعى ، القاهرة مطبعة التقدم ١٩٧٣ .

٧ - فرج عبد القادر طه. علم النفس وقضايا العصر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.

٨ - لويس كامل مليكه . قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية المجلد الأول. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.



ثانيا : المراجع الأجنبية

9 - AL - Schuler , A . S . : Developing Achievement Motivation in Adolescents . New Jersey . 1973 .

10 - Atkinson , J.W. : An Introduction to Motivation. Princetion : Van Nostrand . 1964.

11 - Biondo , J . & MacDonald , Jr , A .P . : Internal - External Locus of Control and Response to Influence Attempts. Journal of Personality , 1971 , 39 , 407 - 419.

12 - Cooper , H . M . & Burger , J . M . and Good , T . L . : Gender Differences in the Academic Locus Control Beliefs of Young Children. Journal of Personality and Social Psychology. 1981- 40 (3). 562- 572.

13 - Chapman, M.& Hill, R. A.; Between Motivation, Locus of Control 1971. 1971.

14 - Clinger , p .A . : Relationships Between Motivation, Locus of Control, Knowledge of study Skill and Achievement. Ph.D. Tulsa University. 1979.

15 - Johnson , P . B . : Achievement Motivation and Success. Journal of Personality and Social Psychology , 1981 , 40 . (2). 374- 375.

16 - Kukla , A . : Attributional Determinants of Achievement-Related Behaviour. Journal of Personality and Social Psychology , 1972 , 21 (2) 166-174.

17 - Lewis , B .J . : Locus of Control, Task Expectancies and Children's Performance Follwing Failure, Journal of Educational Research, 1978, 17 , (4) 207-210.

18 - Messer, S .B .: The Relation of Internal-External Control to Academic Performance. Child Development. 1972, 43 (4). 1456-1462.

19 - Robinson , John and Shaver, Ph. Measures of Social Psychological Attitudes , Survey Research Center Institute for Social Research. The University of Michigan, Ann Arbor, Michigan. 1978 .

ندوة الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢

محمد شومان(*) - حسانين كشك(**)

عقدت فى القاهرة ندوة « الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ » . فى الفترة من ٣١ اغسطس اى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ . وقد شارك فى الاعداد للندوة المعهد القومى للآثار والدراسات العربية بالقاهرة وقسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة وكذلك قسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام بهولندا . قسمت اعمال الندوة الى احدى عشرة جلسة ناقشت ٢٣ (ثلاثا وعشرين) ورقة علمية .

ولعل الملاحظة الاساسية هى ان المناقشات احتلت مكانة بارزة ، وربما تجاوزت فى أهميتها اهمية الاوراق المقدمة ، (فاغلب اوراق الندوة لم تناقش موضوع الندوة ولم تتميز بالجدية اذ انها كانت إعادة انتاج لمؤلفات واوراق سابقة للمشاركين فى الندوة فى موضوعات تاريخية عامة) .

وتعكس المناقشات ازمة الكتابة التاريخية فى مصر وتأثرها الكبير بالصراع السياسى والاجتماعى ، الامر الذى يفسر ما وصف فى الندوة بالتوظيف السياسى والحزبى للتاريخ ، ومن وجهة أخرى لا يشعر المتابع للندوة بأن الباحثين فى تاريخ مصر يشعرون بأزمة فى ادواتهم المنهجية او فيما يتعلق بظاهرة التوظيف السياسى للتاريخ ، وربما تحدث اغلبهم عن ندوة المصادر التاريخية وغياب قدر منها بوصفه

(*) باحث مساعد، بقسم بحوث الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(**) باحث مساعد، بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ازمة الكتابة التاريخية فى مصر ومن ثم فان الحل يتلخص فى توفير وتنظيم هذه المصادر . فى مقابل هذا الفهم المحدود والجزئى لازمة الكتابة التاريخية برز اتجاه قوى يتفق على مشكلة ندوة المراجع والوثائق والمصادر التاريخية الا انه يوسع زاوية النظر فيدعو الى الدراسة الاقتصادية الاجتماعية لتاريخ مصر ، ومراجعة الترسانة النظرية والمنهجية المتوفرة لدى الباحثين فى التاريخ ، بالاضافة الى تشكيل فرق للعمل الجماعى لكتابة تاريخ مصر .

ولعل من ايجابيات الندوة اشتراك عديد من التخصصات فى العلوم الاجتماعية بالاضافة الى عدد من المساهمين فى صناعة الاحداث التاريخية . كذلك فان التقدير المنصف للندوة يسجل عدم احترام بعض المشاركين لمواعيد الجلسات، وتدخل البعض الآخر لحجب آراء المعارضين او توظيف مقولاتهم بشكل سياسى . وتبقى الملاحظة اخيرة بالتمويل الاجنبى للندوة والتى قام بتنظيمها قسم التاريخ بجامعة القاهرة ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام والمعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة ، وعقدت الجلسات بمقر المعهد البريطانى بالقاهرة . والحقيقة أن أحمد عبدالله قد أثار قضية التمويل الاجنبى للندوات والبحوث فى وجهة نظر النخبة المثقفة المصرية على قواعد ومعايير المسموح به فى هذه الابحاث او الجهات الاجنبية . وقد يبدو هذا المدخل فى التناول صحيحا ، الا ان هذا لا يكفى لتفسير الاعتماد على التمويل الاجنبى فى ندوة بهذا الموضوع ، ولا تحتاج الى امكانيات مالية او بحثية كبيرة لا تتوافر للجهات البحثية والجامعات المصرية ، كذلك لا ينبغى استخدام فكرة عدم اتفاق النخبة المصرية بشأن قضية البحوث المشتركة والتمويل الاجنبى لتمرير أى بحث أى بحث مع أى جهة أجنبية . فلا تخفى صعوبة تحقيق مثل هذا الاتفاق بالاضافة الى صعوبة تنفيذة والزام النخبة المثقفة ببنوده المختلفة .

محاور الندوة :

قسمت اعمال الندوة الى عدة محاور هى :

أ – مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر .

ب – مصادر كتابة التاريخ وتوثيق المادة التاريخية .

جـ - كتابة تاريخ الزعامات السياسية والصفوة السياسية .

د - كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية .

هـ - كتابة تاريخ الاحزاب والمنظمات السياسية .

ويقوم هذا العرض على هذه المحاور مع دمج المحورين الآخرين فى محور واحد ، كما ان وجود عدة اوراق تناقش اكثر من محور دفع الى عرض هذه الاوراق اكثر من مرة او الاشارة اليها ، مع اعادة تقسيم الاوراق على المحاور الرئيسية .

أولا : محور مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر :

تركزت اغلب اوراق هذا المحور على عرض وتقييم مدارس الكتابة التاريخية ، ومناقشة ظاهرة التوظيف السياسى للتاريخ ، ومعايير بداية تاريخ مصر المعاصر الذى لم يتفق عليه الحضور . أما المناهج وطرائق الكتابة فكانت اقل الموضوعات التى أثيرت، وربما كانت مداخلة عبد الخالق لاشين حول مناهج ومدارس كتابة التاريخ ، ودعوته لتأسيس مدرسة مصرية لكتابة التاريخ ، تستوحى خصوصية الواقع المصرى وتلتزم بكل جديد فى الفكر العالمى .

وقد كانت ورقة الافتتاح لمنسق عام الندوة أحمد عبد الله بعنوان « المبارزون بسيوف قديمة يطعنون الاجيال الجديدة ، حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون » وهو عنوان مثير لا يخلو من دلالات خاصة بظاهرة استخدام التاريخ فى الصراع السياسى والاجتماعى بين التيارات الفاعلة فى الساحة السياسية، وهى ظاهرة أطلق عليها البعض الاقتتال بالتاريخ ، وقد جاءت الورقة تعبيرا عن هذه الظاهرة ومحاولة فى الوقت نفسه لتجاوزها بطرح فكرة تحقيق وحدة وطنية يقوم الاتفاق على حد ادنى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ورغم اهمية وضرورة هذه الدعوة فانها قد تبدو مثالية فى ظل الظروف المجتمعية التى تمر بالمجتمع المصرى ، حيث تتداخل عمليات الصراع والفرز والاستقطاب الاجتماعى والسياسى على كافة المستويات ، ومع ذلك فان ايمان الباحث بدعوته دفعته لاستخدامها كمعيار للحكم على أعمال ما وصفهم بمؤرخى الحركات

السياسية الليبرالية والاشتراكية والاسلامية ، كما دفعته ايضا لاصدار احكام قطعية يغلب عليها الطابع السياسى ، او يعرض لقضايا هامة فى سرعة خاطفة .

كما يشير أحمد عبد الله الى مشاكل الكتابة التاريخية وإشكالية الموضوعية فى البحث التاريخى ، والتى تحمل مذاق الصراع السياسى فى الصحف المصرية ، ويناقش الباحث مشروعية هذه الكتابة والعلاقة بين رجل العلم الاكاديمى والصحفى المحترف ، وينوه الى انخفاض مستوى بعض حملة الدكتوراه . اما تقييم الباحث لمؤرخى الحركات السياسية فيشمل جوهر أعمال عبد العظيم رمضان وزكريا سليمان بيومى ورفعت السعيد وطارق البشرى خاصة المقدمة الحديثة لكتابة الاخير « تاريخ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » . ويرى الباحث ان اعمال هؤلاء اتسمت بنزعة دعائية سياسية واضحة ، ومبالغات لصالح التيار الذى ينتمون اليه باستثناء طارق البشرى الذى يتميز عن الجميع بمحاولة توظيف تاريخ الامة من اجل مستقبلها .

وتبدأ ورقة عبد العظيم رمضان وعنوانها «مدارس كتابة تاريخ مصر » بالتمييز بين المؤرخ - وهو اكاديمى بالضرورة - وبين كتاب التاريخ . ثم باتخاذ ثورة يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أصلح بداية لتاريخ مصر المعاصر ، فهى الثورة الوحيدة التى غيرت علاقات الانتاج (بقوانين الاصلاح الزراعى والتأميم) وغيرت بالتالى البناء الفوقى كله !! .

ويستعرض عبد العظيم رمضان ثلاث مدارس لكتابة التاريخ المعاصر : السياسية والاجتماعية والمادية والتاريخية . وهذه المدرسة الثالثة تختلف عن المدرستين السابقتين وهى تفسر الحدث التاريخى فى إطار قوانين الحركة التاريخية ، بينما المدرسة الثانية تركز على التخصص فتوجه اهتمامها الى دراسة الطبقات الاجتماعية . ثم يعود الكاتب الى التأكيد على أن المدارس التاريخية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ليست منفصلة عن بعضها البعض كلية وذلك على مستوى تطبيق منهج البحث التاريخى .

وعن كتاب التاريخ غير الاكاديميين يقرر الباحث ان كتاباتهم جميعا لا تنطبق

عليها مقاييس الدراسه التاريخية العلمية ، ولا تستخدم البحث العلمى التاريخى (فيما عدا دراسات طارق البشرى).

وثمة ملاحظات حول ورقة عبد العظيم رمضان تتلخص فى أنه لا يمكن النظر الى « كتاب التاريخ » من غير الاكاديميين على اساس ان كل كتاباتهم تفتقر الى البحث العلمى التاريخى والى مقايسس الدراسة التاريخية ، فقد ينطبق ذلك على عدد كبير من الاكاديمين أيضا ، رغم التشدق بالعلم ، والمعيار الصحيح للتمييز بين المؤرخ وغير المؤرخ يرتبط باستخدام الوسائل والادوات الفنية وليس مجرد الحصول على الشهادات » الاكاديمية .

كذلك يتحدث عبد العظيم رمضان عن الحياد التاريخى الأمر الذى يثير سؤال حول حقيقة وجود مدرسة للحياد التاريخى فى مصر أو العالم المعاصر .

وفى إطار ما يعرف بالتاريخ النوعى قدمت عواطف عبد الرحمن ورقة بعنوان « تاريخ الصحافة المصرية بين الالتزام والموضوعية »، وهو عنوان لا يعبر عن مضمون الورقة والقضايا التى طرحتها ، فالقسم الاول منها يناقش اشكاليات استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية ، وسنعرض له فى محور مصادر كتابة التاريخ ، اما القسم الثانى فهو عبارة عن مسح نقدى للكتب والرسائل الجامعية فى تاريخ الصحافة ينتهى بملاحظات عامة حول تطور استخدام الادوات المنهجية ، والمهام المنهجية المطروخة على الباحثين الاعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة والتى تتلخص فى النقد الداخلى والخارجى للصحيفة وعملية التركيب التاريخى .

أما ورقة أنور عبد الملك بعنوان : «مدخل الى فلسفة تاريخ مصر » فقد عبرت عن رؤيته لتاريخ مصر فى اطار منظومة افكاره حول اختلاف الاطر الحضارية ، ونهضة مصر وانطلاقا من خصوصيتها التاريخية ومركزية دورها فى الحضارة الاسلامية العربية. وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع رؤية أنور عبد الملك ، خاصة فى توجيهاتها الجديدة باتجاه الاسلام الحضارى ، فان الورقة تنظر وتعمل من أجل المستقبل ، وتحاول تفسير الطبيعة السياسية فى الكتابات التاريخية المصرية . فالباحث يرى ان فلسفة التاريخ تلعب دورا رئيسيا فى تفهم وتحديد معالم الشخصية الوطنية والقومية والحضارية التى بدورها تلعب دورا توجيهيا

رئيسيا فى تحديد الحراك السياسى والحضارى للمجتمعات البشرية . وبهذا الفهم فان مختلف الاتجاهات فى فلسفة التاريخ هى لشعب أو بلد هى فى واقع الامر مدارس فكر وعمل ، وقد جسدت تلك مدارس تاريخ مصر التى يقسمها أنور عبد الملك الى اتجاهين يشمل كل منهما تيارات الفكر والعمل على الصعيد السياسى ، وتظهر فلسفة التاريخ فى الوجة الاولى بالتوازى او التقليد لمدارس فلسفة التاريخ الكبرى حول ابن خلدون، والفارابى، ولوك، ومونتسكيو، وماركس، واشبنجلر على وجه التخصيص أما الاتجاه الثانى فيستلهم خصوصية التحرك الحضارى لمصر عبر الاجيال ، وهى وجهه ارقى وأكثر تقدما من الاولى ، ولكنها بديل عنها ، فثمة اتصال بين الاتجاهين وبهذا الربط تزول التناقضات الزائفة فى حقل تاريخنا الوطنى وتتشابك اعمال مؤرخى مصر وأعمال طلائع المؤرخين الملتزمين بتغيير العالم وصياغة العالم الجديد . والحقيقة ان مناقشة هذه الورقة يتطلب فحص مجمل اعمال وأجتهادات د . أنور عبد الملك ، لكن الملاحظة التى يمكن اثارتها هنا ان الورقة تغفل الصراعات والمناقشات الحادة بين مؤرخى التاريخ المصرى وتسعى لعقد لقاء بينهما على نحو غير واضح .

ويقدم على فهمى فى ورقته بعنوان «الالتزام والموضوعية» فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، احكاما واقعية لواقع حال عملية التفسير فى كتابة التاريخ ، مع ربطها بأزمة الموضوعية فى البحث العلمى الاجتماعى ، فالموضوعية لدى الباحث هى نزوع مشروع ما بقى ذلك فى دائرة الحلم ، فالحياد فى التفسير التاريخى حلم ، والموضوعية فى هذا الميدان محض ادعاء ، ويدلل الباحث بامثلة عديدة على ذلك ، ولكنه يفرق بين انحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته وايديولوجيته وخلفيته الفكرية وغير ذلك من جهة وبين ان يعمد الى التزوير الصريح او الخفى من جهة اخرى . فالتزوير مدان ، اما الانحياز فهو مبرر ومفهوم ومشروع ، ان لم نقل انه مرغوب فيه ومندوب اليه ، او بالاقل لا يمكن تفاديه حسب ما تطيقه القدرة الانسانية .

وفى إطار بحث على فهمى عن حل يقترح تشكيل هيئات بحثية نوعية وخلق مناخ موات لعمل الفرق البحثية ، العمل الجماعى اقل تعرضا للميل والانحياز ، كما يقترح احداث ارشيف قومى ينظم على أحدث أنظمة الارشيفات القومية المعروفة بالدول المتقدمة .

ثانيا : محور تاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية :

يدخل فى اطار هذا المحور عدة اوراق تناقش تاريخ الحركات الجماهيرية والحركة العمالية ، بالاضافة الى ورقة هامة عن مدارس كتابة تاريخ مصر الاقتصادى وورقة ثانية عن الكتابة التاريخية عن القانون المصرى قدمها نبيل عبد الفتاح وسجل ان اغلب كتابات تاريخ القانون المصرى تقتصر على شرح النصوص بدون ربط النص القانوني بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية او تحليل للفجوة بين النص والواقع .

أما ورقة طه عبد العليم بعنوان « التاريخ الاقتصادى الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والايديولوجية » فهى تغطية لميدان هام من ميادين الدراسة التاريخية ، وفى سياق طرح المشكلات المنهجية المرتبطة بهذا النوع من الدراسات يميز بين الكتابة الايديولوجية الاستعمارية للتاريخ الاقتصادى ، وبين الكتابة الايديولوجية الرجعية التى تدافع عن مصالح كبار الملاك الاقطاعيين ونخبة الرأسمالية المصرية وبين الكتابة الايديولوجية الوطنية (ذات المضمون البرجوازى) وأخيرا الكتابة الايديولوجية الماركسية .

ويلاحظ طه عبد العليم أن جميع هذه الكتابات تعانى بدرجات متفاوته من غياب الموضوعية ، بسبب المبالغة الناتجة عن الموقف الايديولوجى المسبق.

وتقتصر الورقة على تقديم تحليل نقدى لعدد محدود من هذه الكتابات ، والتى تتناقض ما تستخدمه من مناهج العرض والتحليل، من المثالية التاريخية الى المادية التاريخية والمادية الاقتصادية.

وحول نشأة الحركة التروتسكية ، كتيار من تيارات الحركة الشيوعية المصرية، تأتى ورقة بشير السباعى بعنوان :

(حول ما يسمى ب « التروتسكية المصرية » بين عامى ١٩٣٨ – ١٩٤٨)

حيث يقرر فى ورقته تلك أن من وصفوا لأول مرة بأنهم «تروتسكيون» فى سياق الخلافات بين اليساريين والمصريين،هم ليسو كذلك وأن «بول جاكو ديكومب» والذى لستخدم هذه التسمية ، كان ينطلق من موقف « ستالين » فى الصراع مع الخصوم

السياسيين ويشير الكاتب فى تفسيره لاستخدام هذا الوصف بما يحمله من « الافتراءات التى بدأت ضد تروتسكى منذ عام ١٩٢٣ » والتى قد بلغت ذروتها فى محاكمة موسكو الاستعراضية فى عام ١٩٣٨ ، حيث جرت محاكمة تروتسكى – غيابيا – بعدة تهم من بينها التجسس لحساب الجستابو النازى والنشاط التخريبى ، وسرعان ما اصبحت كلمة (التروتسكية) تعنى معاداة الستالينى – من طراز هنرى كوربيل وتلاميذه من المصريين على الرغم من ان لينين وهو اول من ابتدع كلمة (تروتسكية) ، خلال ثورة ١٩٠٥ ، ١٩١٧ فى روسيا ، قد استخدم هذا المصطلح للاشارة الى المزاج الثورى لبروليتاريا سان بطرسبورج ، حيث كان تروتسكى رئيسا لسوفيت نواب عمال عاصمة الامبراطورية القيصرية .

ويوجه الكاتب نفس الانتقاد لكل من « احمد صادق سعد » و « رفعت السعيد » وكل من نقل عنها حول ما يسمى (بالتروتسكية) فى مصر خلال الفترة السابق ذكرها.

أما ورقة زكريا سليمان بيومى فقد أثارت جدل داخل الندوة يعكس فى جوهرة الطبيعة السياسية للورقة واحكامها المتسرعة ، والتى تتناول علاقة جماعة الاخوان المسلمين بالنظام السياسى المصرى منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى اغتيال الرئيس أنور السادات (١٩٨١) وهى فترة لا تدخل فى الاطار الزمنى للندوة، ومع ذلك تناولها الباحث وبطريقة غير علمية ، فهو يصدر احكاما اقرب الى الاتهامات ويروى وقائع ويرصد علاقات بدون اسناد وتوثيق ، ولا يراعى الاسلوب العلمى المعروف فى اثبات المراجع ، بالاضافة الى ذلك فان الورقة غير مترابطة او محدودة الهدف ، فهو يهاجم جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية رغم ما اشار اليه منسق الندوة من أن الباحث هو احد مؤرخى الحركة الاسلامية ، وتصل حدة الهجوم الى اتهام اغلب الجماعات الاسلامية بالارتباط بالسعودية ، ثم تتسع دائرة الاتهامات لتشمل نظامى حكم عبد الناصر والسادات على السواء .

وتعرض ورقة عطية الصيرفى فى «العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية » ، لتدوين التاريخ المصرى بشكل آحادى الجانب من منظور الحكام والسلاطين والملوك والطبقات المسيطرة دون كتابة تاريخ

الاطراف الاخرى ، ويستعرض اشكال وملامح الظلم فى تدوين تاريخ الطبقة العاملة والفلاحين المصريين ، فمؤرخو الاقطاع والرأسمالية يهددون الدور التاريخى لهاتين الطبقتين ويقدمونهما باعتبارهما قوة منتجة فقط ، لا شأن لهما بالحياة العامة والسياسة .

ويخصص الباحث العديد من الصفحات لابراز موضوعين لم يحظيا بالاهتمام الواجب من المؤرخين : موضوع المنظمات العمالية السرية التى استهدفت اغتيال الانجليز والخونه من المصريين ، ويتجاوز رقم عملياتها ٧٠ عملية ، وموضوع الحركات الفلاحية فى الريف المصرى خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ .

امام الفكرة الرئيسية للدراسة فهى تلك الفكرة التى تعبر عنها عنوان الورقة : « العمال والفلاحون التى تواجه الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية » ، ولكن دون ان يوضح لنا الكاتب ماذا يقصد بمصطلح « الوطنية » ؟

وتطرح الورقة فكرة «إمكانية كتابة التاريخ المصرى بشكل موضوعى دون تحيز طبقى ، والحقيقة ان عددا من المؤرخين والكتاب يتبنون هذه الفكرة ، ونحن بدورنا نتساءل : هل تنطوى الموضوعية على تناقض مع التحيز الطبقى ؟ وهل تعنى الموضوعية اتخاذ موقف فوق التاريخ وفوق الطبقات ؟ وهل يمكن أن يدلنا من يتبنى مثل هذه الفكرة على مؤرخ او كاتب واحد تصدر كتاباته عن موضوعية لا تعرف التحيز الطبقى ؟ .. الحقيقة ان مثل هذه الموضوعية لا وجود لها .

ويتفق طه سعد عثمان فى ورقته عن « الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية » مع ما اعلنه الصيرفى، حيث يقرر أن تاريخ الطبقة العاملة وحركتها الكفاحية لم يحظ حتى اليوم بالعناية التى تتفق مع دور تلك الطبقة فى المجتمع ، وحتى ما كتب حول هذا الموضوع خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ غير كاف وما زالت هناك الحاجة الملحة الى عشرات أمثال ما كتب .

وتتناول الورقة فهما ملائما لموضوع الالتزام فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة يتضمن الالتزام بهدف خدمة هذه الطبقة العاملة والكشف عن دورها الحقيقى والكامل فى المجتمع، وازالة كل ما حاول أعداؤها الصاقه بها من نقائض دون تضخم فى

الانجازات او طمس من نقائض ، وكذلك الالتزام بمنهج علمى سليم عند رصد الاحداث وتفاعلها مع الظروف التى وقعت فيها والمحيطة بها مع الحياد الكامل وعدم التحيز قدر الامكان حتى ولو كانت الحقائق تخالف فكرية الكاتب ، والالتزام بتقديم المعلومات والوثائق دون اخفاء بعضها او اجتزاء بعضها للخروج بنتيجة معدة سلفا والالتزام بالبحث الجاد من وجهة نظر الاتجاهات الفكرية المختلفة والمدارس الفكرية تفاديا للخروج عن الموضوعية تحت دعوى الدفاع عن تيار معين . ومنعا للخلط بين الجزئى وهوتاريخ التيار الفكرى المعين وبين العام وهوتاريخ الطبقة العاملة ،وأخيرا الالتزام بفكرية للطبقة العاملة كمرشد للتحليل .

وينتقل سيد عشماوى الى تاريخ الحركات الفلاحية فى ورقته بعنوان :

« ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية فى مصر ١٩١٩ – ١٩٥٢ »

وقد لاحظ الباحث غياب الدراسة المتكاملة لرصد هذه الحركات فى ترابطها التاريخى وفى علاقتها بالقوى الفعلية الاجتماعية ، وانطلاقا من الواقع كما هو وكما يتطور .

كما يورد الباحث ملاحظة هامة تتعلق باختلاط المفاهيم وتضاربها حول تحديد ماهية حركات الفلاحين (فهى ثورة وحرب وانتفاضة ومعارك دموية وتمردات وحركة ثورية وهبات وصراع طبقى.) ويشير الباحث الى ضرورة تحديد المصطلحات المستخدمة فى دراسة الحركات الشعبية عامة والفلاحية خاصة وتعريفها ، بهدف توفير الاسس الموضوعية للفهم السليم وللبحث عن طبيعة الطبقات الشعبية وتغير مكوناتها وتركيبها . كما أنه من الضرورى عند دراسة الحركات الفلاحية ان يتم الربط بين النضال الوطنى والنضال الاجتماعى لبعض التحركات الفلاحية . وان يتم التعرض للاشكال المختلفة للصراع الاجتماعى فى الريف ، وأطراف الصراع وإتجاهاته او حتى درجات الوعى الاجتماعى لهذه الحركات .

وحول بعض المسائل الضرورية فى كتابة تاريخ الحركة الفلاحية يلفت الباحث الانتباه الى قيمة وأهمية بعض الاعمال الادبية لمؤرخ الحركات الفلاحية (يوميات

نائب فى الارياف – الارض – الفلاح – الشمندورة – أيام الانسان السبعة – الحرام) على سبيل المثال . كما يلفت الانتباه الى ضرورة دراسة البنية الاجتماعية للفلاحين الفقراء ، واشكال مقاومتهم السلبية والعنيفة من واقع المصادر والمراجع الاساسية (سجلات حوادث الريف) وملفات بعض القضايا وتحقيقات الشرطة .

وتأتى ورقة أحمد صادق سعد«حركة الجماهير التلقائية فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ المعاصر – مع التركيز على فكرة طارق البشرى ، تأتى فى اطار النقد المنهجى الموجه الى اغلب المدارس النقدية المعاصرة فى مصر والتى تعنى بتسجيل وقائع الحركة الجماهيرية وتتبعها وتفسير حدوثها بدوافع تأتى من خارج تلك الحركة . فالمدرسة الليبرالية ترى أن القادة والنخب هى التى تثير الحركة الجماهيرية وتحركها ، والمدرسة اليسارية – فى الاتجاه العام – تتبنى تفسيراً اقتصاديا تبسيطيا، فالتطورات الاقتصادية تنعكس اجتماعيا على نحو ميكانيكى سطحى.. ولكن وقوع احداث بعضها جسيم القى بذور الشك والحيرة فيما هو مستقر من قرارات تقليدية (١٨ ، ١٩ يناير ٧٧ – تمرد قوات الأمن المركزى ١٩٨٦ – اتساع موجة الاصولية الاسلامية) ، الامر الذى دفع البعض الى معاودة البحث

ويواصل الباحث انتقاده لموقف المؤرخين المصريين (اغلبيتهم الساحقة) للتجاهل للحركة الجماهيرية التلقائية، واعتبارها بالشيىء غير الملفت للانتباه أو الجدير بالتسجيل الخاص، أو هى تقع بتحرك النخبة أنها – أى الحركة الفلاحية اقرب الى المادة « الغفل » اى الاولية ، وفعل الحركة يأتيها من خارجها . كما انه يغيب الدوافع الطبيقية فى تلك الحركة .

كما أن « محمد انيس » أيضا لا يتصور وجود شعبية واسعة خارج الوفد ورغم أن المؤرخين الماركسيين يعطون اهمية كبيرة للحركات الجماهيرية ، إلا أنهم يركزون غالباً على المجموعات او التيارات التى يرونها تتولى قيادة هذه الحركات ، ولا يشيرون الى التلقائية الا عرضا ، وتصدر هذه القناعة عن فهم خاص للحركة الجماهيرية لا يرى تلك الدرجة من الاستقلال النسبى لها عن القوى السياسية .

أما عند طارق البشرى وكذلك أعمال عدد من «التراثيين الجدد» فيلاحظ الباحث مسألتين :

* الحرص على الهوية الثقافية كعنصر اساسى للتحرر والتقدم .
* التنبية الى ان ثمة شيئا هو الحركة التلقائية الجماهيرية ذات مميزات وصفات مستقلة عن تلك التى تسم المنظمات .

وتمثل اعمال طارق البشرى – بهذا المعنى – نقدا للفكر الماركسى المصرى التقليدى الذى لا يتساءل عادة حتى عن تواجد الجماهير الشعبية ككيان مستقل عنه او مختلف وان هذا القصور يعد مسئولا عن الهزائم التى لقيتها الحركة الماركسية المصرية . ويؤكد الباحث ان طارق البشرى قد أثار المسألتين ، لكنه لم يحلهما ، ذلك لانه يبحث عن مفتاحهما فى التيار الرجعى ؟ للشعوب الاسلامية المصرية ، وهو تيار فكرى متخلف يعبر عن فئات اجتماعية وسطى معينة ، (مختلطة الشخصية) فضلا عن كونها فئات « اثبت التاريخ عجزها الخلقى عن السير فى ثبات نحو التقدم من تلقاء ذاتها » .

ثالثا : محور : تاريخ الزعامات السياسية والصفوة السياسية :

تاريخ الزعامات السياسية فى الفترة من ١٩١٩ – ١٩٥٢ يمثل أحد محاور الندوة حيث قدمت حوله ثلاثة أوراق كما دارت ومناظرة بين عبد العظيم رمضان وعبد الخالق لاشين، بالاضافة إلى جانب كبير من المناقشات. ويعكس الاهتمام بهذا الموضوع ظاهرة توظيف التاريخ فى الصراع السياسى التى تسم المناخ العام فى مصر ، ويتركز هذا الصراع على ادوار زعماء الحركة الوطنية المصرية كنتيجة طبيعية لمركزية دور الزعماء وقادة الاحزاب فى التاريخ المصرى ، فاغلب الاحزاب كانت أحزاب شخصية بمعنى هيمنة رئيس الحزب على عملية اتخاذ القرار وتحديد سياسات الحزب ، وعلى ذلك فان المؤثرات السياسية والايديولوجية فى الكتابات التاريخية المصرية انحصرت احيانا فى تقييم ادوار الزعماء والقادة السياسيين .

لكن ثمة مؤثرات خاصة بالندوة ربما تفسر احتلال هذا الموضوع اهمية بالغة فى مناقشتها فقد سبق انعقاد الندوة خلاف على صفحات الصحف بين لاشين

رمضان بخصوص تقييم دور سعد زغلول ، ورأى المنسق العام للندوة عقد حوار مفتوح بين الاستاذين فى إطار اعمال الندوة. من ناحية أخرى هاجم فتحى رضوان فى جلسة الافتتاح دور سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ وأكد ان مذكراته لم تنشر كاملة ، فقد اعترف فيها ما يؤكد خيانته ، وروى واقعة تدلل على ذلك قال انها لم تنشر فى مذكرات سعد (المنشورة) .

الاتهام السابق - الذى لا يمكن اثبات صحته - الى جانب المناظرة حول دور سعد زغلول انعكس على مناخ الندوة خصوصا اثناء المناقشات . وبشكل يمكن وصفه بشخصنة تاريخ مصر المعاصر، وقد برزت هذه الشخصية فى ورقة يونان لبيب رزق « بين الموضوعية والتحزب فى كتابة تاريخ الاحزاب السياسية فى مصر ، والتى ينطلق فيها من فرضية ان استخدام التاريخ فى السياسة أمر تعرفه الجماعات السياسية فى دول العالم المتقدم ويعود ذلك الى اختلاف طبيعة الاحزاب من حيث دور الحزب وأهمية البرنامج ومرحلة التطور السياسى والاجتماعى .

ويعرض الباحث الى طبيعة التاريخ الحزبى فى مصر الذى يتميز بوجود ثلاثة تجارب ، الاولى قبل الحرب العالمية الاولى ، والثانية امتدت بين ثورتى ١٩١٩ - ١٩٥٢ أما الثالثة فقد بدأت منذ عام ١٩٧٨ ، ويرى ان الدراسات التى تناولت التاريخ الحزبى تنقسم الى مجموعتين ، الاولى غلب عليها طابع التوظيف السياسى ، والثانية أكثر موضوعية إلا أنها أقل شهرة ورواجا.ثم يعود الباحث الى تقسيم المجموعة الاولى والتى يبدو تحزبها فى ظاهرة التعظيم والتأثيم الى فئة المنتمين للحزب الوطنى والوفد ، وفئة اخرى تنتمى الى الجماعتين الايديولوجيتين الاساسيتين « الاخوان المسلمين والماركسيين . ويدلل يونان لبيب على هذا التحزب برصد مواقف مجموعة من المؤرخين المنحازين لهذه التيارات تجاه زعماء مصر وقادة احزابها من مصطفى كامل وحتى جمال عبد الناصر .

أما مجموعة الدراسات الاكثر موضوعية فاغلبها ظهر فى رسائل جامعية بأقسام التاريخ فى الجامعات المصرية ، وقد أثيرت مجموعة من الملاحظات على ورقة يونان لبيب أهمها تصويره المثالى للممارسة الحزبية فى الدول المتقدمة واتخاذها نمطا للقياس والتقييم رغم اختلاف الظروف ، ورغم ما يعترى الممارسة الحزبية فى

الدول المتقدمة من سلبيات . كذلك فان تفسير الورقة لظاهرة التوظيف السياسى للتاريخ لم تتطرق الى محاولة كل حزب او تيار سياسى كسب مشروعية تاريخية وتحقيق تأصيل تاريخى يواجه مرحلة الانقطاع الحزبى فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقدم أحمد عبد الرحيم مصطفى ورقة بعنوان «حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ - ١٩٥٢ » اكد فيها ان كتابة التاريخ ودراسة سير الزعماء من أصعب المباحث التاريخية لانها تتضمن احكاما ذاتية . وقد ارتبط تقويم الزعامات المصرية الى حد كبير بتطور الحركة الوطنية ودور كل حزب فيها مما جعل الكثير من الاحكام تخضع للنزعات العاطفية او المصالح الشخصية لا الاحكام العقلانية كما اتسمت هذه الاحكام بالانحياز او التحامل .

ويرى الباحث ان المصريين أو العرب بصفة عامة عاطفيون ، وتؤثر عوامل الصداقة او العلاقات الشخصية فى احكامهم ، لذلك فقد وقعت مبالغات غير واقعية فى تعظيم شخصية سعد زغلول ومصطفى النحاس ، حتى لقد حصلا على أكثر مما يستحقان ، وبشكل عام أثرت الديماجوجية فى علو شأن بعض الزعامات والاساءة الى بعضها الآخر ، ويشير الى شخصيتين اشتد الهجوم عليهما فى حياتهما وربما بعد موتهما وهما عدلى يكن واسماعيل صدقى ، فالاخير - برأى الباحث - كان صريحا تتسم مواقفه بالعقلانية ، ويشيد الباحث بموقف اسماعيل صدقى فى معارضة دخول مصر جامعة الدول العربية ودخول حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم يعرض سريعا لأدوار مكر عبيد وأحمد حسين وحسن البنا ، وينتهى إلى ضرورة الالتزام بالنظرة العلمية الناقدة الى الاحداث والاشخاص دون مجاملة او تحامل مع عدم اهمال الظروف الموضوعية التى احاطت بهم جميعا . ومع ذلك يمكن ملاحظة ان الباحث فى ورقته تخلى فى كثير من الاحكام عن هذه النظرة حيث اتهم المصريين بالعاطفية ، كما اعاد الاعتبار لدور اسماعيل صدقى دون تبرير كاف اعتمادا على احكام اخلاقية ، واستنادا الى كتابات اشادت بشخصية اسماعيل صدقى على نحو منحاز ، كما أن احكامه يبدو فيها تقييم الماضى بمعايير الحاضر ، كما تستخف بمعايير الحركة الوطنية كما صاغها الاجماع الوطنى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . ويلخص أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى أن مشكلة الموضوعية فى كتابة التاريخ هى مشكلة اخلاقية ، وعلى الكتاب تحرى الصدق والشجاعة الادبية فى احكامهم ،

وعلى الحكام من جانبهم ان يركزوا على الانجازات الفعلية والا يجعلوا التاريخ مطية للدعاية لان المشكلة مرتبطة بالمسئولية عن الاجيال الصاعدة .

ولعل الحل الاخلاقى الذى يطرحه عبد الرحيم مصطفى هو ما يؤكد على ضرورة رفضه ومحاربته عاصم الدسوقى فى ورقته «نقد المدخل الاخلاقى فى تقويم وقائع التاريخ دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩ ؛ إذ يقرر أنه لامجال للتقويم الاخلاقى فى التاريخ . فالاخلاق نسبية وتعبر عن ذاتية ، على حين ان التاريخ حركة مطرده .

وفى إطار محور مصادر كتابة التاريخ يعرض على فهمى فى ورقته بعنوان الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر « ١٩١٩ - ١٩٥٢ » ، انطلق فيها من ان الموضوعية مستحيلة او تكاد والحياد فى التفسير التاريخى حلم ، ومن هنا فانحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته الايديولوجية أمر مفهوم ومشروع بشرط ألا يلجأ الى التزوير الصريح او الخفى فى جمع المادة التاريخية . ثم تناول الباحث بعدى الموضوعية والالتزام عبر ثلاثة محاور هى مصادر كتابة التاريخ ، واعادة التركيب ، والتفسير ويتركز العرض هنا على المحور الاول الخاص بمصادر كتابة تاريخ مصر المعاصر من وثائق رسمية قانونية او سياسية ، ومداولات المجالس البرلمانية والتعدادات العامة والميزانية العامة ، وخطب العرش والمذكرات الشخصية للقادة السياسيين ، والملفات القضائية ومحفوظات وزارة الداخلية والصحف والمجلات والافلام التسجيلية مثل جريدة مصر الناطقة وأخيرا يشير إلى بعض أجناس الادب الابداعى مثل الرواية فى رصد وفهم جوانب التاريخ الاجتماعى لمصر المعاصرة رغم كون العمل الابداعى يتزاوج فيه الخيال بالواقع ، وكذلك تقارير الرحالة والكتب والدراسات الآتية التى صدرت فى فترة زمنية قريبة. ويخلص على فهمى إلى اختلاف اوزان اهمية هذه المصادر بحسب الموضوع والاطار الزمنى وهذا الاختلاف يبدو على علاقة وثيقة بمرحلة اعادة تركيب المادة التاريخية . ولكن الباحث يعطى اولوية للوثائق الرسمية كمصادر مباشرة للكتابة التاريخية بشرط عدم التحيز فى الانتقاء او الاختيار ، كما يدعو الباحث الى انشاء ارشيف قومى على أحدث النظم العلمية .

وإذا كانت محاضر البرلمان تمثل أحد مصادر كتابة التاريخ المعصر فإن عزة وهبى ، وسليمان نسيم قدما ورقتين حول الموضوع ولكن من زاويتين مختلفتين إذ أن ورقة عزة وهبى تعرض لأهمية الدراسات البرلمانية ودورها فى فهم طبيعة النظام السياسى والانتماءات الاجتماعية للنخبة الحاكمة ، أى ان مدى الرؤية والتحليل ارحب من مجرد الاستعانة بالمحاضر البرلمانية لرصد وتتبع تطور قضية سياسية أو إجتماعية طرحت فى البرلمان. وقد التزم سليمان نسيم بالرؤية الاخيرة فقام بتحليل محاضر البرلمان لتتبع مسار تاريخ التعليم وبعض القضايا الاجتماعية الى جانب اشارته لامكانية استخدام هذه المحاضر لكتابة التاريخ الاجتماعى المعاصر .

ورغم اختلاف الورقتين فى تناول الموضوع ، الا انهما لم يتطرقا لمشكلة حدود الاعتماد على المحاضر البرلمانية فى كتابة التاريخ ، وهى مشكلة ترتبط بالموضوعية فى كتابة التاريخ ، فلا يخفى ان هناك قوى سياسية واجتماعية كانت تستبعد من دخول البرلمان ، كما أن التجربة البرلمانية قبل ١٩٥٢ كانت تخضع للعديد من المؤثرات والقيود الداخلية والخارجية ، بالاضافة الى عدم تسجيل المناقشات البرلمانية كاملة ، فمناقشات لجان البرلمان المختلفة لا تسجل على أهميتها ، ومن ناحية أخرى فان الورقتين اعتمدتا بشكل اساسى على اعمال سابقة للباحثين ، وهو امر يتعلق بتنظيم الندوات العلمية فى مصر وشروط اسهام الباحثين فيها .

وحول الصحافة كمصدر موضوعى لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى قدمت . نجوى خليل ورقة هامة بذلت فيها جهدا طيبا فى تعريف الموضوعية ومعايير الموضوعية فى العمل الصحفى ، وقضية الموضوعية فى العلوم الاجتماعية ، وقد تناولت ذلك فى خلال عرض وجهتى النظر المحافظة والنقدية ، ثم طرحت معايير لقياس الموضوعية فى معالجة الصحافة المصرية للقضايا الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، وهى موضوع دراستها لنيل درجة ألدكتوراه ، أى ان الباحثة استخدمت مقياس الموضوعية الذى وصفته فى مراجعة وتقييم دراسة سابقة لها . حيث طبقت المقياس على مادة الرأى فى صحيفة الملايين اليسارية والاخوان المسلمين لسان حال جماعة الاخوان المسلمين وصحيفة الاهرام ، وهنا يمكن اثارة

عدة ملاحظات أهمها جدوى الاعتماد على مادة الرأى لقياس موضوعية الصحيفة ، فالرأى بالضرورة يحمل وجهة نظر ايا كانت اساليب الاسناد او التبرير فيه ، وربما كان تحليل المادة الخبرية يساعد على تحقيق نتائج ادق نسبيا . من ناحية اخرى فان الباحثة اختارت صحيفة الاهرام لانها تعبر عن اتجاه الوسط ، وهو حكم يحتاج الى مراجعة فى ضوء نتائج التحليل التى توصلت اليها الباحثة . وعلى اى حال انتهت الورقة الى ان الموضوعية ليست هدفا بعيد التحقيق شرط توافر حرية التعبير وتعدد الآراء .

ولكن عواطف عبد الرحمن تضع شروطا أخرى على استخدام الصحفية فى الدراسات التاريخية فهى ترى ضرورة مقارنة ما تنشره الصحف من احداث مع المصادر التاريخية الاخرى للتأكيد من دقة الوقائع وشمولها ، كذلك تعلى من أهمية المادة الخبرية فى الصحف ، وتشير الى اختلاف درجة الثقة فى الصحفية تبعا لطبيعة البحث واهدافه ، وبشكل عام تستخدم الصحفية كمصدر أولى او ثانوى فى دراسات التاريخ العام وتتحول الى وثيقة من الدرجة الاولى ومصدرا اساسيا فى دراسات تاريخ الصحافة ومواقفها من القضايا المحلية والاقليمية .



من منشـورات
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
صـدر حديثـا

احتياجات الدخل فى مصر

المجلد الثانى

فى القطاع الريفى

يناقش هذا المجلد الدخل فى القطاع الريفى من واقع النتائج التى اسفرت عنها الدراسة على عينة حجمها ٢٠٠٠ حالة موزعة على ٤٠ قرية من قرى الجمهورية . وقد عالجت البيانات مستويات الدخل ومصادره، ومستويات الانفاق وانماطه، فى ضوء العلاقة بالشرائح الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الريفى .

اشراف الدكتورة هدى مجاهد

كتب التقرير الدكتور على ليلة

عرض ندوة
تحليل السياسات العامة فى مصر

ابراهيم عرفات(*)

جاء انعقاد ندوة «تحليل السياسيات العامة فى مصر» ضمن المشروع البحثى المتسع الذى يقوم به مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن «تحليل السياسات العامة» . وكان هذا المشروع البحثى قد بدأ منذ شهر نوفمبر ١٩٨٧ بالندوة الأولى التى عقدها المركز بالقاهرة والتى ناقشت عدد من الجوانب النظرية والفنية فى دراسة السياسات العامة . وتمثل هذه الندوة الحلقة الثانية من مشروع المركز وقد عالجت عدد من السياسات العامة فى مصر ، ولم يكن أهداف الأوراق المقدمة للندوة هو تحويل مضامين هذه السياسات والقوى التى تقف وراء صنعها وتنفيذها وتقييم أثارها ، بل كانت اجراء مسوح لأهم الدراسات العلمية السابقة فى كل مجال نوعى للسياسات العامة (سياسة اللامركزية ، الاسكان ، المواصلات ، الصحة ، الغذاء ، والتعليم) وذلك بقصد التعرف على التراث العلمى السابق فى الموضوع وما الذى ركز عليه وما الذى أغفله وذلك حتي تأتى المرحلة الثالثة من المشروع قوية متماسكة .

عقدت الندوة لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧ بالاسكندرية وحضرها ٢٥ مشارك مثلوا جهات علمية وبحثية مختلفة ، جاء فريق منهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وثان من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وثالث من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . كذلك فقد اشترك فى أعمال الندوة عالمان من الطيور انعربية المهاجرة ، فشارك الدكتور ايليا حريق استاذ العلوم السياسية بجامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية ، وايضا الدكتور بهجت قرنى من جامعة مونتريال بكندا .

(*) معيد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ويهتم هذا العرض بتقديم ملخصات وافية قدر الامكان عن الأوراق التى قدمت الى الندوة مع تحديد اهم الاتجاهات لتى دارت حولها مناقشات كل ورقة ثم تحديد أهم النتائج التى خلصت اليها أعمال هذه الحلقة العلمية .

مثلت الجلسة الأولى من أعمال الندوة المدخل التمهيدى لدراسة السياسات العامة المختلفة فى مصر ، فقدمت من خلالها أبحاث نجحت فى اثارة عدد من القضايا كما أن الهدف من إثارتها هو التعريف بموضوع وموضع دراسات السياسة العامة فى حقل العلوم السياسية فى مصر بصفة خاصة والوطن العربى بصفة عامة وعلاقة السياسات العامة بأهم متغيرين يهتم بهما التحليل السياسى وهما شكل النظام السياسى وعلاقته بالسياسة العامة ، وطبيعة الدولة فى مصر وحدود السياسات العامة .

وقدمت أمانى قنديل من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية جهودها خلال هذه الجلسة فى دراستين أعدتهما لتشرح بهما وتبين أين تقع السياسات العامة من اهتمام المصريين والعرب علماء ومؤسسات. فكانت ورقتها الأولى محاولة جادة للتعرف على وضع السياسات العامة فى الدول العربية مع التركيز على مصر ومدى اهتمام الدراسات العربية بهذا الفرع الجديد من فروع التحليل السياسى. وقد وضعت الباحثة ثلاثة مؤشرات لقياس هذا الاهتمام وهى : التدريس فى اقسام العلوم البحثية والبرامج البحثية للجامعات ، المؤتمرات والندوات ، والانتاج العلمى المنشور من مقالات وكتب . ووفقا للمؤشر الأول لم تجد الباحثة أى مقرر دراسة مستقل للسياسات العامة فى أى من اقسام العلوم السياسية فى مصر والوطن العربى سواء فى مرحلة البكالوريوس او مستوى الدراسات العليا ، كما لا يوجد برنامج بحثى خاص بالسياسات العامة داخل أقسام العلوم السياسية . ووفقا للمؤشر الثانى فالندرة هى السمة الغالبة وكذلك المؤشر الثالث ليس أفضل من سابقيه .

أما ما نشر من دراسات قليلة عن السياسيات العامة فيلاحظ عليها غلبة التركيز على مضمون السياسات أو تحليل آثارها ونتائجها مع اهمال طريقة صنعها ومن شارك فى ذلك ، وأن السياسة الاقتصادية قد حظيت بقدر اكبر من الاهتمام عن غيرها ، وأخيرا انه قد غاب عن هذه الدراسات بناء نموذج تحليلى للسياسات العامة فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . وطرحت الدراسة فكرة الاحتياجات

الأساسية للمواطن كمحاولة لجذب انتباه الباحثين الى هذا الفرع العلمى الجديد باعتبار أن اشباع هذه الاحتياجات هو الهدف الذى تسعى اليه كل السياسات العامة .

وفى ورقتها الثانية قدمت الباحثة دراسة مسحية للسياسات العامة التى اهتم بها أحد مراكز البحوث العلمية فى مصر وهو المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وحددتها فى سبع سياسات عامة هى على التوالى السياسات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الاعلامية ، الاسكان ، التعليمية ، الطاقة والبيئة، والسياسة التشريعية ومكافحة الجريمة . واستعرضت الباحثة عناوين عشرات البحوث فى هذا الصدد ويلاحظ أنها فى مجملها تركز على المضمون وليس على القوى التى تضع السياسة . كما انها ركزت على موضوعات جزئية محدودة .

وجاءت جهود السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام لتنصب على دراسة العلاقة بين النظام السياسى والسياسات العامة . واهتم بتحديد القوانين التى تحكم هذين المتغيرين فى النظم السياسية المختلفة (ليبرالية ، سلطوية ، وشمولية) ويقوم تصنيع هذه النظم على أساس تحديد العلاقة بين المجالين العام والخاص والى أى مدى تتدخل الدولة فى شئون المجتمع . وتبعا لذلك فان النظم الشمولية بحكم انها الأكثر تدخلا فى المجتمع ، فان مجال السياسات العامة فيها يصبح واسعا ويخالفها فى ذلك النظم الليبرالية . وعلى الرغم من ان لكل نظم ايديولوجيته التى ترسم نموذجا محددا للسياسات العامة ، إلا انه يلاحظ ان بعض هذه السياسات يأتى مخالفا للأيديولوجية ومثال ذلك التشريعات الاجتماعية التى اصدرها بسمارك فى المانيا والتى اعطت للعمال حقوق جديدة لم تكن لتمنح لهم من حيث ما يجب ان يكون فى ظل اعتبارات الايديولوجية الرأسمالية .

أما ايليا حريق فقدم بحثا عن العلاقة بين طبيعة الدولة فى مصر وحدود السياسات العامة أشار فيه بداية الى عدد من القواعد العامة التى تنطبق على الدّولة المصرية فى عهودها المختلفة . فيلاحظ ان مشاريع الدولة المصرية وأهدافها كانت طموحة للغاية ولكن لم يتوافر لهذا الطموح الامكانيات اللازمة ، والنتيجة هى اضطراب واخفاق كثير من السياسات ويفسر الباحث حدود السياسات العامة فى مصر من خلال تكييفه للدولة المصرية على انها دولة رعوية Patron State تقوم بدور ربة

العمل وتعيل المجتمع ، فيقع عليها بالرغم من نقص مواردها حمل اعباء المجتمع مما جعل الأخير دوما يحمل الدولة إخفاق سياساتها لأنها فى اعتقاده هى المسئولة دوما عن هذه السياسات . ويحدد البحث اوجه تأثير طبيعة الدولة الرعوية فى مصر على نجاح أو فشل السياسات العامة على النحو التالى :

١ - الدولة الرعوية فى بلدان العالم الثالث أقل قدرة على إعالة مواطنيها مقارنة بالدول المتقدمة وبالرغم من ذلك فهى تلزم نفسها بمسئوليات جسام تؤثر على الاداء النهائى لسياساتها العامة .

٢ - بما ان الدولة الرعوية دولة مسرفة بطبيعتها فان مواطنيها مسرفون كذلك ، ولذلك تعجز الدولة عن تنشيط الانتاج وتصحيح الخلل فى السياسات العامة المختلفة .

٣ - الدولة الرعوية لها سلطتها القوية على الافراد وهذه القوة فى حد ذاتها عبء عليها إذ أن فشل الدولة فى تحقيق اهداف سياسة ما سوف يؤدى الى انقلاب المجتمع عليها .

دارت المناقشات حول هذه الأوراق فى عدد من المحاور تتمثل فى الاهتمام بموضوع السياسات العامة الشاذة عن النهج المعتاد ورأى المشاركون ان هذه السياسات الخارجة لا يجب ان تفسر بأنها خروج على الايديولوجية وانما قد تأتى كتعميق وكتقوية لها فى ظل اعتبارات خاصة مثل موقف الأزمة الذى يفرض التعامل مع الأمور من زاوية واقعية اكثر منها ايديولوجية ومن ثم اتخاذ سياسات مغايرة لما تنص عليه روح العقيدة واهتم جانب من الحضور بالاشارة الى ان تصنيف النظم الى شمولية وسلطوية وليبرالية لا يعنى ان الدول الداخلة فى احدها (الدول ذات النظم الشمولية مثلا) تتخذ نفس السياسات العامة ، فالاتحاد السوفييتى كنموذج شمولى تختلف سياساته العامة عن تلك التى فى الصين كدولة تعبر عن نفس النموذج . فالنظم السياسية المتشابهة يمكن ان تنتج سياسات عامة مختلفة .

ومع بداية الجلسة الثانية من اعمال الندوة بدأ تقديم دراسات عن عدد من السياسات العامة بدأها السيد عبد المطلب غانم من جامعة القاهرة ببحث عن «سياسة اللامركزية فى مصر» سعى فيها الى تحديد أهم الدراسات التى تناولت سياسة

اللامركزية وقسمها الى دراسات تناولت سياسة اللامركزية على المستوى الكلى واخرى تناولت سياسات جزئية للامركزية . استهدف النوع الأول من الدراسات تقييم تجربة اللامركزية فى الوحدات المحلية واستهدفت الثانية دراسة سياسة توصيل الخدمات المحلية وحجم انتشارها ودراسة سياسة المشروعات المدرة لايراد وتتعلق بدور الوحدات المحلية فى خلق عدد من المشروعات الانتاجية وكذلك دراسة سياسة الموارد المحلية (المالية والبشرية) وتستهدف توضيح نظام التمويل المحلى فى مصر . وركز الباحث من خلال ما عرضه من دراسات على توضيح المجالات المهملة فى بحث سياسة اللامركزية فى مصر وحددها فى: دور الهيئات الاجنبية فى سياسة اللامركزية فى مصر ، قياس الاداء الحكومى فى سياسة اللامركزية ، نظام المحافظين فى مصر ، سياسة الموارد المحلية ، وسياسة المشروعات المدرة لايراد .

واهتم المتناقشون بعدد من الموضوعات تمثلت فى التأكيد على ضرورة مراجعة مفهوم اللامركزية وهل هى سياسة عامة للدولة أم انها الاطار العام أو البيئة التى تعمل فيها عدد من السياسات ، تحديد علاقة اللامركزية بتطور الديمقراطية وبقدرتها على اتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية ، النظر الى المركزية على أساس أنهما شكلان من أشكال تقسيم السلطة فى الدولة تترتب على كل منهما نتائج مختلفة ومن ثم يجب تحديد لماذا تركز مصر على مفهوم اللامركزية فى حين انها عاشت فى ظل الدولة المركزية أقوى مراحل تاريخها كذلك اهتمت المناقشات بالاشارة الى ذلك الاهتمام الذى توليه الهيئات الاجنبية بتدعيم اللامركزية فى مصر وإدراكه على ضوء رغبة هذه الهيئات فى تسهيل مهمة الاختراق والتغلغل فى البنية الاجتماعية المصرية .

وعن موضوع «السياسة العامة فى مجال الاسكان» تحدثت نجوى ابراهيم محمود ، فأوضحت فيه محورية قضية الاسكان وشدة تأثيرها على النظام السياسى بأكمله من حيث قدرته على الأداء ومن حيث شرعيته واستعرضت مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت سياسة الاسكان وقسمتها الى دراسات تتصل بالسياسات العامة ككل وبها اشارات عن سياسة الاسكان ، دراسات تتصل مباشرة بسياسة الاسكان ، دراسات تتعلق بالاطار السياسى والاقتصادى لقضية الاسكان ،

دراسات عالجت السياسة الاسكانية كقضية سياسية ، ودراسات عالجت الأثار السياسية لسياسة الاسكان .

وقد لاحظت الباحثة ان معظم هذه الدراسات قد اهتمت بالاسكان الحضرى وأهملت الى حد كبير الاسكان الريفى ، كما أنها قد اهتمت بالاسكان الرسمى (العام - الخاص - التعاونى) ولم تعط اشكال الاسكان غير الرسمى والعشوائى الاهتمام الكافى . كذلك فأغلب هذه الدراسات ركزت على الزوايا الاقتصادية فى معالجة موضوع الاسكان ولم تهتم بالجوانب السياسية من حيث القوى الضاغطة التى تقف وراء تفسير السياسة والتفاعل بين القوى الرسمية وغير الرسمية حول صنع السياسة الاسكانية .

وناقش المشاركون عدد من القضايا التى تثار بصدد سياسة الاسكان فى مصر منها النظر الى ازمة الاسكان على ضوء مقارنتها بأزمات مماثلة فى الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتى أو فى دول اخرى تعانى من أزمة مماثلة لمعرفة كيف عالجت تلك الدول هذا الموضوع . كما أشارت بعض الآراء الى أهمية تناول الآثار الاجتماعية التى تسببها أزمة الاسكان مثل تأثيرها على ازدحام البيت الواحد بأجيال متعددة وما يمكن ان يؤدى إليه ذلك من تسريع عملية الصدام الجيلى والاحتكاك الاجتماعى . وأخذ موضوع قوى الضغط وتأثيرها على صنع سياسة الاسكان حيزا من اهتمام المشاركين وأشار البعض الى تأثير تلك القوى على تأخير قيام مدن جديدة وارتباطا بذلك ناقش البعض اقتحام القوى الاسلامية مجال الاسكان فى مصر وعلاقة ذلك بعملية الضغوط التى تمارسها القوى الاجتماعية . وأثار النقاش أيضا علاقة الاسكان بفقدان البناء فى مصر لخصائص الطراز العربى الاسلامى وهو ما يعتبر مظهرا على وجود ازمة حضارية عميقة .

...

أما عن «سياسة المواصلات فى مصر» جاءت ورقة جهاد عودة من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لتقدم مسحا وافيا عن الدراسات السابقة والتى تناولت هذه السياسة وانتقل بعد ذلك الى تحديد اهم القضايا التى اثارتها هذه الدراسات ثم القضايا التى أغفلتها . ومن أمثلة الموضوعات التى عالجتها هذه الدراسات : الخلفية التاريخية لتطور قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، اشكال

النقل فى مصر من حيث التوزيع والكثافة والحركة ، تنظيم الدولة لعملية النقل السطحى ، عملية الاستثمار فى بناء الطرق الواسعة الكبرى Highways فى مصر . وما اغفلته هذه الدراسات هو أنها تعاملت مع سياسة النقل والمواصلات فى مصر من زاوية ادارية تنظيمية ومن منظور تحليل العوائد الاقتصادية لاشكال النقل المتباينة . وحدد الباحث مجموعة اعتبارات يجب على ضوءها ان يجرى أى بحث مستقبلى لسياسة النقل والمواصلات فى مصر وهذه الاعتبارات هى ان مصر بلد نامى يعيش فى مرحلة تغير اجتماعى ويمر بمرحلة متواصلة من التحديث ، كل ذلك فى ظل بيئة تتسم بندرة شديدة فى الموارد . وترى الورقة ان هذه الدراسات المستقبلية يجب ان تركز على الابعاد السياسية مثل تأثير عملية الصراع الاجتماعى وتنافس قوى الضغط على خروج سياسة بعينها دون غيرها لتنظيم قطاع النقل ، ودراسة حدود تدخل الحكومة فى عملية النقل والموصلات والى أى حد يتصارع القطاع الخاص والعام فى عملية النقل او يتكاملان .

ونجحت الورقة فى اثارة العديد من التساؤلات والأفكار تركزت حول ما يلى :

– أهمية دراسة عدد من لاسياسات المترابطة بسياسة النقل والمواصلات مثل سياسة الرسوم الضريبية التى تفرض على الطرق والمركبات .

– الأبعاد الاجتماعية لعملية النقل فى مصر وكيف تغيرت قيم المواطن المصرى فى تفضيل وسائل دون غيرها وما هى وسيلة النقل الأكثر تمشيا مع طبيعة المجتمع المصرى وكيف يمكن توجيه المجتمع الى استخدامها .

– الأبعاد الأمنية لقضية النقل والمواصلات ، فخطوط المواصلات فى مصر هى بمثابة أعصاب للنظام السياسى ، وأى تهديد تتعرض له خطوط النقل يمثل تهديدا للنظام بأكمله . وعلى هذا الأساس يجب معالجة قضايا النقل والمواصلات فى مصر من منظور الأمن القومى والاستراتيجية العليا للدولة .

– تحديد علاقة التكنولوجيا بأزمة النقل والمواصلات فى مصر والى أى مدى يمكن الاعتماد على الأساليب التقليدية العضلية (البشرية والحيوانية) كوسيلة للنقل ولتمهيد الطرق خاصة على ضوء الكثافة السكانية العالية مثلما تفعل دولا متطورة

كالهند إذ تمتلك تكنولوجيا متقدمة ولكنها لا تزال تسهب فى الاعتماد على وسائل النقل التقليدية .

– أهمية دراسة حجم الاستثمارات التى تخصصها سياسة النقل لخدمة الحضر والريف لتوضيح إلى أين تتجه أولويات الدولة.

وعن مجال «السياسة الصحية فى مصر» قدمت هبة نصار من كلية الاقتصاد ورقتها التى عرضت فيها للدراسات التى عالجت قضايا الصحة فى مصر وما الذى اهتمت به هذه الدراسات وما الذى لم تتناوله . وقسمت هذه الدراسات الى سبع مجموعات من الدراسات . الأولى اهتمت بدراسة النظام القائم لتوفير الخدمات الصحية وتركز هذه الدراسات على هيكل التنظيم الادارى والمؤسسات الموكول اليها القيام بالخدمة الصحية فى البلاد . والمجموعة الثانية تهتم بدراسة المشكلات الصحية الخاصة بالسكان فى مصر فى الريف والحضر والمجموعة الثالثة تدرس السياسات الصحية من حيث أهدافها ودور الهيئات المسئولة عن عملية صنع السياسة الصحية فى مصر ، والمجموعة الرابعة عالجت الخطط الصحية فى مصر والعوامل التى تحكم هذه الخطط، أما المجموعة الخامسة فركزت على تحليل البرامج الصحية المطبقة فى مصر وخاصة على الريف وذلك من خلال عدد من البحوث الميدانية على عينات من القرى المصرية ، والمجموعة السادسة تدرس تأثير العوامل المادية والبشرية فى البرامج والخطط الصحية ، وأخيرا تعالج المجموعة السابعة من الدراسات النتائج والآثار التى ترتبت على السياسة والبرامج الصحية .

وتتلخص الموضوعات التى تثيرها كل هذه المجموعات البحثية فيما يلى : تحديد دور نقابة الأطباء فى رسم السياسة الصحية فى مصر ، دراسة اسلوب العلاج الاقتصادى فى المستشفيات واتاحة الفرصة للوحدات العامة للقيام بدورها فى توفر الرعاية الصحية ، دراسة العلاقة بين الرعاية الصحية وارتفاع المستوى الصحى للأفراد ومن ثم ازدياد الانتاجية ، الاهتمام بدور الجماعات الاسلامية والدينية بصفة عامة فى توفير الرعاية الصحية .

اما المحاور التى دارت حولها المناقشات فتتمثل فى :

– وجوب تحديد السياسات العامة فى مصر ومنها السياسة الصحية كما تراها الدولة ، وما هى المجالات التى تلزم الدولة نفسها بالعمل فيها دون غيرها .

– الاتساع الحديث فى مفهوم السياسة الصحية لينتقل من مجرد رعاية المواطن إلى حماية البيئة بأكملها.

– دور السياسة الصحية فى مصر فى تشجيع واحياء الأساليب العلاجية القديمة والفعالة مثل استخدام الاعشاب او اعداد كوادر مدربة فى المحليات أعلى من خبرة الممرض وأقل من خبرة الطبيب وتتناسب مع ظروف القرى المصرية كما فعلت الصين مثلا .

– فهم العلاقة بين الادارة والخدمات الصحية فى مصر ، فكثير من سلبيات الخدمات الصحية فى مصر لا تعود الى نقص هذه الخدمات وانما الى أسباب ادارية تحول دون سرعة إيصال الخدمات الصحية الى من يحتاجها .

– دراسة اسهام القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى فى مجال السياسة الصحية ومقارنتها وتحديد مواطن فعالية كلا منها .

– دراسة سبل تحسين الخدمات الصحية فى مصر وهل ان يكون ذلك من خلال اضافة موارد جديدة للخدمات الصحية أم من خلال ترشيد الموارد الموجودة فعلا .

أما عن «سياسة الغذاء فى مصر» فجاءت ورقة منى البرادعى من كلية الاقتصاد لتقدم تحليلا عن أهم أبعاد هذه السياسة والدراسات التى تناولتها . وحددت الورقة الأبعاد التالية والتى تناولتها دراسات سياسة الغذاء فى مصر .

أولا : تحليل الوضع الغذائى أو الحالة الغذائية ويقصد بها حصول أو عدم حصول المواطن على مختلف انواع الغذاء الضرورى ويتم تحليل ذلك من خلال تحديد التطور الكمى لنصيب الفرد من الغذاء والتطور النوعى له وانعكاس هذا الوضع الغذائى على الحالة الصحية العامة للسكان . كذلك تثير دراسة الوضع الغذائى فى مصر علاقة الحالة الغذائية بالفقر وتوزيع الدخل وعلاقتها بموضوع الدعم على السلع الغذائية ومن ثم علاقة الوضع الغذائى بالتنمية الاقتصادية .

ثانيا : دراسة الفجوة الغذائية وتدور الدراسات بصددها حول كيفية سد السياسات العامة للغذاء تلك الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه ،

وتتعرض هذه الدراسات لتطور الفجوة الغذائية فى مصر وحدود الاكتفاء الذاتى وأهم الاتجاهات المتوقعة بالنسبة لها وهل ستتسع أم ستضيق وتحديد أسباب تلك الفجوة والآثار الى تحدثها على مصر سياسيا واقتصاديا .

ثالثا : تحليل سياسة الأمن الغذائى ، وهنا تهتم الدراسات بقياس قدرة الدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب .

وتلاحظ الورقة على هذه الدراسات انها وان اهتمت بقياس حجم المشكلة الغذائية ومؤشرات تطورها إلا انها لم تهتم كثيرا بدراسة السياسة التى تتبعها الدولة فى مجال الغذاء ، كما ان معظم هذه الدراسات قد تناولت جانب واحد من تلك الأزمة وهو الجانب الخاص بالفجوة الغذائية .

وارتكز الحوار بين المساهمين بالمناقشة حول ما قدمته الورقة على المحاور التالية :

- ضرورة تحديد علاقة التكنولوجيا بأزمة الغذاء فى مصر وكيف أن إدخال الميكنة الحديثة فى مصر قد قللت من انتاجية الارض وما هى التوليفة المعقولة بين التكنولوجيا الحديثة وأساليب الانتاج التقليدية التى تتيح غلة انتاجية أعلى للفدان .

- ربطت بعض الاتجاهات بين العوامل الخارجية وصنع السياسة الغذائية فى مصر وكيف تؤثر سياسات الدول العظمى والشركات دولية النشاط فى مفاقمة الأزمة الغذائية .

- ضرورة تحديد كيفية النظر الى الكتلة البشرية فى مصر وهل هى عائق امام التنمية اذ تستهلك معدلات غذائية اعلى أم انها تمثل موردا انتاجيا للغذاء .

- تحديد علاقة الدولة بالمواطنين بصدد موضوع الغذاء ، ولماذا تتمسك الدولة على الرغم من ندرة مواردها باطعام المواطن وهل فى ذلك أية مضامين تحكمية تريد الدولة ان تمارسها باستمرار على المواطن أو ان تشعره فى لحظات محددة بنوع من التوتر يجعله يلجأ دوما اليها ؟

وأتت ورقة «السياسة التعليمية فى مصر» والتى قدمتها أمانى قنديل كآخر أوراق الندوه ، عرضت فيها لأهم الدراسات السابقة عن السياسة التعليمية وحددت أهم القضايا التى أغفلتها هذه الدراسات .

وبالنسبة للدراسات السابقة فقد صنفتها الى مجموعتين ، الأولى تتناول مجالات

الاهتمام فى السياسة التعليمية من حيث المنهج والمضمون وتتمثل بؤرة تركيز هذه الدراسات على تناول البعد التاريخى لتطور قضايا التعليم فى مصر ، الأبعاد التربوية للتعليم ، وتحليل العلاقة الشاملة بين التعليم والمجتمع ودراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية للتعليم .

أما المجموعة الثانية فتتناول اهتمام المؤسسات البحثية بالسياسة التعليمية فعرضت لاسهامات المركز القومى للبحوث التربوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، معهد التخطيط القومى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمجالس القومية المتخصصة .

أما بالنسبة للموضوعات المهملة فى تحليل السياسة التعليمية فتتمثل فى موضوعات تطرح العلاقة بين النظام السياسى والسياسة التعليمية ، موضوعات تتعلق بدور القوى الرسمية وغير الرسمية فى صنع السياسة التعليمية ، موضوعات تتعلق بادارة وتنفيذ السياسة التعليمة ، وأخيرا موضوعات تتعلق بعلامة مؤسسات التعليم المدنى والعسكرى والدينى ببعضها البعض وعلاقتها بنظام التعليم ككل .

ويتمثل أهم ما أبداه المشاركون فى الندوة من مناقشات فى الأبعاد التالية :

– ضرورة دراسة العائد الاقتصادى والعائد الاجتماعى للتعليم ، فاذا كان العائد الاقتصادى أقل من الاستثمارات المخصصة له ، إلا أن العائد الاجتماعى من تثقيف وتوعية للمواطنين يعد حقيقة لا يمكن ان تقيسها العوائد المحاسبية .

– دراسة أولويات السياسة التعليمية فى مصر وتحديد الأهداف التى تبتغى تحقيقها .

– دراسة دور المعونات الأجنبية فى رسم بعض أولويات سياسة التعليم وتأثيرها على النتائج النهائية لعملية التعليم .

– دراسة العلاقات التبادلية بين أنواع التعليم (الفنى ، المدنى ، الدينى ، والعسكرى) .

ان الهدف من العرض السابق لمجموعة البحوث التى قدمت للندوة والمناقشات التى أثيرت بصددها هو تقديم وعرض ذلك السياق الذى يفكر فيه القائمون على هذا المشروع البحثى . فمن خلال هذه الندوة العلمية اتضحت مجموعة من الموضوعات الهامة فى اطار تحليل السياسات العامة فى مصر والتى تمثل الخطوة الثالثة والمقبلة من عمل مركز البحوث والدراسات السياسية . وتتجلى هذه الموضوعات كما حددها

على الين هلال مدير المركز فى :

١ - إدارة السياسة العامة وتنفيذها .

٢ - دور المكون الخارجى فى تصميم السياسة العامة وتنفيذها .

٣ - دور القطاع الخاص فى السياسات العامة .

٤ - دور القطاع التعاونى المشترك فى السياسة العامة .

٥ - علاقة جماعات المصالح بالسياسات العامة .

٦ - دور التكنولوجيا فى تنفيذ السياسة العامة .

٧ - علاقة الرأى العام بالسياسة العامة .

إن واحدة من حسنات هذا اللقاء العلمى تتمثل فى امكانية جمع عدد من المراكز البحثية فى مصر دراسة مشروع واحد له أهداف علمية و عملية على حد سواء . فمن ناحية نجحت الندوة فى جمع ثلاثة مراكز علمية لها وزنها فى المجتمع العلمى فى مصر وهى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. وهذا الجمع الحاشد يمتلك القدرة على تسخير كل طاقاته لاتمام مشروع علمى على هذا المستوى .

ومن ناحية ثانية فهدف هذا المشروع علميا هو تطوير الفهم الأكاديمى لمشكلات مصر واحتياجاتها وعمليا ايصال الملاحظات والنتائج الوصول اليها الى صنع القرار .

فالسياسات العامة إذا جاز القول هى التخطيط للمستقبل ، ولا تخطيط للمستقبل بغير وقوف على الماضى وتدبر للحاضر . وبين التخطيط للمستقبل وتدبر دروس الماضى وعبر الحاضر تبدو الفرصة متاحة لتوثيق الصلة بين جهاز صنع السياسة فى مصر والأجهزة العلمية والبحثية المختصة .

المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر
القاهرة ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٨

أحمد سعد جلال(*)

عقدت الجمعية المصرية للدراسات النفسية المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٨ بكلية الآداب، جامعة عين شمس ونلخص أعمال المؤتمر فيما يلى :

اليوم الأول ٢٥ يناير ١٩٨٨ :

بدأ المؤتمر بجلسة إفتتاحية حيث قام محمد محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس بإلقاء كلمة رحب فيها بالجمعية المصرية للدراسات النفسية وأشاد بجهودها فى عقد مؤتمرات علمية على مستوى عال اختتمتها هذا العام بالمؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر. وتلاه عبد العزيز نوار عميد كلية الآداب جامعة عين شمس بكلمة ترحيب وتأييد للجمعية المصرية للدراسات النفسية، ثم ألقى سمير نعيم وكيل الكلية كلمة أشاد فيها بجهود الجمعية المصرية للدراسات النفسية ودعاها إلى عقد مؤتمر آخر تخصص فيه أعمال رواد علم النفس فى مصر .

واختتم فؤاد أبو حطب رئيس الجمعية المصرية للدراسات النفسية بكلمة شكر فيها رئيس جامعة عين شمس وعميد كلية الآداب على إستضافة الجمعية المصرية للدراسات النفسية والتى يمر اليوم أربعون عاما على إنشائها حيث أنشئت من ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٨ وكانت برئاسة عبد العزيز القوصى.

بعد ذلك بدأ المؤتمر جدول اعماله الذى يشمل عروضا للبحوث فى مجالات

---

* باحث ، قسم بحوث وإستطلاعات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

علم النفس المختلفة، تتخللها ندوات مفتوحة للمناقشة بين القائمين بهذه الابحاث وبين المهتمين عموما بعلم النفس .

وقد بدأت الجمعية سلسلة أعمالها فى اليوم الأول للمؤتمر كالآتى :

(١) ندوة عن « علم النفس فى مصر » :

رأس الندوة فؤاد أبو حطب

وقد بدأ حامد عبد السلام زهران بكلمة تأبين للمرحومة هدى عبد الحميد براده وأوضح بإيجاز بيان بإنجازاتها العلمية وبتاريخها العلمى .

ثم شملت الندوة بحثان هما :

أ - « الاعتبارات الاخلاقية فى الدراسات النفسية فى مصر »:

إعداد: مصطفى سويف

ويخلص من هذا البحث إلى ما يلى :

١ - ان الكفاءة العلمية للباحثين مسألة إخلاقية، إلى جانب كونها مسألة أكاديمية .
٢ - ان المسئولية الاخلاقية تنشأ إزاءها بمجرد أن يعى الباحث نفسه كباحث .
٣ - ان هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية مقارنين بزملائهم من المجتمعات المتقدمة .

والوجه الأخلاقى للمسئولية فى عملية الممارسة للبحث العلمى يظهر فى جميع المراحل الكبرى لمهمة إجراء البحث العلمى، فى إختيار مشكلة الدراسة وفى وضع التصميم لهذه الدراسة بكل ما يتضمنه التصميم من خطوات تفصيلية، وفى تفسير النتائج، والتعليق عليها، وفى كتابة تقرير البحث ونشره .

ب - « نحو علم نفس مصرى » :

إعداد: فؤاد أبو حطب :

وقدم فؤاد أبو حطب مقدمة حول علم النفس المصرى، حيث أنه كلف مع محموعة من الباحثين بإجراء دراسة مسمية تقويمية للبحوث التربوية والنفسية منذ

الثلاثينيات. وقد أمكن تعريف البحث التربوى والنفسى فى مصر على أنه « كل تقرير علمى يتناول مشكلة تنتمى إلى الميدان التربوى أو النفسى فى إطار الثقافة المصرية » وكانت أقل الجوانب حظاً من الاهتمام فى علم النفس المصرى ما يتصل ببناء النماذج النظرية. ولذا فالدراسة تعرض نموذجا مصريا نظريا ظهرت بذوره فى أوائل الستينيات ثم نشر لأول مرة فى اوائل السبعينيات . وهو نموذج جديد للعلميات المصرفية فى ضوء مفهوم المعلومات واعتبار فئاته ومقاييسه تنتمى إلى متغيرات التحكم (أو المتغيرات المستقلة) ومفهوم (الحل) واعتبار مقاييسه وفئاته تنتمى إلى متغيرات التنفيذ (أو المتغيرات التابعة) . ومعنى ذلك أن العملية المصرفية (وهى جوهر القدرة العقلية) لا يمكن إستنتاجها ملائما من المتغيرات التابعة وحدها كما فعل السيكومتريون أصحاب منهج التحليل العاملى التقليدى ؛ كذلك لا يفيد كثيرا التفاعل البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة على النحو الذى يفترضه المنهج التجريبى ومنهج تجهيز المعلومات .

وفيما يلى الأبعاد الأربعة المقترحة للنموذج المصرى :

البعد الأول : متغيرات الأحكام القبلية ويشمل :

١- جدة المعلومات ٢- تكرار المعلومات ٣- مألوفية المعلومات

البعد الثانى : متغيرات المعلومات (التحكم) ويشمل :

١- نوع المعلومات ٢- مستوى المعلومات ٣- طريقة العرض
٤- مقدار المعلومات

البعد الثالث : متغيرات الاستجابة (التنفيذ) ويشمل :

١- طريقة التعبير ٢- وجهة الحل ٣- البارامترات المقيسة

البعد الرابع : المتغيرات البعدية ويشمل :

١- السلوك المصاحب ٢- نوع محك الحكم ٣- مستوى الحكم

(٢) ندوة عن « بحوث فى علم النفس المعرفى »

رأس الندوة سيد عثمان

وقدمت فى هذه الندوة البحوث التالية :

أ - « الفروق الارتقائية فى أداء الأطفال على الرسم الموجه والرسم الحر » (دراسة ارتقائية على الأطفال ما بين سن ٣ - ١٢ سنة »

إعداد: شاكر عبد الحميد :

يحاول البحث المقارنة بين أداء الأطفال فى المدى العمرى من ٣ - ١٢ سنة على بعض مهارات الرسم الموجه والرسم الحر من أجل معرفة بعض الفروق الارتقائية فى أداءات الاطفال عند كل مرحلة عمرية مع اختلاف التعليمات وعبر العمر وقد استخدمت تعليمات خاصة مبسطة للرسم الموجه والرسم الحر وطبقت على عينة بلغت ١١٩١ طفلا ما بين سن ٣ - ١٢ سنة، وتم تحليل رسومات الأطفال فى الحالتين وفقا لأربعة عشر متغيرا هى على التوالى : عدد الألوان - كثافة - عدد الأشكال - هندسيو الخطوط - تسمية الشكل - إكتمال الأشكال - إدراك النسب - إدراك التفاصيل - تناسب الأسم والشكل - إدراك الذات - تكرار الأشكال - التسطيح - الشفافية - إدراك البعيد والقريب ، وقد تم إختيار هذه المتغيرات بناء على مناسبتها لتحليل الأداء الفنى للأطفال بشكل عام وبعد حساب دلالات الفروق بين متوسطات الأطفال على الرسم الموجه والرسم الحر أظهرت النتائج تفوق الرسم الحر على الرسم الموجه بشكل عام عند كافة الأعمار، كما أظهرت النتائج أن الفروق بين أداء الأطفال على الرسم الحر والرسم الموجه لا تكون كبيرة فى الأعمار الصغيرة (سن ٣ - ٥) لكنها تتزايد بعد ذلك إلى حد كبير ثم تميل إلى التقارب مرة أخرى فى أعمار متأخرة (مابعد سن ١٢ سنة) والنتائج بشكل عام تؤكد أهمية التزاوج ما بين لغة الشكل (الصورة) واللغة اللفظية (المنطوقة أوالمكتوبة) فى الوصول إلى نتائج تربوية وتعليمية أكثر فاعلية .

ب – « دراسة عاملية للفروق بين الجنسين فى القدرات الابداعية لدى مجموعتين من طلاب جامعة الكويت »

إعداد: حسن احمد عيسى :

يهدف البحث لاعادة دراسة ظاهرة الفروق بين الجنسين فى القدرات الابداعية بواسطة عدة إختبارات تقيس القدرات الاساسية التى تسهم فى انتاج السلوك الابداعى، بإستخدام طريقة التحليل العاملى . وتم إستخدام أحد عشر مقياسا وذلك حتى يمثل كل عامل من عوامل الابداع الرئيسية بثلاث مقاييس على الاقل ، وقد أشتقت هذه المقاييس من أربعة إختبارات متنوعة من الابداع ، بعضها يعتمد على إستجابة لفظية ، وبعضها الآخر يعتمد على الاستجابة لمثيرات شكلية بإنتاج أو رسم عدد كبير ومتنوع من الأشكال بإستخدام مجموعة من الدوائر أو الخطوط التى تمثل مادة الاختبار أو بنوده .

وقد وضع الباحث فروض البحث التالية :

الفرض الأول :

« لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعات الكويت فى القدرات الابداعية الأساسية ».

الفروض الفرعية :

١- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت فى الطلاقة الفكرية
٢- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت فى المرونة التلقائية
٣- لا توجد فروق جوهرية بين طلبة وطالبات جامعة الكويت فى الاصالة

العينة :

تتكون من مجموعتين من طلاب جامعة الكويت ، ١٣٤ طالبا، ١٥١ طالبة وقد تراوحت أعمارهم ما بين ١٩ سنة ، ٣٣ سنة

أدوات البحث :

إختبارات القدرات الابداعية وتشمل :

أ – المقاييس اللفظية (المترتبات – عناوين القصص)

ب – المقاييس الشكلية (إختبار الخطوط – إختبار الدوائر)

خطة التحليل الاحصائى :

١ – إختبار (ت) للدلالة الاحصائية لبيان دلالة الفروق بين متوسطات مجموعتى الذكور والاناث على متغيرات الابداع.

٢ – التحليل العاملى لبيان طبيعة البناء العاملى للعوامل التى تمثل القدرة الابداعية.

النتائج ومناقشتها :

١ – تأكدت الفروق فى صالح الذكور فى مقياسين من بين ثلاثة مقاييس للاصالة وفى مقياس واحد للطلاقة ومقياس واحد للمرونة .

٢ – بالنسبة لنتائج التحليل العاملى ، فتبين ان العامل الأول هو العامل العام للابداع والطلاقة والمرونة والاصالة . أما بالنسبة للاناث فإنه لا يحمل سوى ثلاثة تشبعات دالة وتشمل جميعها متغيرات الطلاقة مما يوضح تفوق الذكور عن الاناث فى الطلاقة والاصالة والمرونة . أما العامل الثانى فسنجد من تشبعاته فى عينة الذكور على متغيرات للابداع اللفظى هى الاصالة والطلاقة، بينما فى عينة الاناث تنحصر تشبعاته الدالة على متغيرات خاصة بالابداع الشكلى .

جـ – إستخدام فنية التعليم بالنمذجة فى اكتساب الاطفال المندفعين لاسلوب التروى المصرفى :

إعداد: حمدى على الفرماوى:

إستهدف هذا البحث الاجابة على سؤالين مؤداهما ما إذا كان يمكن جعل التلميذ المندفع معرفيا أكثر ترويا فى أداءه المعرفى، وما إذا كان هناك فروقاً بين البنين والبنات من حيث قابليتهم لهذا التغيير . ولقد كانت هناك محاولات سابقة فى هذا الميدان كشفت عن نجاح جزئى ، تمثل فى زيادة الكمون فقط دون إختزال عدد الأخطاء، ولقد استعرضت هذا البحث هذه المحاولات، مع ما يمكن الافادة منه فى

المحاولة الحالية التى استخدم فيها أسلوب النمذجة وفقا لنظرية التعلم عند باندورا (تعلم بالتشكيل معه العبارات الحثية). هذا وقد استخدم اختبار تزاوج الاشكال المألوفة فى التطبيق القبلى والبعدى لقياس أسلوب الاندفاع المعرفى .

وقد أشارت النتائج إلى أن برنامج (التعلم بالنمذجة) قد نجح من تعديل سلوك المندفعين بمضى زيادة فى زمن الكون واختزال فى عدد الأخطاء بصورة واضحة. وأن البنين كانوا أكثر ترويا منه عند البنات .

ان نتائج البحث تدلل على إمكانية تعديل بعض السلوكيات غير المرغوبة ، ذلك بإستخدام إجراءات تربوية بسيطة من السهل تطبيقها فى مدارسنا ومؤسساتنا التى تتعامل مع الأطفال. وبوجه خاص فإن تغيير سلوك الاندفاع الى التروى عند الاطفال يمثل بلا شك قيمة تربوية هامة، ذلك من منطلق أن التروى كأسلوب معرفى يساعد التلميذ فى الاكتساب والادراك الصحيح للمعلومات والقائم على التأمل والفهم ويبعد به عن مجرد حفظ مجموعة من الحقائق الصماء . بالاضافة إلى ذلك فإن إسلوب التروى فى التعامل مع المعلومات قد يكون سببا للتفكير الحر والابتكار. وهذا هو هدف أى نظام تعليمى ناجح .

د – « أثر انواع التأهب بالتعليمات فى الابتكار الشكلى » :

إعداد: أحمد محمد حسن صالح:

هدف البحث :

معرفة الأثر الفارق لنوعى التأهب الجامد والتأهب المرن فى الابتكار الشكلى، كما يهدف إلى معرفة الأثر الفارق لنوعى التأهب الشائع والتأهب النادر فى الابتكار الشكلى والتعرف على الفروق الجنسية فى الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب المختلفة .

فروض البحث :

الفرض الأول : توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والاناث فى أبعاد الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب .

الفرض الثانى : التأهب المرن يؤدى إلى زيادة درجات المفحوصين فى مختلف ابعاد الابتكار الشكلى، بينما يؤدى التأهب الجامد فى الاتجاه العكسى .

الفرض الثالث : التأهب النادر يؤدى إلى زيادة درجات المفحوصين فى مختلف ابعاد الابتكار الشكلى ، بينما يؤدى التأهب الشائع فى الاتجاه العكسى .

عينة البحث :

تكونت العينة النهائية من ١١٨ من طلاب كلية التربية جامعة الاسكندرية – قسم الرياضيات. وقد تمثلت العينة من الجنسين (٦٨ ذكور ، ٥٠ إناث)، وتم توزيعهم على أربعة مجموعات بطريقة عشوائية وكان متوسط العمر الزمنى للعينة ٧ر٢٢ بإنحراف معيارى قدره ١٩ر٥.

أدوات البحث :

اختبار التفكير الابتكارى لتورانى ، الجزء الخاص باختبارات الاشكال المتكررة (النشاط الثالث) الصورة (أ) الخطوط المتوازية والصورة (ب) الدوائر .

نتائج البحث :

نتائج الفرض الأول : لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والاناث فى أبعاد الابتكار الشكلى داخل كل مجموعة من مجموعات التأهب .

نتائج الفرض الثانى : هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات طلاب مجموعة التأهب المرن ومتوسط درجات طلاب مجموعة التأهب الجامد فى عوامل الابتكار الشكلى ولصالح المجموعة الأولى .

نتائج الفرض الثالث : هناك فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات طلاب مجموعة من التأهب النادر ومتوسط درجات طلاب مجموعة التأهب الشائع فى عوامل الابتكار الشكلى ولصالح المجموعة الأولى ، ما عدا بعد الطلاقة الشكلية، فلم يكن هناك فروقاً بين المجموعتين .

اليوم الثانى الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٨٨

(١) ندوة عن « علم النفس والكفاية الانتاجية »

رأس هذه الندوة فرج عبد القادر طه

وشملت الندوة البحث التالى :

« دراسة أثر الضوضاء على بيئة العمل على بعض المتغيرات النفسية للعاملين بصالة حركة التلغراف الدولى - قطاع الاتصالات الدولية بمصر »

إعداد: غريب عبد الفتاح غريب:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الضوضاء فى بيئة عمل صالة حركة التلغراف الدولى بمصر على الحالة النفسية للعاملين وذلك كما يتضح من دراسة بعض المتغيرات النفسية . ولقد اختار الباحث ثلاث متغيرات نفسية كمؤشر على الحالة النفسية وهى القلق، مركز الضبط (خارجى - داخلى) ، والاكتئاب .

وتمت الدراسة على مجموعتين - مجموعة عادية الضوضاء ، مجموعة مرتفعة الضوضاء - وتكونت كل منهما من ٤٦ فرداً (٣٨ ذكور ، ٨ إناث) وقد تم إختيار المجموعتين عشوائيا من مجموعات العمل التى تنتمى اليها كل منهما .

واستخدم فى هذه الدراسة الأدوات التالية :

١ - جهاز معيارى لقياس مستوى الصوت .
٢ - مقياس حالة القلق .
٣ - مقياس القلق .
٤ - مقياس مركز الضبط .
٥ - مقياس الاكتئاب .

نتائج الدراسة :

١ - بالنسبة لمتغير القلق ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات مجموعتى الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة بإستخدام مقياس حالة القلق، فرقا

ليس له دلالة إحصائية ، بينما كان لهذا الفرق دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥ر٠ بإستخدام مقياس القلق .

٢ – بالنسبة لمتغير مركز الضبط ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات مجموعتى الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة ليس له دلالة إحصائية .

٣ – بالنسبة لمتغير الاكتئاب ، أوضحت النتائج أن الفرق بين متوسطات مجموعتى الضوضاء العادية والضوضاء المرتفعة على متغير الاكتئاب فرق دال إحصائيا .

وبهذا فإن نتائج الدراسة توضح أن الضوضاء فى بيئة العمل ليس لها تأثير ضار على الحالة النفسية للعاملين ممثلة فى المتغيرات النفسية التى تضمنتها الدراسة .

(٢) ندوة عن « علم النفس التربوى » :

رأس الندوة رمزية الغريب

وتم عرض البحوث التالية :

أ – « عادات الاستذكار ومشكلاته فى علاقته بالتفوق الدراسى » :

إعداد: سناء محمد سليمان

يهدف هذا البحث إلى التصرف على عادات الاستذكار ومشكلاته لدى الطلبة والطالبات المتفوقين فى التحصيل والعاديين .

وتكونت العينة من ٢٧٠ طالبا وطالبة من المتفوقين تحصيليا والعاديين واستخدمت الباحثة الأدوات الآتية :

١ – إستبيان مفتوح للتعرف على عادات الاستذكار، والمشكلات التى تعترض التحصيل الدراسى لدى الطلبة والطالبات .

٢ – مقياس عادات الاستذكار لطلبة وطالبات المرحلة الثانوية .

وقد عولجت إستجابات الطلبة والطالبات بإستخدام معامل الارتباط والنسبة التائية ومنهج التحليل المحتوى وذلك للتحقق من فروض البحث .

وبتحليل النتائج ظهر ما يأتى:

١ – توجد علاقة موجبة ودالة بين عادات الاستذكار وبين مستوى التحصيل الدراسى للطالب .

٢ – توجد فروق دالة بين المتفوقين والعاديين فى إختبار عادات الاستذكار .

٣ – توجد فروق دالة بين المتفوقات والعاديات فى إختبار عادات الاستذكار .

٤ – لا توجد فروق بين المتفوقات والمتفوقين فى عادات الاستذكار .

٥ – توجد فروق دالة بين العاديين والعاديات فى عادات الاستذكار لصالح العاديين .

٦ – توجد علاقة موجبة بين عادات الاستذكار للطلبة والطالبات وبين المستوى الثقافى الاجتماعى للأسرة .

٧ – أسفرت نتائج تحليل المحتوى عن أن المشكلات التى يعانى منها الطلبة والطالبات المتفوقون والعاديون والتى تعترض تحصيلهم الدراسى قد تركزت حول ثلاثة محاور هى : الأسرة ، المدرسة ، الطالب .

ب – « مشكلة الاستذكار كما تبدو فى رسوم وكتابات عينة من المراهقين » :

إعداد: مصطفى محمد عبد العزيز حسن:

هدف البحث :

الوقوف على أبعاد مشكلة « صعوبة الاستذكار » من خلال :

١ – رسوم المراهقين التى عبروا فيها عن مشكلة « صعوبة الاستذكار » .

٢ – كتابات المراهقين أنفسهم عن تعبيراتهم الفنية والتى تناولت جوانب ما رسموه .

أهمية البحث :

١ – الرسوم تضيف أبعاد جديدة وكثيرة عن مشكلة « صعوبة الاستذكار » إذا ما قارناها بالعلاقة التى يضعها المراهق أمام مشكلة من المشكلات التى تحتويها أى قائمة ، وكتابات المراهقين تعين الباحث فى التفسير الموضوعى للرسوم بعيدا عن عمليات الاسقاط .

٢ – دراسة خصائص رسوم المراهقين تعين على وضع المعايير الحقيقية للنمو الفنى لديهم .

عينة البحث :

أجرى هذا البحث على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية بلغ عددهم ١٢٨ تلميذ وتلميذة .

فروض البحث :

١ – وجود خصائص مميزة لرسوم المراهقين عند التعبير عن مشكلة « صعوبة الاستذكار ».

٢ – وجود أُبعاد أساسية وأخرى فرعية لمشكلة صعوبة الاستذكار تتضح من كتابات إلمراهقين عن رسومهم .

أدوات البحث :

١ – إستمارة موضوعات التربية الفنية .
٢ – إستمارة تحليل رسوم المراهقين .
٣ – أوراق وأدوات للرسم .

نتائج البحث :

١ – تميزت رسوم المراهقين بالمضمون الوضعى ونجح المراهق فى إيضاح الزمان والمكان ، كما تضمنت الرسوم شخصيات من الأفراد، وجاء الجنس الآخر فى الرسم كموضوعات عادية لا جنسية وظهرت البيئة حول الشخصية الأُساسية، وغالبا ما كانت البيئة منزلية، والتعبير مال الى الواقعية والبعد عن الزخارف .

٢ – توصل الباحث من تحليل مضمون كتابات المراهقين إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وراء مشكلة « صعوبة الاستذكار » وهى :

أ – المراهق نفسه.
ب – البيئة المنزلية المحيطة .
جـ – البيئة المدرسية للمراهق.

جـ – « أثر إستخدام الآلات الحاسبة اليدوية على التحصيل فى الرياضيات ونمو القدرة العددية لدى طلاب التعليم العام والمتوسط والثانوى » :

إعداد: فتحى مصطفى الزيات

فروض البحث :

الفرض الأول : يوجد ارتباط دال سالب بين درجات استخدام طلاب العينة للآلات الحاسبة اليدوية وبين درجاتهم على اختبار القدرة العددية .

الفرض الثانى : يوجد ارتباط دال سالب بين درجات استخدام طلاب العينة للآلات الحاسبة اليدوية وبين درجاتهم التحصيلية فى الرياضيات .

الفرض الثالث : تختلف متوسطات درجات طلاب العينة فى القدرة العددية بإختلاف متوسطات درجات إستخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض الرابع : تختلف متوسطات درجات تحصيل طلاب العينة فى الرياضيات بإختلاف متوسطات درجات إستخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض الخامس : تختلف متوسطات درجات طلاب العينة على فقرات المهارات الاساسية من إختبار القدرة العددية باختلاف متوسطات درجات استخدامهم للآلات الحاسبة اليدوية .

الفرض السادس : التباين فى القدرة العددية الناشىء عن أثر إستخدام الآلات الحاسبة اليدوية أكبر من التباين الناشىء عن أثر العمر الزمنى .

أدوات الدراسة :

أ – استبيان مدى إستخدام الآلات الحاسبة اليدوية .

ب – اختبار القدرة العددية .

عينة الدراسة :

طبقت الدراسة على ٥١٤ تلميذا .

نتائج الدراسة :

تحققت فروض الدراسة ، وتبين أن فى ضوء إستخدام الطلاب للآلات الحاسبة اليدوية فى معالجة وحل الواجبات المدرسية والمنزلية لا يتيح بقرض كل منهم للاستثارات العقلية التى يتعين تعرضهم لها خلال فترة قابلية هذه القدرات للنمو مما يؤدى إلى تجريدها من فعاليتها فى معالجة محتوى القدرة العددية .

إذن يمكن القول بأن إعاقة أو تعطيل عمليات المعالجة العقلية للمحتوى والتركيب والبناء والوظيفة العقلية ربما كان له دورا فى إنخفاض مستوى طلاب العينة فى القدرة العددية وفى المهارات الاساسية للرياضيات والذى يمكن عزوه إلى حد كبير إلى اعتماد الطلاب على الآلات الحاسبة اليدوية فى معالجة العمليات الحسابية والرياضية .

د - « دراسة أبعاد الرضا الوظيفى للمعلم فى علاقتها بأنماط القيادة التربوية بالمدرسة وبعض المتغيرات الاخرى بإستخدام اسلوب تحليل التغاير المتعدد »

إعداد: عبد العاطى أحمد الصياد .

أحلام رجب عبد الغفار ·

فى هذه الدراسة.قام الباحثان بدراسة العلاقة بين رضا المعلم الوظيفى فى ابعاده الثلاثة : العام ، والخارجي ،.والداخلى ، وكل من نوع نمط القيادة الشائع بالمدرسة (ديمقراطى – ديكتاتورى – ترسلى) وذلك من وجهة نظر المعلم ، عمر ، خبرة ، وجنس ، وتخصص المعلم ، نوع المدرسة من حيث كونها مدرسة تلاميذها ذكوراً أو إناث أو مختلطة ، المرحلة التعليمية ، وجنس المدير .

وباعتبار ابعاد الرضا الثلاثة نواتج ، وكل المتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة تمكن الباحثان ومن خلال إستخدام اسلوب تحليل التغاير المتعدد كمنهج إحصائى ، أن يعثرا على المتغيرات المستقلة ذات التأثير على الرضا ، وهذه المتغيرات هى أنماط القيادة التربوية الثلاثة، عمر وخبرة المعلم، وجنس مدير المدرسة. كذلك هذه المتغيرات تتفاوت فى تأثيرها على أبعاد الرضا الثلاثة .

هـ - « دراسة مقارنة لبعض ابعاد المجال المعرفى والمجال الوجدانى لدى طلاب الشعب العلمية والادبية والصناعية بكلية التربية جامعة الزقازيق » :

إعداد: محمد المرى محمد إسماعيل :

يتحدد موضوع البحث بدراسة مقارنة لبعض ابعاد المجال المصرفى والمجال الوجدانى لدى طلاب الشعب العلمية والادبية والصناعية (البنون فقط) بكلية التربية - جامعة الزقازيق .

واختار الباحث عدد من الابعاد التى يدرسها وتتمثل فى :

١ - القدرات العقلية الاولية .
٢ - الذكاء العام .
٣ - الدافع للانجاز .
٤ - تقدير الذات .
٥ - الاتجاهات التربوية .
٦ - القيم (النظرية والاقتصادية والجمالية والاجتماعية والسياسية والدينية).

وتكمن أهمية إجراء هذا البحث فيما يلى :

أ - الكشف عن أثر نوع التعليم فى بعض جوانب الشخصية للطلاب خلال دراستهم الجامعية ، مما قد يفيد فى تخطيط وتنفيذ المناهج المقررة والأنشطة سواء الثقافية والاجتماعية والرياضية والمناسبة لهم .

ب - أن الكشف عن بعض جوانب الشخصية لطلاب التخصصات المختلفة بالجامعة يمكن أن يسفر عن مؤشرات يستفيد منها المتعاملون مع الطلاب الجامعيين ، سواء فى ذلك الادارة وأعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة، كى يتسنى لهؤلاء أن يعاونوا الطلاب على إستغلال أقصى إمكاناتهم العقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية بصورة من شأنها أن تزيد فى الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم الجامعى .

(٣) ندوة عن « القياس النفسى » :

رأس الندوة حامد العبد

وقد تم عرض عدة بحوث فى القياس النفسى كالآتى :

أ - « مستوى العينة وتدرج بنك الاسئلة بإستخدام نموذج (راش) »

إعداد: أمينة محمد كاظم:

تبدو أهمية هذه الدراسة فى إستكشاف العلاقة بين تقارب - تباعد مستوى العينات الاختبارية لمستوى الاختبارات المستخدمة من جهة والدقة فى علميات التعادل الرأسى لتدريج هذه الاختبارات من جهة أخرى .

ولذا فإن الدراسة تحاول الاجابة على الفرض التالى :

فى عملية التعادل الرأسى لتدريجى اختبارين درجتى بنود كل منهما بواسطة نموذج (راش) بحيث يعرف كل منهما مستوى مختلف من متغير ما فإنه : كلما ازداد التقارب فى المستوى بين كل اختبار من الاختبارين والعينة المستخدمة فى تحليله ، كلما ازدادت الدقة فى علمية التعادل الرأسى لتدريجى الاختبارين وأمكن دمجهما بدقة فى تدريج مشترك واحد له صفر مشترك واحد .

وقد أمكن لهذه الدراسة التجريبية أن تحقق الفرض الذى طرحته ، وتؤكد بذلك على أهمية تقارب مستوى الاختبار مع مستوى عينة تحليله لكى يصل بذلك على أهمية تقارب مستوى الاختبار مع مستوى عينة تحليله لكى يصل بذلك الى الدقة فى التقديرات التى تؤدى إلى الدقة فى عملية التعادل الرأسى بين تدريجات الاختبارات. وعندما نصل إلى الدقة فى هذه العملية فإننا نستطيع أن نضع تدريجات الاختبارات التى تغطى مدى واسعا من المتغير موضوع القياس على تدريج واحد مشترك ذو صفر واحد مشترك .

ب – « نحو بناء مؤشر إحصائى جديد لتقدير الثبات بطريقة تطبيق وإعادة تطبيق الاختبار » :

إعداد: عبد العاطى أحمد الصياد :

فى هذه الدراسة تم توصيف مشكلة قياس الثبات لأداة قياس الاستجابة على عناصرها تتبع مستويات قياس مختلفة . كذلك تم اقتراح مؤشر إحصائى أو كأثر لقياس الثبات موضحين شروط إستخدام هذا المؤشر وهذه المؤشرات ومركزين على شرط مستوى القياس الذى يتطلبه إستخدام هذا المؤشر أو هذه المؤشرات .

ومن خلال مناقشة مزايا وعيوب المؤشرات الاحصائية الشائعة فى هذا المجال ظهرت الحاجة إلى مؤشر جديد يتميز بكونه يتحرر من شروط مستويات القياس. هذا المؤشر تم العثور عليه ، وعند حسابه فإنه على الأقل وصفيا يتحرر من أية شروط إحصائية أخرى، أضف إلى ذلك أنه أكثر دقة واكثر سهولة من حيث الحساب من المؤشرات الاخرى الشائعة. كذلك أثيرت عدة أسئلة لا تزال تبحث عن إجابة حول هذا المؤشر الجديد .

جـ – « أثر إختلاف التعليمات على المحتوى الظاهر والمحتوى الكامن لاستجابات الطلاب على إختبار تفهم الموضوع » :

إعداد: محمد عبد الظاهر الطيب:

أهداف الدراسة :

١ – التحقق من نتائج وينتر وستيوارت ١٩٧٧ فى البيئة المصرية .

٢ – ان نختبر إستجابات المفحوصين الظاهرة خلال تطبيقات مختلفة للاختبار لتفهم كيف تؤثر تعليمات إعادة الاختبار على الثبات .

٣ – تحديد ما إذا كان من الممكن الحصول على معامل ثبات مرتفع من طريقة إعادة الاختبار دون تعديل الطبيعة الادراكية الأساسية لاختبار تفهم الموضوع .

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (٨٠) طالبا من طلاب قسم علم النفس بكلية الآداب

جامعة طنطا ، وكان جميعهم من الذكور بالفرقتين الثالثة والرابعة وتتراوح أعمارهم بين (١٩ – ٢٢ سنة) وقد تم تقسيمهم عشوائيا إلى أربع مجموعات متساوية .

نتائج الدراسة :

أوضحت النتائج أن طرق تقديم التعليمات لها تأثير فارق على درجة تشابه التطبيق الثانى للاختبار مع استجابات التطبيق الأول. وهذه نتيجة توحى بأن هذه التعليمات قد تغير الطبيعة الادراكية الأساسية لاستجابات المفحوصين .

كما تشير النتائج الى عدم وجود علاقة بين تعليمات الاختبار وثبات الدافع .

ويمكن القول بأن إنخفاض معامل ثبات إختبار تفهم الموضوع قد يكون راجعا إلى تلوث الاستجابة فى إعادة التطبيق .

د – « القيمة التنبؤية لتقديرات المعلمات لابتكارية التلاميذ » :

إعداد: مصطفى محمد كامل :

تعالج الدراسة مشكلة المنبئات بالابتكارية ، وهى واحدة من المشكلات الخلافية فى دراسات الابتكار وتستهدف الدراسة تحديد قدرة المعلم على التعرف على التلاميذ المبتكرين، ورصد القيمة التنبؤية لهذه التقديرات على مدى فترة مدتها عام .

وتفترض الدراسة وجود ارتباط موجب ودال بين تقديرات المعلمات لتلاميذهن على « قائمة سمات التلميذ المثالى » واداء هؤلاء التلاميذ على « إختبارات تورانس للتفكير الابتكارى » باستخدام الصور بعد فترة مدتها عام .

وتكونت العينة من ١٤٦ تلميذا (٧٠ ذكور – ٧٤ إناث) اختبروا عشوائيا من عشرة من فصول الصف الرابع فى ست مدارس ابتدائية . وعشرة من المعلمات قمن بالتدريس لهؤلاء التلاميذ لمدة أربع سنوات متتالية . وضعت المعلمات تقديرات لتلاميذهن على « قائمة سمات التلميذ المثالى ». وبعد عام تم قياس قدرات التفكير الابتكارى لهؤلاء التلاميذ. إسستخدم إختبار « أوتيس –·لينون للقدرة العقلية) فى تحديد مستوى ذكاء التلاميذ وتم ضبط المستوى الاجتماعى / الاقتصادى .

واستخدمت معاملات الارتباط التتابعى لبيرسون فى رصد العلاقة بين تقديرات

المعلمات للتلاميذ وأداء هؤلاء التلاميذ على اختبار تورانس. ونظرا لأن العينة لم تكن متجانسة في الذكاء، فقد تم عزل تأثيره من هذا الارتباط بإستخدام معامل الارتباط الجزئى . ولم تؤيد النتائج فرض الدراسة. فلم تكن الارتباطات دالة . كما أن هذه الارتباطات قد تناقصت بعد عزل تأثير الذكاء. وتشير هذه النتائج إلى أن تقديرات المعلمين لا تعد منبئا جيدا بالابتكارية وتعكس الاتجاه السلبى من جانب المعلمين نحو الطفل المبتكر .

وقد يكون ذلك راجعا إلى تناقض سمات الشخصية المبتكرة فى بعض البحوث أو إلى عدم إلمام المعلمات بمكونات ومظاهر الابتكار .

هـ - « أثر بعض الخصائص المزاجية على سرعة ودقة الأداء البصرى - الحركى »

إعداد: عبد الوهاب محمد كامل:

هدف الدراسة :

المكونات المزاجية للشخصية تلعب دورا حيويا في تحقيق السرعة والدقة بالنسبة لمهارات التآزر البصري - الحركي والأعمال التيقظية. والدراسة تحاول ان تجيب على التساؤل الآتي :

ما هى أفضل بنية ثلاثية من الخصائص أو الأبعاد المزاجية يتحقق عندها الأداء الأمثل من الدقة والسرعة ؟

فروض الدراسة :

١ - يفترض الباحث وجود علاقات ارتباطية بين درجات المفحوصين على مقياس مارك نيمان للامزجة (الطاقة الفعالة ، الصلابة ، الثبات) ودرجات الأداء (البصرى - الحركى) .

٢ - تؤثر المتغيرات المزاجية كبنية تفاعل ثلاثية على السرعة والدقة .

٣ - ممارسة السرعة والدقة يمكن أن تؤثر على أبعاد الشخصية المزاجية.

العينة :

١٧٩ طالب وطالبة بالدراسات العليا بكلية التربية – جامعة طنطا .

الأدوات :

تم إستخدام مقياس مارك نيمان للامزجة وذلك لتقدير الأبعاد المزاجية للشخصية، كما استخدم جهاز التقاطع (مصفوفة لمبات حمراء بعداد الكترونى) لقياس سرعة ودقة الأداء البصرى – الحركى .

النتائج :

١ – عدد الأخطاء، عدد الاستجابات الصحيحة والزمن المستغرق تعتبر مؤشرات موضوعية لدرجة تركيز الانتباه فى الأداء البصرى الحركي .

٢ – ارتفاع سرعة تقديم المثيرات الضوئية يقترن بإنخفاض تركيز الانتباه .

٣ – ارتفاع الدرجة على بعد الثبات كخاصية مزاجية انفعالية عامل هام فى أعمال الدقة والسرعة .

٤ – ارتفاع الدرجة على بعدى الصلابة والثبات مع انخفاضها على بعد الطاقة الفعالة تمثل أفضل بنية ثلاثية تحقق الدقة فى الأداء البصرى – الحركى. كما أن ارتفاع الدرجة على بعدى الطاقة الفعالة والثبات وانخفاضها على بعد الصلابة يشير إلى أفضل بنية يتحقق مع وجودها سرعة الأداء .

٥ – من المحتمل أن يؤدى التدريب على السرعة والدقة معا إلى رفع مستوى التنشيط (الطاقة الفعالة) على حين لا تتأثر أبعاد الصلابة والثبات .

اليوم الثالث ٢٧ يناير ١٩٨٨

(١) ندوة عن « بحوث عبر ثقافية »

رأس الندوة مصطفى سويف

وعرضت فى الندوة البحوث التالية :

أ – « فيليب فرنون : العالم والانسان » :

إعداد: آمال أحمد مختار صادق:

قدمت الباحثة نبذة عن الحياة العلمية لفيليب فرنون، حيث ولد فيليب فرنون بمدينة اكسفورد عام ١٩٠٥وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم الطبيعية وعلم النفس ، وحصل على الدكتوراه في سيكلوجية التفوق الموسيقي سنة ١٩٣٣ ، وقضى سنتين في التدريب في ميدان الشخصية . وأصدر عدة كتب حول الاختبارات النفسية والعقلية والتحصيلية والقدرات العقلية. وبالرغم من أن موضوع القدرات العقلية كان موضوعه الأثير طوال حياته العملية، إلا أنه خصص جزءا من إهتمامه العلمي لموضوع الشخصية، نظرياتها ومفاهيمها وقياسها.

كما عرضت الباحثة النموذج الهرمى لفيليب فرنون حيث يحتل العامل العام قمة الهرم، وبالتالى يكون على رأس القدرات العقلية جميعا .

وهو يقع مباشرة أعلى من عاملين واسعى النطاق شبه عامين يسميهما القدرة اللفظية التعليمية والقدرة المكانية الميكانيكية . وتحت هذين العاملين شبه العامين توجد مجموعة كبيرة من العوامل الطائفية الأقرب إلى « العوامل الأولية »، ثم تنقسم هذه العوامل الطائفية إلى عوامل أبسط انقساما متدرجا ونحن نتجه إلي قاعدة الهرم حتى تصل إلى العوامل الخاصة .

ب – « دراسة مقارنة لأبعاد قائمة فراى بورج للشخصية فى كل من البيئة الالمانية والمصرية » :

إعداد: حسنين محمد الكامل:

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار صلاحية قائمة فراى بورج للشخصية للاستخدام في البيئة المصرية. ترجمت فقرات القائمة (٢١٢ فقرة) من اللغة الالمانية وروجعت وأعيدت صياغتها باللغة العربية وطبقت على ١٤٢ طالبا و ١٩٢ طالبة من أقسام كلية التربية بسوهاج . وقورنت نتائج التطبيق على العينة المصرية بنتائج التطبيق على عينة التقنين الالمانية وعدد أفرادها ٦٣٠ فردا. عولجت النتائج إحصائيا بواسطة

برنامج تحليل الفقرات والتحليل العاملي بغرض فحص بنية القائمة. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في بعض صفات الشخصية كما قيست بالقائمة بين العينة الالمانية والمصرية. كما بنيت نتائج تحليل الفقرات أن معاملات التمييز والصعوبة والثبات تتفق إلى حد ما مع النتائج الأصلية للقائمة، كما أمكن استخلاص تسعة عوامل تتفق في مضمون فقراتها مع أبعاد القائمة الأصلية .

جـ - « دراسة مقارنة للتنشئة الاجتماعية في الريف والحضر المصرى » :

إعداد: مايسة أنور المفتي:

أجريت الدراسة على مجموعتين من أطفال الريف والحضر بهدف التعرف على إدراك الأطفال لوسائل التنشئة الاجتماعية التي يتبعها أبائهم وامهاتهم معهم، ويهدف المقارنة بين أساليب التنشئة المتبعة في الريف والحضر المصرى في الفترة الزمنية الحالية ، بمقارنة نتائج الدراسة بدراسات مماثلة كانت الباحثة قد أجرتها منذ حوالى عشر سنوات. حيث أظهرت النتائج بعض أوجه التشابه والتباين بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. فتبين أنه لا توجد فروق في الدور الذى يقوم به الاب المصري فى تنشئة ابناءه وأن مسئولية التنشئة تقع كاملة على الأم. ولوحظ أن مطالب الآباء بتفوق أبنائهم في التعليم قد انخفض بعض الشيء نتيجة التغير الاجتماعى، والاقتصادي الذى تمر به مصر في الفترة الحالية ، كما احتفظ متغير تشجيع الاستقلال بمكانته المنخفضة فى كل هذه الدراسات مما يؤكد استمرار تدخل الآباء في مجرى حياة ابنائهم .

وأظهرت نتائج مقارنات المجموعة الريفية بالمجموعة الحضرية أن الأم فى الريف والحضر السيطرة على ابنائها وخصوصا على بناتها. وتمارس الأم فى الريف والحضر السيطرة علي ابنائها أكثر من الأب. وتشير النتائج أيضا الى أن الأب الريفي يتفاعل مع أبنائه أكثر من الأب الحضري. وأرجعت الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة عمل الآباء التى تتصف فى الريف بعمالة قصيرة متكررة، وبطالة طويلة متكررة أيضا تسمح للاب بقضاء أوقات فراغه مع إبنائه، بينما طبيعة عمل الأب في المدينة المعاصرة لا تتيح له الفرصة الكافية للتعامل مع ابنائه .

د - « الفروق بين الجنسين فى الاتجاهات الوالدية والشخصية بدولة الأمارات العربية » :

إعداد: يوسف عبد الفتاح محمد:

مشكلة البحث :

هو محاولة للاجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالفروق بين الجنسين فى إدراكهم للاتجاهات فى المعاملة كما يدركها الأبناء .

أهداف البحث :

١ - التعرف على إتجاهات الامهات فى معاملة الأبناء من الجنسين - كما يدركها الأبناء .

٢ - التعرف على الفروق بين الجنسين فى إدراكهم لاتجاهات الأمهات فى المعاملة .

٣ - التعرف على الفروق بين الجنسين فى الصحة النفسية والتكييف الشخصى والاجتماعى وبعض القيم الاجتماعية .

أدوات البحث :

١ - مقياس اتجاهات الأمهات فى التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء .

٢ - اختبار الشخصية الاسقاطى الجمعى .

٣ - اختبار الشخصية للمرحلتين الاعدادية والثانوية .

٤ - مقياس القيم الاجتماعية للمراهقين .

عينة البحث :

عينة عشوائية بين طلاب وطالبات المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام بدولة الامارات العربية المتحدة. وقد بلغ عددهم ٢٢٥ طالبا وطالبة .

نتائج البحث :

١ – اتضح وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين على جميع متغيرات اتجاهات الامهات فى المعاملة كما يدركها الابناء وهذه الفروق فى صالح الاناث على متغيرات التسلط وأثارة الالم النفسى والتفرقة بين الابناء فى المعاملة .

٢ – اتضح وجود فروق بين الجنسين على متغيرات السعادة ومعامل انخفاض التوتر والرعاية والعصابية والدرجة الكلية. وهذه الفروق جميعها فى صالح الاناث .

٣ – اتضح وجود فروق بين الجنسين من حيث التكيف الشخصى والاجتماعى وهذه الفروق فى صالح الذكور على متغيرات الاحساس بقيمة الذات والشعور بالانتماء والتكيف الاجتماعى والتكيف العام.

٤ – اتضح وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين على متغيرات الولاء، الامانة ، التدين ، وهذه الفروق فى صالح الذكور على قيمة الولاء وفى صالح الاناث على قيمتى الامانة والتدين .

(٢) ندوة عن « بحوث فى الشخصية والتوافق » :

رأس الندوة عبد السلام عبد الغفار:

وتضمنت الندوة البحوث التالية :

أ – « الفروق بين الاسوياء والعصابيين والذهانيين فى الأثر اللاحق لبريمة ارشميدس » :

إعداد: أحمد محمد عبد الخالق:

تركز الهدف من هذا البحث فى بيان مدى كفاءة « دوام الأثر اللاحق لبريمة أرشميدس » فى التمييز بين ثلاث مجموعات من الأسوياء (ذوى الدرجة المنخفضة على ثلاثة مقاييس للعصابية) والعصابيين (حالات القلق) والذهانيين (فصاميون). وكانت أحجام العينات على التوالى ن = ٥٢ ، ٥٢ ، ٣٣ وجميعهم من الذكور. وقيس دوام الأثر اللاحق على أساس محاولتين. وقد كشفت التجربة عن فروق جوهرية بين المجموعات الثلاث ، إذ ترتبت (إبتداء من دوام الأثر اللاحق الاقصر الى الأطول)

كما يلى : الاسوياء ، العصابيون ، الذهانيون . وتدعم نتيجة التجربة إستخدام هذا المقياس بهدف الاسهام فى التمييز الاكلينيكى بين هذه المجموعات الثلاث .

ب – سمات الشخصية بين علم النفس والتنجيم ومعالم الكف » :

إعداد: عبد الرحيم بخيت عبد الرحيم محمد:

تعود أهمية هذه الدراسة على أنها الاولى من نوعها التى تناولت تلك المتغيرات فى البيئة العربية. وقد صاغ الباحث ٥ فروض سيكومترية واختيرت عينة من ١٤٤ طالبا من الذكور، بمرحلة الدراسات العليا بكلية التربية بالمنيا. وكانت ادوات الدراسة قائمة ايزنك للشخصية وبيان معالم الكف (من إعداد الباحث). وأثبتت نتائج الدراسة رفض الفروض التى تم صياغتها، حيث تبين أنه لا توجد دلالة بيانية توضح أن مواليد الابراج الفردية يتميزون بالانبساطية، أو ان مواليد الابراج الزوجية يتميزون بالانطوائية. كذلك اتضح أن معالم الكف لا توضح سمات الشخصية لدى الأفراد .

جـ – « مفهوم الذات لدى المراهقين المعوقين جسميا » :

إعداد: حسن مصطفى عبد المعطى – سامى محمد موسى هاشم:

تستهدف الدراسة التعرف على الفروق بين المراهقين المعوقين جسميا والمراهقين الاسوياء فى مفهوم الذات وأثر متغيرات (مستوى التعليم ، والجنس ، ونوع الاعاقة) والتفاعل بين هذه المتغيرات فى تأثيرها المشترك على مفهوم الذات للمعوقين جسميا والتعرف على الديناميات اللاشعورية التى تشكل صورة الذات لديهم. وأثر برنامج ارشادى على تحسين مفهوم الذات السالب لدى المعوقين جسميا .

وفى الدراسة السيكومترية تم تطبيق مقياس تنيسى لمفهوم الذات على ١٥٥ من المراهقين المصابين بشلل الاطفال فى مراحل التعليم الاعدادى والثانوى والجامعى من الجنسين ، وصنفوا تبعا للاعاقة الى معوقين جزئيا ومعوقين كليا .. كما استخدمت عينة ضابطة من ٧٥ مراهقا من الاسوياء فى نفس مستويات التعليم، وتمت مجانستهم مع المعوقين جسميا فى العمر والذكاء والمستوى الاقتصادى الاجتماعى وبعد استخدام تحليل التباين توصلت الدراسة الى وجود فروق دالة

إحصائيا بين المعوقين والاسوياء فى جميع ابعاد مفهوم الذات لصالح الاسوياء كما وجد تأثير لمتغيرات التعليم والجنس ونوع الاعاقة وللتفاعل بينها فى تأثيرها المشترك على مفهوم الذات لدى المعوقين جسميا .

أما فى الدراسة الاكلينيكية التى طبقت على حالتين احداها عن الذكور والاخرى من الاناث والتى استخدم فيها اختبار TAT ودراسة الحالة، توصلت الدراسة إلى أن التثبيت الاوديبى ومشاعر الدونية والنقص، واضطراب الانا فى تفاعله مع البيئة كانت أهم العوامل اللاشعورية التى تشكل صورة الذات لدى المعوقين جسميا .

وقد أسفر تطبيق برنامج ارشادى من ستة جلسات طبق على عشر حالات من المعوقين جسميا باستخدام طريقة المناقشة الجماعية عن وجود تحسن فى مفهوم الذات لدى المراهقين المعوقين جسميا .

د – « الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية »

إعداد: محمد محروس محمد الشناوى

على السيد خضر

إستهدفت هذه الدراسة إعداد مقياس بيك للحالة المزاجية للاستخدام فى أغراض الارشاد والعلاج. النفسى فى البيئة السعودية حيث اتضح ثبات الاداة وصدقها وكذلك استخرجت معايير مرحلية فى صورة درجات تائية، كذلك هدفت الدراسة الى اختبار صحة الفروض حول وجود علاقة موجبة بين درجات المفحوصين على المقياس ودرجاتهم على مقياس الشعور بالوحدة ووجود علاقة عكسية بين درجاتهم على المقياس ودرجاتهم على مقياس العلاقات الاجتماعية المتبادلة حيث ثبت صحة الفروض .

هـ – « التنبؤ بالتوافق الزواجى » :

إعداد: محمد السيد عبد الرحمن

راوية محمود حسين دسوقى

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم العوامل قبل الزواجية، وبعد الزواجية التى قد تسهم فى تحقيق التوافق الزواجى لكلا الجنسين .

وأجريت الدراسة على ١٦٨ زوجا وزوجة (٨٢ ذكور، ٨٦ إناث) من مستوى اقتصادى واجتماعى متوسط . وتم استخدام مقياسين هما :

١ – مقياس التنبؤ بالتوافق الزواجى
٢ – مقياس التوافق الزواجى

وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوافقين زواجيا وغير المتوافقين زواجيا فى عوامل ما قبل الزواج مثل المستوى التعليمي. كما أوضحت الدراسة أن أنسب سن للزواج فى مجتمعنا هو ٢٠ – ٢٤ سنة للاناث ومن ٢٥ – ٣٠ سنة للذكور ، أما طول فترة الخطوبة فينبغى الا تقل عن ستة شهور ، وذلك لأن فترة الخطوبة لها دور كبير فى تحقيق قدر من التفاهم مثلما يسهم السن المناسب والمستوى التعليمي المرتفع في حسن الاختيار ونجاح الزواج بعد ذلك .

و – « علم النفس والصوفية : دراسة متعمقة » :

إعداد: العارف بالله محمد الغندور

يتناول هذا البحث موضوع الصوفية فى مصر من خلال التعمق في شخصية الفرد المنتمى لطريقة الصوفية ، وتناولت الدراسة اربعة افراد تم اختيارهم من واقع مشاركة الباحث لجماعات التصوف المعاصر فى مصر . واستخدمت الدراسة الادوات التالية :

١ – تاريخ الحالة
٢ – المقابلة المتعمقة
٣ – اختبار تفهم الموضوع

وقد عرض الباحث نتائج دراسته تبعا لما اسفرت عنه كل أداة على حدة من خلال محركات نفسية ثلاث هي :

١ – تصور الذات
٢ – تصور الواقع والتفاعل مع النماذج الانسانية
٣ – مواجهة الواقع وأساليب هذه المواجهة

الجلسة الختامية:

وقد اختتم المؤتمر جلساته بالتوصيات التالية :

١ - العمل على تشكيل نقابة للمشتغلين بالمهن النفسية

٢ - إعداد دستور أخلاقى لمهنة الاخصائي النفسى

٣ - إعداد كادر خاص لمهنة الاخصائى النفسى حتى يمكن التفرقة بين وظيفة الاخصائى النفسى والاخصائى الاجتماعى .

٤ - الاهتمام بالبحوث الاجتماعية التى تقوم بدراسة مظاهر الانحرافات الاخلاقية فى المجتمع

٥ - إصدار دليل خاص بعلم النفس فى مصر .

٦ - توثيق للبحوث الخاصة بعلم النفس علي غرار بنك المعلومات .

نـــدوة

سياسة التنمية : أهدافها ، أساليبها ، وسائلها»

تحليل نقدى للحوار بين الشمال والجنوب مع أخذ الجماعة الأوربية كمثال فى الاعتبار - بروكسل ١٢/٨ نوفمبر ١٩٨٧

أميرة عبد اللطيف مشهور(*)

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم مهام دول العالم ، سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة منها ، حتى تشمل عملية التنمية كل سكان العالم ، ولا يبقى جانب من الدول على هامش التطور والنمو الذى يشهده النصف الشمالى من العالم . ان صورة العالم اليوم تعكس اوضاعا متباينة وعلى جانب كبير من الظلم لحساب مجموعة متميزة من الدول ، وعلى حساب النصف الجنوبى من العالم بصفة عامة ، بحيث يمكن القول ان التقدم الحضارى المعاصر قائم على اوتاد او أساسات هى تلك المجموعة التى تقع فى الجنوب ، ولذا فان مسئولية تنمية هذه الدول يقع جزء كبير منها على المجموعة المتميزة حيث ان مستقبل البشرية مستقبل مشترك يستدعى تلاحم شعوب الدول المتقدمة والنامية للعمل من اجل غد افضل . وتأخذ صور التعاون بين الشمال والجنوب صورا عديدة ، وتقع على مستويات مختلفة ، منها الرسمى او الحكومى فى صورة اتفاقات دولية مع حكومات الدول النامية ، ومنها ما يتم بين المؤسسات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية فى الدول النامية ، وقد شهد النوع الاخير من التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة موالدول النامية نموا كبيرا فى الثمانينيات ، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المرتبطة بانشطة تنموية مع المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OCDE اكثر من الفى منظمة فى الدول النامية

(*) دكتوراه فى الاقتصاد، خبير بقسم بحوث التحضير والمجتمعات الجديدة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وقد حصلت هذه المنظمات خلال عام ١٩٨٣ على مساعدات من لجنة التعاون من اجل التنمية بلغت حوالى مليار دولار ، الى جانب ما يزيد عن مليارين من الدولارات استطاعت هذه المنظمات ان تجمعها بمجهوداتها الخاصة(١) .

وفى اطار مفهوم التعاون من اجل التنمية بين مجموعة الدول الاوروبية والدول النامية تم عقد ندوة «سياسة التنمية : اهدافها ، اساليبها ، ووسائلها» فى بروكسل فيما بين ٨ و١٢ نوفمبر ١٩٨٧ . وقد قام بتنظيم الندوة مؤسسة فريد ريش ناومان(٢) الالمانية ، وهى مؤسسة ليبرالية ، مقرها مدينة بون بالمانيا الاتحادية ، وقد انشئت المؤسسة فى مايو سنة ١٩٥٨ ، وتقوم المؤسسة بانشطة عديدة فى مجال التعليم (العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلوم التطبيقية) ، وتوطيد العلاقات بين الدارسين داخل الدولة وخارجها لتحقيق التبادل والتعاون الذى يؤدى الى التقارب الفكرى على المستوى الدولي . وللمؤسسة عدة مشروعات في الدول النامية تهدف الى تحقيق التنمية على أساس اتباع سياسة الاعتماد على النفس ، منها مشروعات فى دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية ودول الكاريب ، كما ان هناك مشروعين للمؤسسة فى مصر ، الأول فى الاسماعيلية مع الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بها ، والثانى فى القاهرة بالتعاون مع كلية الاعلام بجامعة القاهرة . وبصفة عامة فان هذه المشروعات تتم اما مع مؤسسات حكومية او منظمات غير حكومية ، وترتبط هذه المشروعات بسياسة اعانة التنمية ، كما ترتبط بالاهداف الليبرالية التى يتضمنها اطار الحوار بين الشمال والجنوب والمقصود هنا هو الحوار بين المجموعة الاوروبية وبين دول العالم الثالث .

ويبدأ تاريخ الحوار بين الشمال والجنوب سنة ١٩٥٨ باتفاقية روما التى عقدت بين المجموعة الاوروبية وبعض المستعمرات الفرنسية بالاضافة الى تونس والمغرب ، ثم فى الستينيات تم عقد اتفاقية ياوندى الأولى سنة ١٩٦٣ وضمت ١٨ دولة افريقية وملجاشى ، ثم اتفاقية ياوندى الثانية (٦٩ - ١٩٧٥) ، وفى السبعينيات عقدت اتفاقية لومى الاولى سنة ١٩٧٥ واتفاقية لومى الثانية سنة ١٩٧٩ ، واخيرا عقدت اتفاقية لومى الثالثة سنة ١٩٨٤ والتى تضم ٦٦ دولة من دول الكاريب ودول الباسيفيك والدول الافريقية ، الى جانب عشر دول من المجموعة الاوروبية . كما

ان هناك مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للتعاون بين السوق الاوروبية والدول النامية كان اولها سنة ١٩٦٣ مع تركيا ،وآخرها سنة ١٩٨٠ مع البرتغال ، ومنها اتفاقية تعاون مع مصر بتاريخ ١٨ يناير ١٩٧٨ . وبصفة عامة ، فان هذه الاتفاقيات خاصة بالتعاون التجارى والاقتصادى (التحكم فى أسعار وحجم الصادرات والواردات) الى جانب التعاون الفنى نقل التكنولوجيا والخبرات) وتمويل بعض المشروعات.

وتقوم مؤسسة فريد ريش ناومان بدور الوسيط بين اطراف الحوار بين الشمال والجنوب وبصفة خاصة على المستوى غير الحكومى ، حيث تهدف المؤسسة الى اشراك القوى غير الحكومية فى الدول النامية فى هذا الحوار ، وذلك بمناقشة سياسات التنمية الخاصة بمجالات عديدة ، مثل السياسة الزراعية وسياسة البيئة ، والسياسات الاقليمية والهيكلية ، ودور القطاع الرسمى فى اقتصاديات العالم الثالث ، ومشاكل المديونية ، ومفاهيم حقوق الانسان ، وتحقيق الديمقراطية فى دول العالم الثالث . والهدف من اجراء هذا الحوار هو تعريف الدول النامية بسياسة المجموعة الاوروبية ، وتعريف المجموعة الاوروبية بالاحتياجات الفعلية للدول النامية والمشاكل الملحة فيها ، والعمل على تنمية الوعى فى الدول النامية بأهمية عملية التنمية ، مع محاولة ايجاد حلول للصراعات الاقليمية التى تعوق التنمية ، والمعاونة على وضع هياكل مساعدة للتنمية ، مع العمل على النهوض بالتعاون وتوسيع مجالاته بين الشمال والجنوب ، واخيرا يهدف الحوار الى تحقيق التبادل الثقافى بين اطرافه ، أى بين الشمال والجنوب ، وبين دول الجنوب ذاتها .

وتقوم مؤسسة فريد ريش ناومان تحقيق هذه الاهداف - باعتبارها وسيط فى الحوار بين الشمال والجنوب - من خلال عقد ندوات وحلقات دراسية وزيارات فردية ، ولقاءات بين ممثلى المنظمات غير الحكومية ، والمسئولين السياسيين والباحثين .

وتبعا لذلك فقد كان الهدف من عقد ندوة بروكسل هو مناقشة سياسة التعاون من اجل التنميــة القائمة بين المجموعة الاوروبية والدول النامية ، للتعرف على أوجه النقص فيها ، وطرح التساؤلات الخاصة بمدى تحقيقها للاهداف المرجوة الفعلية للدول

النامية واحتياجاتها الملحة ، الى جانب مناقشة المفاهيم والحلول النابعة من الدول النامية بخصوص سياسة التعاون من اجل التنمية .

المشاركون فى الندوة :

شارك فى هذه الندوة ما يقرب من ٧٥ فردا من الدول النامية ودول المجموعة الاوروبية ، وهي : الارجنتين ، والبرازيل ، وباراجوى ، وارجواى ، وشيلى ومصر ، والجزائر ، والمغرب ، وتونس ، والبرتغال ، واسبانيا ، واليونان ، والمانيا الاتحادية، وبلجيكا، وايطاليا، وانجلترا، وهولندا، وسيراليون، وغانا، واسرائيل.

والى جانب تعدد الدول المشاركة فى هذه الندوة ، فقد تعددت تخصصات ومجالات عمل المشاركين فيها ، حيث شارك فيها الباحثون ، والطلبة ، الى جانب رؤساء مراكز بحوث وخبراء في مجالات التربية والتعليم ، وخبراء فى مجالات التنمية، وخبراء فى البيئة واعلاميين ورؤساء منظمات للشباب.

وقد ضم وفد مصر ثمانية أعضاء من تخصصات مختلفة (سياسة ، اقتصاد ، اعلام ، اجتماع ، زراعة ، قانون) .

أعمال النـدوة :

تم افتتاح الندوة مساء يوم الاحد ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، ثم امتدت جلسات العمل طوال الاربعة أيام التالية ، وكان عدد هذه الجلسات ثمانية ، عرضت ونوقشت فيها الموضوعات التالية :

١ – دور الجماعة الاوروبية كشريك للمنظمات غير الحكومية فى التعاون من اجل التنمية : وقد تم استعراض سياسات التعاون من اجل التنمية ومختلف الاتفاقيات التى عقدت بين السوق الاوروبية المشتركة والدول النامية في هذا المجال . كما تم استعراض الاسباب التاريخية والسياسية التى دعت الى هذا التعاون ، وأهم الادوات المستخدمة لتحقيقة ، ومجالات اهتمام السوق الاوروبية من حيث تقديمها للمساعدات الفنية والمالية للمنظمات الحكومية من اجل تحقيق التنمية ، وقد رتبت هذه المجالات من حيث درجة اهميتها كالتالى : التنمية الريفية ـ التدريب ـ الصحة ـ المرأة .

٢ – مفهوم الجماعة الاوروبية لسياسة التعاون من أجل التنمية: المساعدة على

تحقيق التنمية الذاتية، وقد تم استعراض عناصر سياسة الجماعة الاوروبية للتعاون من اجل التنمية ، وادوات هذه السياسة ، ومستوياتها (المستوى الاقليمى ، والمستوى الدولى) ، وتطورها التاريخى .

٣ – وجهة نظر الدول النامية فى سياسة التعاون من اجل التنمية وقد عرض احد الخبراء من نيجيريا من مكتب مجموعة دول ACP (الدول الافريقية ، ودول الكاريبى ، ودول الباسيفيك) لدى المجموعة الاوروبية ، الجانب الآخر للحوار بين الشمال والجنوب، وقد استعرض معالم هذه السياسة من وجهة نظر الدول النامية، ومدى تأثر هذه الدول بها سلبيا وايجابيا ، واهمية هذه السياسات بالنسبة للموارد البشرية فى الدول النامية (تكوين الخبرات والمهارات اللازمة للتنمية ..) .

٤ – المساعدة من اجل تحقيق التنمية الذاتية : اختيار وتدريب الشباب فى اطار سياسة التعاون من اجل التنمية .

٥ – عناصر المفهوم الليبرالى لسياسة التعاون من أجل التنمية.

٦ – المفاهيم الاوروبية مقابل مفاهيم الدول النامية لسياسة التعاون من اجل التنمية .

٧ – إهداف المجموعة الاوروبية ، واسلوب عملها ومشاكلها وآمالها ، وقد تم استعراض هذه العناصر فى اطار نظام التعاون والتبادل القائم بين المجموعة الاوروبية والعالم الثالث ، ومدى مسئولية الدول المتقدمة عن تخلف الدول النامية وأسباب هذا التخلف .

والى جانب هذه الموضوعات الرئيسية خصصت جلسة من جلسات الندوة لاستعراض خمس تجارب للتعاون من اجل التنمية ، وعملية نقل التكنولوجيا (تجربة من البرازيل ، وتجربة من سيراليون ، وتجربة من مصر ، وتجربة من المانيا ، وتجربة من اسرائيل.

اهم محاور واتجاهات المناقشات فى الندوة :

أدى تنوع تخصصات وجهات عمل المشاركين فى الندوة الى اثراء مناقشات الندوة ، وطرح وجهات نظر وقضايا عديدة ، قد يبدو البعض منها غريبا او جريئا ،

كما أن الحوار كان احيانا متباينا بشكل واضح، وفى أحيان أخرى كان التقاء وجهات النظر هو السمة الغالبة فيه . وبوجه عام كان الحوار على ثلاث مستويات رئيسية المستوى الأول خاص بسياسة التنمية ومعالمها الاقتصادية ، والمستوى الثانى هو الحوار السياسى، أما المستوى الثالث فقد كان خاصا بالتبادل الثقافى.

وكانت اهم النقاط التى طرحت فى المناقشات ما يلى :

– اسلوب التنمية الملائم للدول النامية ، وارتباطه بظروف كل دولة وبظروف دول العالم الثالث ، وليس نقل الأساليب الغربية ، أى ضرورة ايجاد حلول نابعة من الواقع الفعلى للدول النامية وعدم استيراد تلك الحلول ، واهمية سياسة الاعتماد على الذات كأساس للتنمية .

–قضية نقل التكنولوجيا ومدى جديتها وفعاليتها ومضمونها الحقيقى ، هل هى عملية تهرب ضريبى لبعض المؤسسات والشركات ؟ هل ما يتم نقله هو ما يستخدم فعلا فى الدول المتقدمة ، ام هو ما تقادم من تكنولوجيا فى هذه الدول ؟ ومدى استخدام الدول النامية كحقل لتجارب الدول المتقدمة تحت ستار نقل التكنولوجيا ..

– المساعدات الخارجية والقرارات الخاصة بها من حيث تخصيصها ، وزيادة مديونية الدول النامية بسبب القروض بفوائد مرتفعة ومركبة .

– يجب استبدال مفهوم المساعدات بمفهوم التعاون ، ويقتضى ذلك ان يتم الحوار على أسس عادلة حتى لا يكون الحوار اسلوبا لتحقيق مصالح الطرف الاقوى بصفة أساسية على حساب الطرف الاضعف مما يؤدى الى زيادة تخلفه واتساع الفجوة بين الطرفين .

– هناك شبه انقطاع فى الحوار بين الدول النامية أى بين دول الجنوب ذاتها ، مما يستدعى تلاحم وتكامل هذه الدول امام الدول المتقدمة . وبالتالى فان اقامة شبكة اتصال وتعاون او حوار بين دول الجنوب هو الخطوة الاولى على الطريق الصحيح للتنمية ، وذلك قبل الشروع فى الحوار بين الشمال والجنوب .

– اهمية التعليم للنهوض بالدول النامية ، فالتعليم حليف للنمو اذ يؤدى الى اثارة الوعى بأهمية عملية التنمية ، وييسر تنفيذها ، ويزيد من فاعلية استخدام ادواتها

والاستفادة من ثمارها ، كما يقيم جسور الحوار مع الشمال على اسس سليمة وعادلة .

واخيرا فان اهمية هذه الندوة تكمن فى عدة مسائل هامة ، فقد كان هذا اللقاء فرصة لالتقاء وجهات نظر ممثلى الدول النامية ، أى كان مجالا لعقد حوار بين دول الجنوب ، حوارا تمنى الكثيرين ان يستمر بعد انتهاء الندوة ، كما ادى اللقاء الى ابراز نقاط الالتقاء والاختلاف فى الحوار بين الشمال والجنوب ، واكد على اهمية بل حتمية اتباع سياسة التنمية الذاتية ، وترابط الدول النامية لتحقيق النمو المنشود ، حتى تكون العلاقات مع الشمال هى علاقات تعاون لا علاقات تبعية ومساعدات مشروطة واتفاقيات مغرضة .



المراجع والهوامش

(1) Ruther Ford M - Poats : Vingt - cinq ans Cooperation . Pour le Developpement, Un Examen - Rapport 1985 - Now . 1985 , OCDE P . 171 .

(٢) فريدر ريش ناومان (١٨٦٠ – ١٩١٩) هو من اهم المفكرين السياسيين الليبراليين الالمان فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد عمل من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية ، كما ركز على اهمية سياسة الاعتماد على الذات .

من منشـورات

«المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية»

صـدر حديثـا

احتياجات الدخل فى مصر

المجلد الاول

الاطار المنهجي

يتناول المجلد الاطار النظرى والمنهجي لموضوع توزيع الدخل فى مصر ، فى محاولة لوضع أسس ومعايير تصنف المجتمع المصرى الى شرائح اجتماعية واقتصادية ، مع تحديد بعض الملامح البنائية والخصائص العامة للقطاع الريفى والحضرى .

كتب التقرير . الدكتورة هدي محمد مجاهد

والدكتور على ليلة .

دراسة مقارنة فى الصحة النفسية(*) بين عمال القطاعين العام والخاص

أحمد سعد جلال(**)

مقــدمة :

عادة ما يحطر ببالنا فكرة الصحة النفسية ، عندما يقف الفرد منا أمام مشكلة بارزة من مشكلات السلوك ، فاذا لاحظنا ان شخصا ما لا يصدر عنه السلوك الملائم فى اثناء تعامله مع ما يحيط به من الاشخاص والكائنات فاننا نلاحظ ان هذا السلوك غير الملائم يكون غالبا مصدرا لمشكلات او صعوبات . وسلوك الفرد فى اثناء تعامله مع ما يحيط به من الأشخاص والكائنات لا يخرج عن كونه نوعا مما يسميه علماء الحياة «تكيف الكائن الحى للبيئة المحيطة به» . ومعروف أن الكائنات الحية بمختلف صنوفها تتفاعل مع البيئة وتتكيف لظروفها تكيفا غايته ضمان الحياة واستمرار النمو وبقاء النوع ، وكذلك الانسان عندما يتعامل مع بيئته المادية والاجتماعية ، فاننا نجده يفصح عن سلوك لا يخرج عن كونه نوعا من أنواع التكيف الاجتماعى للبيئة . وهذا النوع من التكيف يمكن تسميته التكيف النفسى . فان كان هناك شخص لا يكيف نفسه التكييف النفسى المناسب لبيئته المادية والاجتماعية قلنا عادة انا نشك فى صحته النفسية .

أما فى مجال الصناعة فتهتم الصحة النفسية بتوافق العاملين فى ميدان الصناعة وبالموقف والعوامل التى تؤثر فى هذا التوافق ، وخلال نمو الافراد واقترابهم فانهم يواجهون سلسلة متصلة من التوافق ويمكن ان يؤدى الاخفاق فى سلوك الفرد وفق

(*) رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عيم شمس، ١٩٨٧

(**) باحث بقسم بحوث واستطلاعات الرأى العام، المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

هذه المطالب الى سوء التوافق فيتوقع العامل أنماطا معينة من السلوك تتصل بساعات العمل وبالملبس وبالعلاقات الاجتماعية وتقبل السلطة ونوع العمل الذى يؤديه . ولكن للفرد من ناحية اخرى مجموعة معينة من الحاجات يأمل فى اشباعها ، عن طريق العمل . فهو يتوقع ان يحقق درجة معينة من الأمن من الناحية المالية وأن يحصل على مركز يحقق له مكانة معينة وأن يجد نوع من الرضا والاشباع فى عمله .

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث الذى نحن بصدده فى انه محاولة لدراسة مقارنة فى الصحة النفسية بين عمال القطاعين العام والخاص . ويعتبر هذا الجانب ذو اهمية كبيرة سواء من الناحية الاكاديمية أو من الناحية التطبيقية ، فمن الناحية الأكاديمية ، نلاحظ من الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت مجال الصحة النفسية ومدى توافق الأفراد ، ان هذه الدراسات قد فطنت الى ان الصحة النفسية والمتغيرات النفسية تكون اكثر تأثرا بمجال عملهم وعلى الرغم من ان موضوع البحث الحالى قد تناولت بعض جوانبه العديد من الدراسات لم تهتم بدراسة مقارنة بين عمال القطاعين العام والخاص كمناخين مختلفين ، وبما فى ذلك ما له من آثار واضحة على صحة العامل النفسية وكفايته الانتاجية وعلى العمل نفسه .

اما عن أهمية البحث من الناحية التطبيقية ، فتتضح من تأثير الصحة النفسية على سلوك العاملين وعلى كفايتهم الانتاجية وذلك فى كل من القطاعين العام والخاص كمناخين مختلفين . فاذا كانت ظروف العمل تؤثر على صحة العامل النفسية ومعاملته مع زملائه ورؤسائه فان ذلك يؤدى الى تعرضه للاضطراب النفسى وعدم توافقه فى مجال عمله مما يؤثر ايضا على صحته النفسية وبالتالى على انتاجيته . ومن ثم فان معرفة الآثار السيئة التى تنجم عن سوء التوافق تجعلنا قادرين على تحديد مدى خطورة انتشار هذا النوع من سوء التوافق ومدى تأثيره على الانتاج وبالتالى التوصل الى تحديد الشروط الواجب توافرها للتوافق النفسى المهنى والصحمة النفسية . وعن ذلك فانه من الممكن ان تستنتج انه اذا كان لنا ان نجعل أفرادا اكثر توافقا وتكيفا فى مجال الصناعة فلا بد لنا أولا ان نتناول بالتعديل والتغيير الاتجاهات غير السوية

والمتطرفة حتى نضمن سلامة الصحة النفسية التى تمكننا من اعداد جيل من العمال على مستوى عال من الكفاءة والتوافق وذلك من خلال وضع برامج ارشادية تخدم هذا الهدف .

بالاضافة الى ما سبق يجب التأكيد على ان القطاع العام يحقق خسائر كثيرة لعديد من الأسباب أهمها : تقادم العدد والآلات ، وارتفاع النفقات نتيجة استيراد مكونات المنتج الصناعى ، وضعف التسويق ، ودعم الدولة للمنتج الصناعى وعوامل أخرى عديدة .

بينما يحقق القطاع الخاص مكاسب كبيرة خصوصا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات .

كما يجب التأكيد على انه بالرغم مما هو معروف أن أصحاب الأعمال الخاصة لا يهمهم العامل بقدر ما يهمهم الانتاج ، فان الانتاج فى شركات القطاع الخاص يجد له سوقا رائجة . بينما يهتم القطاع العام اهتماما أكبر بالعامل يقابل بانتاج وفير من الناحية الكمية وفقير من الناحية الكيفية مما يؤدى الى مخزون راكد يقدر بآلاف الملايين من الجنيهات .

لذلك فاننا نحاول فى بحثنا القاء الضوء على تلك المعادلة الصعبة بين القطاعين وأيهما يهيىء مناخا مناسبا للعامل ويوفر له أسباب الصحة النفسية وهل ذلك يؤثر على انتاجية العامل وبالتالى على انتاجية المصنع والقطاع ككل ؟

الهدف من البحـث :

يهدف هذا البحث الى الكشف عن الفروق بين عمال القطاعين العام والخاص فى الصحة النفسية ، كما يسعى الى توضيح أيا من القطاعين ييسر ويسهل الظروف التى من خلالها يقوم العامل بعمله على أكمل وجه ، وفى نفس الوقت يشعر بالرضا عن عمله وعن نفسه وعن الآخرين ، وما هى جوانب القوة والضعف فى عمال كل قطاع . حتى يمكن الاستفادة التطبيقية من نتائج البحث فى مجال علم النفس الصناعى للوصول الى انسب وأفضل مناخ للعامل لصالحه ولصالح العمل نفسه .

فـروض الدراسـة :

تتلخص فروض الدراسة كالآتى :

الفرض الأول : لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمل القطاع الخاص على مقياس التوافق العام والمهنى .

الفرض الثانى : لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الروح المعنوية .

الفرض الثالث : لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الرضا عن العمل .

الفرض الرابع : لا توجد فروق احصائية بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الكفاية الانتاجية .

الفرض الخامس : لا توجد فروق احصائية دالة بين متوسط درجات عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص على مقياس الصحة النفسية .

المنهج والاجراءات :

أولا : العينة : أجريت الدراسة على عينة قوامها ٨٠ عاملا صناعيا منتجا بقطاع الغزل والنسيج مقسمين الى ٤٠ عاملا بالقطاع العام و٤٠ عاملا بالقطاع الخاص تم اختيارهم بشكل عشوائى من محافظة الغربية (زفتى - المحلة الكبرى) . وقد روعى التكافؤ بين المجموعتين من العمال من حيث المستوى الاقتصادى الاجتماعى والمستوى الحضارى والتوزيع الجغرافى والمهنة والجنس .

ثانيا : المقاييس والاختبارات المستخدمة :

استخدمنا فى الدراسة ثلاثة اختبارات كالآتى :

١ - اختبار بل للتوافق العام والمهنى للراشدين ، والذى يمكن من خلاله قياس التوافق المنزلى، والتوافق الصحى ، والتوافق الاجتماعى ، والتوافق الانفعالى ، والتوافق المهنى ، والتوافق العام.

٢ – مقياس الروح المعنوية ، والذى يقيس اثنى عشر متغيرا كالتالى :

- قدرة الاشراف على تنظيم العمل وتوفير متطلباته .
- الأجر وفرص الترقى والتقدم .
- مزايا العاملين .
- الود والتعاون بين العاملين .
- علاقة العمال بالمشرف .
- الثقة فى الادارة .
- كفاءة الادارة .
- سلامة الاتصال ويسره .
- المكانة والتقدير وعلاقة العامل بعمله .
- الآمنة فى العمل .
- التوحد مع الشركة .
- اعراض الروح المعنوية .

هذا بالاضافة الى الدرجة الكلية للمقياس .

٣ – مقياس كورنل للشخصية ، والذى يقيس المغيرات التالية :

- الخوف وعدم الكفاءة .
- الاكتئاب .
- العصبية والقلق .
- أعراض عصبية فى الأجهزة الدورية .
- استجابات الفزع والجفول .
- الأعراض السيكوسوماتية الاخرى .

- توهم المرض .
- الأعراض السيكوسوماتية الخاصة بالمعدة والأمعاء
- الحساسية المفرطة والشك .
- السيكوباتية الشديدة.

هذا بالاضافة الى الدرجة الكلية للمقياس .

ظروف واجراءات التطبيق :

تم تجميع الاختبارات الثلاثة السابقة وضمها فى بطارية واحدة ، وقد تضمنت هذه البطارية بيانات العامل الشخصية وبيانات اخرى خاصة بالعامل تم الحصول عليها من سجل العامل الشخصى توضح الحوادث والجزاءات التى تعرض لها العامل وعدد مرات تأخره عن العمل وغيابه وتمارضه وبيان آخر بالترقيات والعلاوات التى حصل عليها وتنقلاته من قسم لآخر داخل المصنع .

وقد تم التطبيق بطريقة فردية واستغرقت جلسة التطبيق للعامل الواحد حوالى ساعة واحدة .

التحليلات الاحصائية :

تم حساب متوسط الدرجات والانحرافات المعيارية للمقاييس الفرعية فى الاختبارات الثلاثة ولمتغيرات الدراسة عموما .

كما تم حساب قيم (ت) لدلالة الفروق بين العينتين على الاختبارات وعلى متغيرات الدراسة بوجه عام . كذلك حساب الوسيط والمنوال لبعض المتغيرات . هذا بالاضافة الى حساب $كا^٢$ وجوهريتها ومعاملات التوافق لدلالة الارتباط بين بعض المتغيرات وبعضها البعض .

النتائج ومناقشتها :

كشفت النتائج عن الحقائق التالية :

١ - بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالعمل نفسه ، فقد كشفت التحليلات

الاحصائية أن عمال القطاع الخاص بدأوا عملهم بأجور أعلى بكثير من عمال القطاع العام ، أما بالنسة للأجر الحالى فالوضع فى القطاع العام أفضل عما هو عليه فى القطاع الخاص والفارق دال احصائيا لصالح عمال القطاع العام . كما اثبتت التحليلات الاحصائية كذلك أن عمال القطاع العام أكثر عرضة للحوادث والاصابات فى العمل كذلك اكثر تعرضا للجزاءات وأكثر غيابا وأكثر تأخرا عن العمل بدون أذن أو عذر مقبول وأكثر تمارضا وأكثر تنقلا من قسم الى آخر داخل المصنع من عمال القطاع الخاص . فى المقابل فانهم – أى عمال القطاع العام – أكثر تميزا عن عمال القطاع الخاص فى الترقيات والعلاوات التى حصلوا عليها .

٢ – بالنسبة للاختبارات المستخدمة فى الدراسة ، فقد اثبتت التحليلات الاحصائية أن عمال القطاع الخاص أكثر توافقا من عمال القطاع العام وذلك من الناحية المنزلية والصحية والانفعالية أما بالنسبة للتوافق الاجتماعى والمهنى لم تثبت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين العينتين .

أما بالنسبة للروح المعنوية فالكفة راجحة تماما لصالح عمال القطاع الخاص على كافة مقاييس الروح المعنوية فيما عدا مقياس مزايا العاملين الذين ترجح فيه كفة عمال القطاع العام بفارق ذو دلالة احصائية عن عمال القطاع الخاص مما بالتالى يؤكد أن عمال القطاع الخاص روحهم المعنوية مرتفعة بدرجة اكبر من عمال القطاع العام .

أما بالنسبة لمقياس كورنل للشخصية ، فقد اثبتت التحليلات الاحصائية أن عمال القطاع العام أكثر اضطرابا على المقاييس الفرعية لمقياس كورنل فيما عدا مقياس واحد فقط وهو مقياس الأعراض السيكوسوماتية الأخرى نجد ان عمال القطاع الخاص متوسط درجاتهم على هذا المقياس اعلى من متوسط درجات عمال القطاع العام . وبما ان الدرجة العليا على المقياس تعنى مزيد من الاضطراب فان عمال القطاع الخاص اكثر اضطرابا على هذا المقياس وان كان الفارق بين العينتين غير دال احصائيا .

٣ – وبالتالى فقد اثبتت النتائج ان فروض الدراسة لم تتحق حيث تبين

أن عمال القطاع الخاص اكثر رضا عن عملهم وأكثر توافقا فى كافة النواحى واكثر تماسكا وأعلى روحا معنويا وأعلى كفاية انتاجية وبالتالى فانهم أكثر صحة نفسية من عمال القطاع العام . وهذا يدل على ان القطاع الخاص يوفر جوا نفسيا أفضل مما يوفره القطاع العام لعماله .

أى أنه يمكننا القول ان عامل القطاع الخاص أصح نفسيا عن زميله بالقطاع العام .

والتفسير الذى نقدمه لهذه النتيجة هى ان الخسائر الكبيرة التى يتعرض لها القطاع العام تسبب بشكل أو بآخر انهيار فى أوضاع كثيرة تنعكس بالتالى هذه الأوضاع المنهارة على عمال هذا القطاع . وعلى صحتهم النفسية . ويمكن ان نعمم هذه النتيجة على قطاع الغزل والنسيج حيث أننا قد قمنا بسحب عينتنا من هذا القطاع بشكل عشوائى ونوصى باجراء دراسات أخرى حتى يمكن ان نطلق حكما عاما على قطاع الصناعة فى مصر .



التعليم والتنشئة السياسية فى مصر(*)
دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية

نسرين البغدادى(*)

تحتل قضية التعليم فى مصر مكانا محوريا خاصا من بين مجموع القضايا الاجتماعية الكبرى المطروحة على الساحة ، ويعبر طرح قضية التعليم عن مستوى واتجاه الحركة القومية من جهة ، الى جانب انه يعكس مستوى التطور الاجتماعى والثقافى الذى بلغته البلاد من جهة ثانية .

ويسلم علماء الاجتماع السياسى بالدور الهام الذى تلعبه المؤسسة التعليمية فى عملية التنشئة بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة ، حيث تمثل المدرسة كيانا اجتماعيا تمارس فيه بعض الانشطة السياسية والاجتماعية .

وبعبارة أخرى فاننا من خلال المدرسة نستطيع ان نرى تفاصيل عملية التنشئة السياسية بوضوح (لما تحويه فى داخلها من وسائل متعددة تكتمل من خلالها عملية التنشئة السياسية) ، منها المناهج الدراسية والمناخ المدرسى .

ولا شك فان المناهج تؤدى وظيفة التثقيف الرسمى السياسى للطلاب بما ان المناهج الدراسية يوجهها – فى الغالب – النظام السياسى الذى يعرض قيمه ومذاهبه ومبرراته من خلال المقررات الدراسية بعامة ، ومن خلال مادتى التاريخ والتربية القومية بخاصة وذلك باعتبارها مادتى التنشئة السياسية .

(*) رسالة ماجستير فى الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

(**) باحث بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اما عن ممارسات الطالب اليومية من خلال المناخ المدرسى ، حيث يتفاعل الطالب مع أقرانه ، او طبيعة علاقات الطالب بالسلطات المدرسية فكلها تحمل دلالات سياسة . وبمعنى آخر ، فان الطالب يربى سياسيا داخل المدرسة ، بفعل المحتوى السياسى للمقررات الدراسية التى يتلقاها ، وأيضا من خلال الممارسات وما تحويه فى داخلها من خبرات سواء ارتبطت هذه الخبرات بالمناهج الدراسية أو بالعملية التعليمية كالأنشطة المدرسية والطلابية .

وهنا يتجه الحديث – بالضرورة – الى مناقشة التعليم باعتباره قضية سياسية فى المقام الأول ، لذلك وجب التعرف على مدى ارتباط النظام السياسى بالنظام التعليمى ، والى أى مدى تنعكس قيم النظام السياسى على النظام التعليمى .

ولعل جمهور الطلبة أن يشكل عنصرا هاما وأساسيا فى الحركة السياسية فى كل المجتمعات وبالأخص فى مجتمعات العالم الثالث .

«وهذا الدور الرائد لحركات الطلاب يتميز على وجه التحديد بدرجة من التعليم لا تتوافر للأغلبية الساحقة من مواطنيهم ، كما يتميزون بتركزهم بأعداد كبيرة فى أماكن محدودة مما يسهل حركتهم . وتتميز حركات الطلبة عادة بقدر كبير من المثالية ، وهذه الروح المثالية تجعل الطلاب يقبلون بعض المخاطر الناجمة عن نشاطهم السياسى . وترفع حركات الطلاب على وجه العموم مطالب اجتماعية وسياسية واسعة ، وفى بعض الأحيان تسلك مسلكا تطرح من خلاله قضايا طلابية تتعلق بمنظم التعليم أو الامتحانات أو نفقات الدراسة ، وفى هذه الحالة تسعى حركات الطلاب الى تحقيق منفعة خاصة بها[١]»

واذا أردنا أن نناقش قضية التعليم باعتبارها قضية سياسية فى المقام الأول ، فلنا أن ندرك أن التعليم هو محصلة تفاعل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصياغته ترجع فى المقام الأول الى الأجهزة المختلفة التى تعبر عن هذه القوى والتى تجسد التفاعل الذى «يحدث بينها فى شكل لوائح وقوانين[٢]»

ولا شك فى ان التعليم هو أداة الحكومات فى تشكيل المجتمع ، لكن التعامل مع هذه الأداة يتباين تباينا كبيرا من عهد الى معهد ، ومن حكومة الى اخرى .

وكمثال بارز على ذلك فان ثورة يوليو ١٩٥٢ أصدرت مجموعة من التشريعات قد احدثت من التغييرات التى جعلت للعلاقات الاجتماعية شكلا جديدا ، حيث كان التعليم أحد أبعادها .

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ثار حوار واسع المدى حول اصلاح المناهج الدراسية كى تتلاءم والواقع الجديد ، ومن الجلى ان تطوير التعليم فى هذا الاطار لم يكن مقصودا من الاقتصار على انشاء مدرسة هنا أو هناك (وان كان لذلك دلالته) وانما يتعلق – بالأساس – بمحتوى ما يقدم فى المناهج الدراسية .

وتفترض هذه الدراسة المماثلة ، ان محتوى البرامج الدراسية فى مصر بعد الثورة حمل بين طياته أيديولوجية النظام السياسى والتى قدمت تحليلا اكثر دقة لأبعاد «الطبيعة الكاملة للمعيار الجديد(٣)» (أى الايديولوجية) – الخاص بالثورة والذى حل محل المعيار القديم والذى قام فى الوقت ذاته بالحكم عليه والذى انعكس فى تفاصيل مواد المناهج المحدثة بهدف والمبادىء الايديولوجية التى تبنها الثورة كأساس لتوعية النظام السياسى الجديد ، بل وتقديم اطار تفسيرى مختلف للظواهر الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى ذلك تحاول الدراسة الكشف عن القضايا الآتية والتى تمثل أهداف الدراسة :

١ – الكشف عن الديناميات التى تخضع لها التوجهات الموجودة فى مواد المنهج للتعديل والتبديل وفق تغير توجهات السياسة الحكومية .
٢ – الكشف عن الدور الايديولوجى الذى يقوم به المنهج المدرسى ، وذلك من خلامل تحليل ما يحتويه من معارف تاريخية وقضايا وقيم اجتماعية وسياسية .

٣ – وصف وتحليل عملية التنشئة السياسية منذ قيام الثورة عبر مراحل النظم السياسية المختلفة والتى تعاقبت على المجتمع المصرى حيث تمثل السلطة السياسية دورا هاما فى ادارة النظام الاجتماعى والثقافى .

٤ – الوقوف على علاقة النظام السياسى بالنظام التعليمى باعتباره أحد النظم الهامة والتى تقوم الدولة بالاشراف عليه وتمويله اقتصاديا .

٥ – التعرف على القيم السياسية المتعلقة بالعملية التعليمية فى المرحلة الحالية ومدى الوعى بها وذلك فى اطار الكشف عن العوامل الايجابية والسلبية فى هذه القيم وأثر النظام السياسى على أنساق القيم وخاصة قيم المشاركة والايجابية والثقة والتعاون الى آخر مكونات النسق القيمى ذات الصلة بالدور السياسى للطلاب .

هذا وقد حددت تساؤلات الدراسة على النحو التالى :

١ – ما هى طبيعة القضايا التى ناقشها المنهج المدرسى المتمثل فى (مادتى التاريخ ، والتربية القومية تحديدا وذلك باعتبارهما مادتى التنشئة السياسية حيث تعتبر مادة التربية القومية مادة المواطنة والتى يعرض من خلالها النظام ايديولوجية ، أما التاريخ فيختص بالوقائع التاريخية ومن خلال مادة التاريخ التى يقوم النظام السياسى بعرض وجهة نظره فى هذه الوقائع وموقفه منها) وذلك خلال الحقبة الناصرية ، وما هو أسلوب معالجة هذه القضايا وما هى رؤية النظام لها ؟

٢ – كيف ناقش المنهج المدرسى فى حقبة السبعينيات تلك القضايا التى طرحها المنهج فى الحقبة الناصرية ؟

٣ – ما هى رؤية النظام الحالى للقضايا التى طرحت من خلال المنهج فى حقبة السبعينيات ؟

٤ – هل يؤثر نوع التعليم (حكومى – لغات) على اكتساب الطلاب قيما سياسية دون غيرها ؟

٥ – هل تختلف القيم السياسية لدى الطالبات عنها لدى الطلاب ؟

المنهـــج :

«تشكل الصفوة الاجتماعية من حيث تركيبها وتوجيهها الاجتماعى المتغير الرئيسى الذى تتحدد بالنظر الى هويته السياسية الاجتماعية من حيث معالمها الرئيسية»(٤) .

ومن خلال هذا نستطيع القول بأن هناك قلة مسيطرة تتحكم فى القرارات السياسية والاقتصادية . الا أن النخبة الحاكمة لا تعبر عن مصالحها فقط بقدر ما تعبر

عن جماعة طبقية لها مصالحها وأهدافها وغاياتها ، وأيضا لها ايديولوجيتها فى المجتمع والسياسة والاقتصاد ، وتسعى الى تأكيد وجودها بل وتوجد التبريرات الخاصة بالايديولوجية المتبعة وتستخدم الوسائط المجتمعية لتأكيد هذا الوجود ، حيث يمثل النظام التعليمى أحد هذه الوسائط .

غير ان التطور الفكرى والأيديولوجى لأى قيادة سياسية أو حاكم لا يحدث فى فراغ بل أنه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى يؤثر فيه ويتأثر به .

ويأتى تحليل ألمناهج المدرسية تحليلا كيفيا والذى تمثل على وجه التحديد فى مادتى التاريخ والتربية القومية للصف الثالث الثانوى (وذلك لاعتبار أن يكون الطالب قد وصل الى قمة استيعابه للعملية التعليمية والمناهج والقيم المقصودة الخاصة بهذه المرحلة) .

فى اطار تاريخى لكل مرحلة على حدة (المرحلة الناصرية – مرحلة السبعينيات) ليتم ربط مناهج كل مرحلة بتوجهات وقيم وأيديولوجية النظام السياسى من بعض الأحداث التاريخية ورؤيته لها وذلك من خلال بعض الوثائق الرسمية التى تعبر عن النظام(٥) .

والدراسة الميدانية للتعرف على بقية جوانب العملية التعليمية المتمثلة فى (علاقة الطالب بالسلطة المدرسية – مشاركته للأنشطة المدرسية – مصادر التنشئة داخل المدرسة – طبيعة القيم السياسية – المشكلات المتعلقة بالمدرسة – كتنظيم – قياس للوعى السياسى ببعض القضايا المثارة على ساحة المجتمع) .

وقد تم تطبيق صحيفة استبيان على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بلغ عددهم ٣٠٠ طالب وطالبة من طلاب الصف الثالث الثانوى من مدارس حكومية ومدارس لغات .

تقسيم الدراســة :

تنقسم الدراسة الى بابين أساسيين :

الباب الأول : يحتوى على أربعة فصول ، الفصل الأول مدخلا نظريا لدراسة

التنشئة السياسية من حيث المفهوم والمؤسسات ، الفصل الثانى يتناول النظام التعليمى فى مصر بعد الثورة ، الفصل الثالث يستعرض ملامح التنشئة السياسية فى ظل النظام الناصرى ، الفصل الرابع يتناول بالدراسة ملامح التنشئة السياسية فى حقبة السبعينيات .

الباب الثانى : ويتناول الدراسة الميدانية ، ويحتوى على اربعة فصول ، الفصل الخامس التنشئة السياسية ، مصادرها وأبعادها ، الفصل السادس عن قيم التنشئة السياسية وقضاياها ، الفصل السابع عن أثار التنشئة السياسية على اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية ، فصل ختامى عن التعليم والتنشئة السياسية فى المجتمع المصرى استخلاصات أساسية .

نتائج الدراسة :

من خلال النظم السياسية المتعاقبة على المجتمع المصرى اعتبرت المؤسسة التعليمية وسيطا اجتماعيا خلقه النظام السياسى بهدف تكريس الوضع القائم ، وفى هذا الاطار تعد المناهج الدراسية ويعتبر جوانب العملية التعليمية والتربوية احدى الآليات المتاحة ، للحفاظ على البناء السياسى ، وفى ظل النظام السياسى السائد تعتمد السلطة الحاكمة والطبقات المسيطرة على النظام التربوى كوسيط من اجل المحافظة على سيطرتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفى هذا الاطار يقوم المنهج المدرسى بطرح ايديولوجية الطبقة المهيمنة فى اشكال مع ترتيب القيم الاجتماعية فى تفاصيل مواد المنهج بهدف تثبيت واعطاء مشروعية لبعض القيم السائدة وبتقديم تفسيرات الطبقة المهيمنة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، كما لا يخلو المنهج المدرسى من التوجهات السياسية المباشرة لأصحاب السلطة السياسية لتبرير العلاقات الاجتماعية السائدة وتوجهات الحرب والسلام للحكومات القائمة ، ولذلك تخضع هذه التوجهات الموجودة فى المنهج للتعديل والتبديل وفقا لتغير التوجهات السياسية للحكومة ، ولا يقوم المنهج المدرسى بدوره الايديولوجى من خلال احتوائه على انواع معينة من المعارف العملية والتاريخية المجزأة والمشوهة فحسب وانما يبحث قيما معينة ايضا . وبعبارة اخرى تستخدم المدارس كأداة للتوجيه السياسى ، سواء تم ذلك على نحو مباشر فى البرامج والكتب

أو على نحو غير مباشر عبر المضمون الكامن لهذه البرامج والكتب وهو ما يعبر عنه بالمنهج الخفى ، ومن ثم يتحول المدرسى الى «حزب سياسى» ليقوم بتلقين سياسة الدولة ويعمل على المحافظة على الوضع الراهن .

ومن هنا يكتمل دور العملية التربوية الأيديولوجى المستهدف لتقديم القيم السياسية المقصودة والمحمولة غير المنهج المدرسى ، وكذلك العلاقات التربوية الموجودة بين عناصر المناخ المدرسى المتمثلة فى العلاقات بين المعلم ، الطالب ، والسلطات المدرسية المتنوعة . وتتفاعل هذه الآليات الايديولوجية (المنهج ، المعلم) مع نظام القيم السائد فى المجتمع (قيم الطبقة المسيطرة) التى تملك أدوات فرضها حيث تقوم ببثها للعناصر المكونة للمناخ المدرسى ، وبذلك تضفى طابعا ايديولوجيا وسياسيا عاما على كل آليات العملية التعليمية ومناهجها .

وعلى ذلك فثمة تفاعل بين نمط النظام التربوى من ناحية ، وبين نوع المعرفة المتضمنة فى المنهج من ناحية اخرى ، ونوع القيم السائدة بين عناصر المناخ التعليمى من ناحية ثالثة ، بحيث تفرز فى النهاية هيمنة ايديولوجية الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على آليات عمل المؤسسة التعليمية التى تؤدى دورها كأداة ايديولوجية للدولة .

وقد اظهرت الدراسة الميدانية ، ان ممارسات السلطة المدرسية هى انعكاس واضح لممارسات السلطة فى المجتمع المصرى ككل والتى تتميز بالتفرد فى اتخاذ القرارات .

كما تميزت اتجاهات الطلاب ازاء المشكلات السياسية بالسلبية وعدم الاهتمام بالقضايا السياسية ، وان كانت الطبقة الاجتماعية قد لعبت دورا هاما فى تلوين مظاهر السلبية هذه ولعل بروز الاتجاهات الفردية بين الطلاب ان تكون نتيجة غزو الثقافة الغربية لثقافة المجتمع المصرى ، ونتيجة أيضا للظروف الاجتماعية والاقتصادية السياسية اتى طرأت على خارجة المجتمع . كما مثل كل من الناظر والمدرس نموذج السلطة فى المدرسة ، وهذا النموذج هو انعكاس واضح لنموذج السلطة السياسية ككل فى المجتمع المصرى .

ولقد ابرزت الدراسة فروقا بين طلاب المدارس الحكومية من جهة وطلاب مدارس اللغات من جهة أخرى، اذ تبين ان الممارسات داخل المدارس الحكومية اكثر ديمقراطية من تلك فى مدارس اللغات ، وقد يكون ذلك نتيجة ان عينة المدارس الحكومية المختارة كموضوع لدراستنا هى من قبيل المدارس النموذجية .

كما أبرزت الدراسة فروقا واضحة بين كل من الاناث من جهة والذكور من جهة اخرى فى قضايا بينها مثل الرغبة فى السفر الى الخارج ، وان كانت لم تظهر هذه الفروق فى قضايا اخرى مثل النظر الى الخدمة العامة كمشروع وهمى ، ولعل هذا التميز أن يكون نتيجة طبيعية للتنشئة الاجتماعية الخاصة بكل من الذكور والاناث فى داخل المجتمع المصرى .



فلسفة التاريخ
عند أرونولد توينبى(*)

نيفين جمعه علم الدين(**)

تعتبر الحضارة احدى أكثر مشكلات العصر الحاحا ، ففى الواقع أنه لا توجد حاليا مسألة لا تتعلق بشكل أو بآخر بالحضارة ، سواء كانت مسألة الثورة العلمية ، أو التقدم الاجتماعى ، أو قضية حماية البيئة .

ونعنى بذلك أن الحضارة اليوم ليست مفهوما أو مصطلحا علميا فقط ، يحمل معنى معرفيا ، بل هى مشكلة واقعية أيضا ، تخص التطور التاريخى المعاصر ، وتتطلب حلولا علمية .

وهكذا ، فالطابع العلمى للمشكلة يحولها لا الى مادة للتفكير فحسب ، بل والى موضوع للحلول والأفعال العلمية ، سواء من جهة الدول ، أو الجماعات المثقفة المعنية .

وهنا تتجلى القيمة الرئيسية لنظرية « أرنولد توينبى » عن التاريخ ، ورسالتها فى المجتمع . اذ تفسر تلك النظرية تاريخ البشرية والحركة التاريخية من خلال تجلياته ، أى (حضاراته) ، وفى كل جوانبه ، أى ساحات تجلى قدرة الانسان على العمل والابداع وتغيير بيئته ، ثم خضوعه لما أبدعه ، واستهلاكه لقدراته ، فسعيه مرة أخرى للعمل على الابداع ، وللتجديد .

ويتناول هذا البحث بالدراسة محاولة توينبى هذه لفهم التاريخ الانسانى ، تلك المحاولة التى أجمعت الآراء على النظر اليها ، بوصفها أكبر اسهام فى القرن العشرين فى ميدان التأمل التاريخى . حيث قام أرنولد توينبى بمحاولة أكثر شمولا

(*) ماجستير فى الفلسفة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٩٨٧.

(**) باحث، بقسم بحوث الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

من كل المحاولات السابقة ، لوضع بحث واسع فى علم التاريخ المقارن ، فعكف على دراسة حضارات العالم بأسره طوال نصف قرن للتعرف على أسباب انهيار الحضارات وتحللها ثم انتقل الى دراسة تكميلية عن نشأتها وكيفية التقائها.

وانتهى توينبى الى تقرير عدد من الوحدات الحضارية تصل الى احدى وعشرين حضارة ، درس كلا منها دراسة عميقة شاملة ، فتجمعت له بذلك ثروة من العلم التاريخى لم تتوافر لمؤرخ آخر قبله .

وقد بين توينبى ، أن موضوع كل حضارة من الحضارات التى اختارها موضوعا لدراسته ، انما استجابة لتحدى الظروف التى وجدت فيها ، حيث يرى توينبى أن أى كائن حى كثيرا ما يجد نفسه أمام عوامل تعمل على القضاء عليه . ومن هنا فالحياة ذاتها ، ما هى الا تحد للكائن الحى ، ومواجهته لظروفه . ومحاولة الاستمرار هى بمثابة الاستجابة لذلك التحدى . وبناء على ذلك فالحضارات ذاتها تولد وقتما تستحث الظروف الصعبة للانسان ، وتتمثل هذه الظروف ، اما فى البيئات الطبيعية أو فى ظروف بشرية ، بمعنى أن العوامل الاقتصادية أو الجغرافيا الملائمة هى التى تحول دون نشأة الحضارات ، ولا يساعد على هذه النشأة الا الشدائد وحدها ، التى تستثير الافراد والشعوب ، وهكذا يرى توينبى فى حقيقة التحدى والاستجابة أساسا للنظرية العامة للتاريخ.

وتعتمد نظرية توينبى فى انهيار الحضارات ، على نظريته فى التحدى والاستجابة ففى رأى توينبى أن هناك ايقاعا متبادلا ومستمرا بين التحدى والاستجابة ، فاذا نجحت الاستجابة ازاء التحدى نجحت بالتالى الحضارة ، أما اذا أخفقت الاستجابة فان الحضارة آنذاك تتعرض للتحلل والانهيار .

وفى اعتقاد توينبى أن التاريخ الانسانى قد تداولته حضارات كبرى ، استطاعت مواجهة التحدى ومقاومة الاندثار والفناء ، رغم دخولها التحلل والاضمحلال ، عن طريق العقائد الدينية التى تظهر فى الكيانات الاجتماعية المنهارة فقط ، حيث تأخذ العقيدة الدينية النمو ، وتجتذب اليها طاقات البشر . وبناء على ذلك يمكننا أن نعتبر أن عملية الارتقاء والتدهور للحضارات انما هى بمثابة حركة ايقاع للدين حيث تمثل الحركة السلبية للحضارة أداة تدفع الدين دائما للأمام .

وهكذا نظر توينبى الى المدنيات أو الحضارات ، لا على أنها متساوية ، بل على أنها فى ترتيب خاص اعتمادا على درجة مشاركتها فى اقامة الأديان الكبرى ، وشكل الدين بذلك المضمون الرئيسى للحضارات التى لاتزال قائمة ، تلك الحضارات التى تظهر فيها الديانات الكبرى ، والتى جعل توينبى احياءها شرطا لخلاص البشرية . وهذه الحضارات هى :

الحضارة المسيحية الأرثوزكسية : التى نشأت من الحضارة الهلينية عن طريق (الديانة المسيحية) ، وحضارة الشرق الأقصى بفرعيها الكورى والياباني التى تولدت عن الحضارة الصينية ، عن طريق (المهايانا) ، والحضارة الايرانية والعربية اللتان نشأتا عن طريق السريانية بواسطة الاسلام . والحضارة الهندية التى نشأت عن طريق (الهندوسية) .

وبهذه النظرة رأى توينبى أنه يمكن انقاذ هذه المدنيات الأُخيرة،وخاصة (المدينة الغربية) التى فقدت مضمونها الدينى، عن طريق العودة الى الدين واتخاذ هذه المدينة الغربية ، صورة دولة عالمية تضم بين جنباتها الأرض بأكملها فتصبح مدنية العالم ، بدلا من أن تكون (مدنية الغرب) ، وتؤسس حكومة عالمية ، ترتكز على التعاون العالمى ، غير أن هذه الدولة فى رأى توينبى ، لا يمكن أن تنشأ عن طريق المعاهدات أو الاتفاقيات ، والمطلوب اذن لهذه الدولة أن تؤسس على الايمان الصلب الذى يمكن أن ينقذ المدنية الغربية .

(ب)منهج الدراسة :

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على المؤلف الرئيسى لأرنولد توينبى ، وهو كتابه « دراسة التاريخ » الذى يقع فى عشرة مجلدات أساسية ، وتوخيت عرض النصوص المهمة عرضا أمينا ، بحيث لا أغفل شيئا مهما منها ، واقتضت الدراسة بالفعل الاعتماد على التحليل والمنهج المقارن فى أجزائها الأخرى بهدف الوصول الى مواطن القوة وَالضعف فى الآراء المفسرة للتاريخ العالمى .

(جـ) تقسيم الرسالة الى ابواب وفصول :

وانطلاقا من طبيعة المشكلة التى يعالجها البحث ، رأينا تقسيم الرسالة الى ثلاثة أبواب رئيسية ، ضم كل منها عددا من الفصول على النحو التالى :

الباب الاول : « المؤثرات الفكرية التى أثرت على أرنولد توينبى » .

وفى هذا الباب ركزنا الاهتمام على التعرف على أهم النظريات التى قدمت تفسيرا لمسار التاريخ ، وخاصة تلك التى يلتقى معها توينبى ، فتناولنا بالدراسة (ابن خلدون) كنموذج للفكر العربى ، الى جانب دراسة أحد المؤثرات الفكرية المهمة الأخرى من خلال الفكر المسيحى فى نموذجين مختلفين داخل الحضارة المسيحية ، أحدهما المنهج الصوفى ممثلا فى القديس أوغسطين والثانى المنهج العقلانى ممثلا فى (اشبنجلر) ، وذلك بهدف التعرف على اثر هذه الآراء التى تفسر التاريخ ، وامتدادها فى فكر أرنولد توينبى .

وبالتالى قسمنا هذا الباب الى فصلين أساسيين:

١ – الفصل الأول عن ابن خلدون : مفهومة للتاريخ ، وتفسيره لمساره .

٢ – الفصل الثانى ، ويتضمن دراسة لنموذجين من نظرية العناية الالهية لتفسير مسار التاريخ فى الفلسفة الغربية .

الباب الثانى يتناول بالدراسة: **موقف أرنولد توينبى بين المثالية والمادية.**

وفى هذا الباب اهتمت الدراسة بالتعرف عن قرب على موقف توينبى من التفسير المثالى للتاريخ عن هيجل ، وكذلك موقفه من التفسير المادى فى فصلين مختلفين .

الفصل الأول : عن موقف توينبى من التفسير المثالى للتاريخ عند هيجل . وتعرضت فى هذا الفصل لفلسفة هيجل بأجزائها الثلاثة الرئيسية ، بهدف الانتقال الى دراسة تاريخ العالم ، ومعرفة آراء هيجل فى التاريخ ، وتفسيره لمراحله ، وفى حدود هذه الآراء حاولنا أن نستبين مدى الاتساق بين هذه الآراء وآراء توينبى .

أما الفصل الثانى : فقد تضمن دراسة لموقف توينبى من التفسير المادى للتاريخ . وقد عرضنا فى هذا الفصل لمجمل آراء توينبى فى دراسته للتاريخ من خلال احدى النظريات المتكاملة فى التاريخ ، وهى « المادية التاريخية » .

أما الباب الثالث: فقد خصصته لدراسة نظرية أرنولد توينبى فى فلسفة التاريخ: التحدى والاستجابة.

وتطلبت دراسة هذا الباب تقسيمه الى فصلين رئيسيين هما :

الفصل الأول : نظرية التحدى والاستجابة ، وتطبيقها فى دراسة أصل الحضارات ، نموها وازدهارها .

وتضمن هذا الفصل دراسة النقاط التالية :

١ – مفهوم الدراسة التاريخية ، والدراسة المقارنة لتاريخ المدنيات عند توينبى .

٢ – نظرية التحدى والاستجابة « نظرية توينبى فى فلسفة التاريخ » .

٣ – دراسة لعملية نمو الحضارات وارتقائها ، وتدهورها ، وأسباب انهيارها .

وتناول الفصل الثانى وجهة نظر توينبى فى : امكانية قيام وحدة عالمية سياسية ودينية .

وعرضت فى هذا الفصل لمفهوم توينبى فى :

١ – الدول العالمية .

٢ – الديانات العالمية .

٣ – القانون فى التاريخ .

٤ – وأخيرا ، رؤية توينبى لمستقبل الحضارة الغربية .

(د) نتائج الدراسة :

ومن هذا العرض الذى قدمه البحث فى أبوابه وفصوله ، ومن المؤشرات التى أوضحتها الدراسة التحليلية (لفلسفة التاريخ عند أرنولد توينبى) انتهينا الى مجموعة من النتائج الخاصة بماهية نظرية توينبى فى التاريخ .

ونعرض لهذه النتائج فيما يلى :

١ – لقد أوضحت الدراسة التى عرضناها فى الباب الأول من هذا البحث ، والتى تحيط بالمؤثرات الفكرية المهمة التى ثرت على فكر توينبى ، أن تصور توينبى ومنهجه فى التاريخ يتصل بجذور عميقة مع كل من سبقوه ، وهنا تنبع أصالة توينبى أولا وقبل كل شىء ، فى ذلك الاستيعاب المذهل ، والاحاطة الشاملة لأهم

النظريات التى تفسر التاريخ الانسانى ، ويعتبر (ابن خلدون) أحد أهم هذه المؤثرات الفكرية التى أثرت على توينبى باعتباره نموذجا للفكر العربى الفذ .

ويلتقى ابن خلدون مع أرنولد توينبى فى كثير من الآراء المتعلقة بدراسة التاريخ ، فعلى سبيل المثال تعتبر الوحدة الأساسية الصالحة للدراسة التاريخية عند كل منهما هى « الحضارة » بالاضافة الى أن هناك تشابها فى الآراء بين كل منهما حول مسألة انبعاث الحضارات من المجتمعات البدائية ، وكذلك هناك امتداد لآراء ابن خلدون فى فكر أرنولد توينبى وخاصة فى مسألة الدولة ومراحل تطورها ، والأطوار التى تمر بها .

٢ – كذلك يعتبر القديس أوغسطين أحد المؤثرات الفكرية المهمة التى أثرت على فكر أرنولد توينبى أن المرتكزين الأساسيين الذين شكلا دعائم فلسفته فى التاريخ فيما بعد . هما الكتاب المقدس ، واللغات القديمة بالاضافة الى تأثير بعض المفاهيم لمؤرخى العصور الوسطى وخاصة « أوغسطين » .

ولقد التقى القديس أوغسطين وأرنولد توينبى فى كثير من الآراء الخاصة بالتاريخ والغاية النهائية له . غير أن توينبى لم يقتصر فى نظرته على أبراز دور العناية الالهية فى التاريخ فقط ، بل انه رأى أن هناك امكانية للتلاقى بين العناية الالهية والعقل الانسانى ، فالتاريخ فعلا هو انجاز للخطة الالهية ، ولكن يتاح للفرد فى حدود هذه الخطة حرية الارادة .

واتضح لنا أيضا ، من خلال دراستنا لهذا الفصل ، أن هناك تأثيرا آخر على فكر أرنولد توينبى من داخل الحضارة المسيحية ، ولكن من خلال المنهج العقلى ممثلا فى فلسفة « أوزفالد اشبنجلر » .

وبداية نشير الى أنه كان لاندلاع الحرب العالمية الثانية أثر مدمر على مفكرى الغرب ، اذ شعروا فجأة أن حضارتهم ليست فى مأمن من أن يصيبها ما أصاب الحضارات الماضية ، ووجهت هذه التجربة القاسية اشبنجلر فى دراسته للتاريخ . وفى موقفه من الحضارة الغربية بالذات .

وكان توينبى أيضا من بين المفكرين الذين ساورهم القلق على مستقبل

الحضارة الغربية ، فشرع فى دراسة تاريخ البشرية من خلال تحليله للحضارات . ولكم الحقيقة أن بحثه الرئيسى لم يكن عن المسار التاريخى للمدنيات بقدر ما جعله – مثل اشبنجلر – بحثا عن مصير الحضارة الغربية .

ولذلك نجد أن هناك تأثيرا بالغا على مفهوم توينبى للتاريخ ، وعلى منهجه فى الدراسات التاريخية من خلال مفاهيم اشبنجلر عن تاريخ العالم ، بوصفه نشوءا ونموا ، ثم أفولا وسقوطا .

ولكن، رغم هذا التأثير نلمس فارقا جوهريا، بشأن موقف كل منهما منك مستقبل الحضارة الغربية ، حيث حاول اشبنجلر اثبات أن الحضارة الغربية قد دخلت مرحلة التدهور بالفعل ، وأن تاريخ الحضارات ينبئنا بأن مآل الحضارة الغربية هو النهاية المحتومة بينما يقول توينبى على العكس من ذلك ، بامكانية انقاذ الحضارة الغربية بالوسائل الدينية فى المستقبل المنظور .

وتتلخص نتائج الباب الثانى من هذه الدراسة ، الخاص بموقف توينبى بين المثالية والمادية فى ذلك الاتساق بين أرنولد توينبى وهيجل فى الكثير من الآراء الأساسية فى تفسير لتاريخ ، ولكن رغم هذا التشابه نود أن نشير الى أن هناك نمطين فى تأويل التاريخ ، النمط الأول يمكن أن نسمية بالنمط الخطى المتصاعد ، وهو الذى يؤول التاريخ كخط مستقيم ، نحو اكتمال لا ينتهى ، ويعتبر هيجل ممثلا له .

والنمط الثانى، وهو الذى ينتمى اليه توينبى، ويمكن أن يطلق عليه النمط الدورى حيث يؤول التاريخ كحلقة تمثلها الحضارات من يوم ميلادها حتى تدهورها .

أما عن موقف توينبى من التفسير المادى للتاريخ ، فقد لاحظنا من خلال دراستنا لهذا الفصل ، أن نظرية توينبى تقع على طرف نقيض مع المفهوم المادى للتاريخ ، وقد بنيت الدراسة فى عرضها لمجمل آراء توينبى فى التاريخ ، وموقفه من نظرية المادية التاريخية .

وفي الحقيقة أنه يمكننا القول بأن آراء توينبى قد تميزت تميزا واضحا

غيره من فلاسفة التاريخ ، وذلك لاختلاف مفهومه عن « الحضارة » وهكذا ، يمكن أن نعتبر نظرية توينبى من أبرز النظريات فى فهم حركة التاريخ وتفسيرها ، حيث تفسر لنا الايقاع الأبدى للحركة التاريخية من خلال حضارة الانسان بين الانبعاث والانهيار .

أن توينبى المؤرخ والفيلسوف قد عايش مشكلاتنا المعاصره ، فتكونت لديه استجابات من أجل التشخيص التاريخى لأحداث عصره ، وهذا ما يجعل آراءه بالنسبة الينا أكثر أهمية وحيوية من فلاسفة ومؤرخين آخرين . اذا يكشف لنا عن قدرات الانسان على الابداع والخلق ، فى عصور الحضارات المتألقة ، واحتمال تآلف كل قوى الانسان وبقائه فوق عوامل الانحلال والاضمحلال .



عرض كتاب :

برتران شنايدر ، ثورة حفاة الأقدام(*)

عزت حجازى(**)

أولا: مقدمة :

ينطلق كتاب « ثورة حفاة الاقدام » ، لبرتران شنايدر ، من اقتناع بأن الاشكالية الرئيسية فى عالم اليوم هى تلك الفجوة الهائلة التى تفصل بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث . فما عداها من اشكاليات ينبثق عنها ويرتد اليها .

وهذا العمل هو واحد من جهود كثيرة لاجهزة عالمية واقليمية وقطرية عديدة استجابت للاشكالية وتصدت لمهمة عمل شىء بشأنها . والفكرة الاساسية التى يقوم عليها هى أن تجارب التنمية التقليدية، أى تلك التى عرفتها دول العالم الثالث منذ منتصف القرن ، وفى الحقب الثلاث الاخيرة بصفة خاصة ، أما أنها اخفقت أو أنها تتعثر ، ويرى البعض أنها وصلت الى طريق مسدود والهدف الذى يرمى اليه العمل هو تقديم بديل لاستراتيجيات وسياسيات وخطط وبرامج التنمية الشائعة حتى الآن .

وفى طرحه لهذا البديل ، وتحديد ملامحه والدعوة اليه ، يستند المؤلف ، برتران شنايدر ، الى نتائج مسوخ لثلاثة وتسعين مشروع تنمية « محدود النطاق » أو « صغيرا » ، أنجزتها ست فرق للبحث فى تسعة عشر بلدا (من بينها مصر) فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ حتى يناير ١٩٨٥ ، بالاضافة الى دارسة وثائقية لاكثر من ٢٧٧ مشروعا .

فمن ابرز الجوانب الايجابية فى الكتاب انه يقوم على تحليلات للواقع ونظر فى أحوال الناس ، ويستسلم رؤيتهم لمشكلاتهم وتصورهم لطرق حلها .

(*) برتران شنايدر، ثورة حفاة الأقدام (تقرير إلى نادى روما) ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٧

(**) دكتوراه فى علم الاجتماع، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

وعلى الرغم من ان الممكن أن نأخذ على مادة الكتاب أنها خفيفة ، وأن نرى فيه جوانب قصور أخرى ، أسباب سنوردها فيما بعد ، فإن الكتاب على درجة كبيرة من الخطورة والخطر :

أ – فهو يقدم بديلا للاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والتنمية التى سارت عليها دول العالم الثالث حتى الآن .

ب – وهو دراسة ميدانية تغطى تسعة عشرة بلدا من القارات الثلاث التى تكون ما يسمى « العالم الثالث » (امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) .

جـ – وهو صادر عن جهتين لا يصح التقليل من اهمية دورهما فى مجال التنمية فى دول العالم الثالث والوطن العربى ، وهما نادى روما ومنتدى الفكر العربى فى عمان .

د – وقد ترجم الكتاب الى عدد من اللغات . وثمة ما يثير الى انه يتداول على نطاق واسع . ويقول التعريف به انه قد « احدث صدى كبيرا بين قادة الرأى من رجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة باعتباره يمثل وجهة نظر ثانية تبرز الوجه الآخر لازمة عميقة تفرض نفسها بالحاح على ضمير الانسانية » فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ثانياً : مادة الكتاب

وتتوزع مادة الكتاب بين مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وعدد من الملاحق .

تضم المقدمة (ص ٧ إلى ٤١) تقديم سعد الدين ابراهيم ، الأمين العام لمنتدى الفكر العربى (وهو الجهة التى مولت ترجمة الكتاب ونشره) ، ثم كلمة الشكر من المؤلف لمن أسهموا فى تقديم مادة الكتاب واجراء الدراسة وتمويلها ونشرها . ويناقش المدخل (الجزء الثالث من المقدمة) بعض أصول ظاهرة التخلف والظروف الجديدة التى تؤثر فيها ، والجهود المختلفة لتجاوزها . ومن بين هذه الجهود ، يبرز المؤلف جهود ما اسماه « المنظمات غير الحكومية » ، او « مبادرات التنمية التلقائية غير الحكومية » . وهى تتمثل فى جهود تنظيم وابتكار برامج صغيرة النطاق لمعالجة مشاكل الانتاج الزراعى والرعاية الصحية والتعليم فى المناطق

الريفية » . وهو اتجاه يرى فيه المؤلف تحولا جذريا فى الجهود التنموية ، التى قامت حتى الآن على أساس استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادى ، تمثلت فى اقامة مشروعات ضخمة ، على نماذج غربية ، فى مجال التصنيع والبنية التحتية أساسا ، من طريق الجهد الحكومى ، وهى ما اطلق عليه المؤلف « عشرون عاما من تنمية ضالة » و« عقيمة » وذلك لانها ، فى تقديره ، لم تستجيب للحاجات الاساسية لسكان الريف ، وادت الى استنزاف الموارد الطبيعية ، والتصحر ونزع الغطاء الاخضر ، والجفاف ، وتفريغ الريف (اى هجرة اعداد غفيرة من الفلاحين منه) ، ونتائج سلبية كثيرة اخرى .

ويناقش الفصل الأول (ص ص ٤١ إلى ١١٢) ما يسميه المؤلف « الاسعاف ثم التنمية ».

ويبدأ الفصل بمقابلة بين امرين ، اولهما هو « كبح التخلف » ، والآخر هو « حفز التنمية » . ويرى أن الاولى بالرعاية ليس هو حفز التنمية ، وانما التعامل مع عوامل التخلف . ثم يستعرض بعض نتائج جهود التنمية فى دول العالم الثالث .

وابتدأ يشير المؤلف الى حقيقة مهمة ، وهى أن دول العالم الثالث لا تشكل كتلة متجانسة ، وانما هى تجمع اقطارا لكل منها خصوصيته وتميزه ، وان كان من الممكن تقسيمها الى خمس فئات ، من الاكثر تقدما الى الاقل تقدما ، وهى : بعض دول جنوب شرق آسيا ، ومعظم دول امريكا اللاتينية ، والصين والهند ، ودول شمال افريقيا والشرق الاوسط ، والدول الافريقية جنوب الصحراء .

وعلى الرغم من أن دول العالم الثالث ليست كتلة متجانسة الا أن هناك ما يجمع بين اكثرها فى فئة واحدة . ومن ذلك مثلا ، فى رأى المؤلف :

١ - عدم الاستقرار السياسى (الانقلابات، والشغب والتظاهر، والاغتيالات، والاعدام السياسى ، واختطاف الطائرات ، والحروب وحروب العصابات) .

٢ - الديون الباهظة المستحقة للدول المتقدمة وجهات الاقراض المختلفة .

٣ - سوء استخدام الارض ، وضراوة المناخ ، والتصحر .

٤ - اغتصاب اراضى الفلاحين ، وفشل الاصلاح الزراعى ، والاقطاع .

٥ – الآثار السلبية للتصنيع الشامل .

٦ – زراعة المحاصيل القاتلة (المخدرة) وتشغيل الاطفال والنساء .

٧ – المشروعات الاقتصادية الكبرى .

٨ – ضآلة العمل ، والحراك السكانى العشوائى ، والتهجير القسرى .

٩ – فقدان الهوية الثقافية .

١٠ – الفساد الادارى .

ويختتم المؤلف الفصل الاول بتصور لمكونات او عوامل التنمية . وهى فى نظره :

١ – اشباع الحاجات الاساسية العاجلة : الغذاء ، والماء ، الصحة العامة .

٢ – نهضة الجماعات القروية : تنظيمها (واجتذاب قطاعات جديدة من السكان اليها) ، وتشغيلها فى ادارة محسنة للانتاج (الزراعة ، وتربية الماشية والدواجن ، والصناعات والحرف البسيطة) .

٣ – التوعية بالتعامل الكفء مع البيئة ، وحمايتها .

٤ – التدريب على الاستخدام الافضل لموارد المحلية .

٥ – الحفز للاهتمام بأمور الصحة العامة .

٦ – التشجيع على المشاركة الفعالة فى عملية التنمية (آليات السوق والمدخرات والائتمان والاستثمار) .

٧ – الاقناع تنظيم النسل ، وتوفير احتياجات .

٨ – التعليم من أجل التنمية .

٩ – معرفة الفرد بحقوقه وممارستها .

أما الفصل الثانى (ص ص ١١٣ إلى ١٨١) فهو العنوان « المنظمات غير الحكومية : ظاهرة عالمية جديدة » .

ويقصد المؤلف بالمنظمة غير الحكومية جماعة أو جمعية أو حركة تتأسس

بصورة دائمة ، من جانب أشخاص ينتمون الى بلاد مختلفة ، من أجل أغراض لا تهدف الى الربح فهى منظمات تطوعية تعمل فى مجال التنمية ، وتقوم بمبادرة ممن يفيدون منها ، وتعتمد على جهودهم . وتضم فى العادة أعضاء من المجتمع المحلى الذى تخدمه وآخرين من الخارج ، من الدول الاوربية الغربية وأمريكا الشمالية واليابان . وتوجد هذه المنظمات بالآلاف فى العديد من الدول النامية ، وإن كان ظهورها وانتشارها فى امريكا اللاتينية وآسيا قد سبقا ظهورها وانتشارها فى افريقيا . وبصفة عامة ، نشأت المنظمات غير الحكومية فى العالم الثالث وفى وقت متأخر جدا عن نشأتها فى الدول الاوربية الغربية . وذلك لان بعض التكوينات التقليدية فى الدول النامية تقوم بجانب كبير من مهام المنظمات غير الحكومية .

وفى تصوير « درامى » للظروف التى تظهر فيها المنظمات الحكومية ، يقول المؤلف « عندما تواجه الحكومات والمنظمات الدولية (فى دول العالم الثالث) حشدا من العوامل التى تؤثر على أفقار او تحسين الحياة اليومية لحوالى ٢ مليون فلاح ، فانها غالبا ما تشعر بالعجز ...» عندئذ تنجح ارادة حفنة من الرجال والنساء فى تحريك الامور فى مثل تلك الاوضاع الصعبة » . (وذلك بالعمل من خلال منظمات غير الحكومية) .

ومن الظروف التى ساعدت على نشأة المنظمات غير الحكومية، وجود اقليات سلالية او حضارية داخل مجتمع ما ، تسعى الى حماية مصالحها وحل ما يواجهها من مشكلات . وكذلك وجود جهات أجنبية راغبة فى المساعدة (ومن هذه الجهات الكنيسة الكاثوليكية والجماعات التبشيرية المسيحية ، والمنظمات غير الحكومية ، وبعض الافراد وشركات النفط والشركات متعددة الجنسية والحكومات فى الدول المتقدمة ، فضلا عن المنظمات الدولية المختلفة) .

ومن الاسباب الاضافية التى ساهمت فى ظهور المنظمات غير الحكومية وانتشارها ، يشير المؤلف الى دور البنك الدولى ، وهو بتعبيره « الرمز والاداة لسياسات التنمية الدولية » . ومن مبررات دعم البنك الدولى للمنظمات غير الرسمية ، فى نظر المؤلف ، انها اكبر دراية بالاوضاع المحلية من الاجهزة الرسمية والمسئولين الرسميين ، وانها قادرة على تطوير واستخدام تكنولوجيا مناسبة

ورخيصة ، ومساعدة السكان المحليين على التكييف مع انماط حياة واساليب عمل جديدة .

ويتكلم المؤلف عن اشكال مختلفة من المنظمات غير الحكومية ، يميزها بعضها عن بعض عدد من الملامح الشكلية وظروف النشأة ومسار التطور ، ولكن يجمع بينها كلها انها :

١ - تنشأ بمبادرات تلقائية .

٢ - وهى تطوعية ، تخدم بدون ان تهدف الى الربح .

٣ - وانها لا ترتبط بمنطلق ايديولوجى ما ، من بين ما يتردد عادة فى تحليلات الفكر والجهود والتجارب التنموية .

ثم يستعرض المؤلف تطور « المنظمات غير الحكومية » فى عدد من الدول التى غطاها المسح ، ويتكلم عن علاقاتها المتغايرة بالدولة . ويسجل ملاحظات مهمة على وضع هذه المنظمات ، منها اتجاه الدولة الى التعاون معها ، والقبول المتزايد من جانب المواطنين لها (وربما كان من اسباب ذلك تفاقم الازمة الاقتصادية ، وزيادة المعاناة ، وتعثر العمل العام فى عديد من الدول) .

ثم يستعرض المؤلف - بشىء من التفصيل - الدور المهم او النشاط الذى تقوم به « المنظمات غير الحكومية » . ويشير الى تغير هام فى نشاطها ، يتمثل فى التحول من المشروعات الصغيرة الى برامج التنمية المتكاملة (سواء كان ذلك على مستوى قطاع بعينه : الزراعة مثلا ، او على مستوى الحياة فى الريف بعامة) .

وعن مصادر تمويل « المنظمات غير الحكومية » ، يذكر المؤلف التمويل الحكومى المحلى ، وهوليس مهما . اما التمويل الاهم فهو ذلك الذى يأتى من المنظمات غير الحكومية فى دول اجنبية ، واسهام حكومات الدول المتقدمة ، وبعض المنظمات الدولية .

ويقدر المؤلف عدد المستفيدين من جهود « المنظمات غير الحكومية » بحوالى مائة مليون من القطاعات الاكثر فقرا من سكان الريف فى دول العالم الثالث .

وفى الفصل الثالث (ص ص ١٨٣ إلى ٢٨٩) هو بعنوان « من الافقار الى التنمية » ، يشير المؤلف الى عدد من الافكار الخاطئة التى تتردد فى بعض ادبيات التنمية عن الفئات الاكثر فقرا من سكان الريف فى دول العالم الثالث (وهم الذين توجه اليهم خدمات المنظمات غير الحكومية) . ومن هذه الافكار انهم كسالى ، وقدريون ، وشديدو العناد فى مقاومة التغير ثم يطرح رؤيةلهذه الفئات بأنهم اشبه « بجذور الشجرة » ، أى هم « الاصل » ، وانهم – على العكس من الشائع عنهم – قادرون على العمل بحماس حين يجدون دافعا ، وعلى استعداد لقبول التغير حين يبدو لهم مفيدا .

ثم يستعرض المؤلف الدور الذى يمكن ان تقوم به « المنظمات غير الحكومية » فيما اسماه « تحجيم عوامل الافقار » ، أى احتواء ومواجهة عوامل التخلف ، وهى : عدم الاستقرار السياسى ، واعباء الديون الخارجية ، وسوء استخدام الارض ، والاقطاع والاستغلال ، والمشروعات الاقتصادية الكبيرة الفاشلة والهجرة والنزوح ، والافتقار إلى هوية ثقافية، والفساد الادارى، ومقاومة ما أسماه الاستغلاليين والقراصنة.

أما عن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية – وهى الجانب الآخر فى الاشكالية – ، فان المؤلف يناقش ما تستطيع هذه المنظمات ان تقوم به – او قامت به فعلًا – فى المجالات التى اشرنا اليها فى فقرة سابقة .

ومن امثلة هذه الانشطة ، معاونة أهل القرية فى :

١ – تعزيز روح الجماعة والتدريب على اتخاذ القرار .

٢ – فهم الحاجة للتعليم والتدريب .

٣ – تحسين وتجديد المساكن .

٤ – تعلم تحديد النسل .

٥ – تعلم استخدام الموارد المحلية بكفاءة ، وحماية البيئة ، واعادة تشجير الغابات .

٦ – تعلم تحسين انتاج الغذاء والفلاحة .

٧ – الاستخدام الافضل للأرض ، والرى والاسمدة .

٨ – الممارسة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والحرفية .

٩ – الاحتفالات الشعبية .

ويتكلم المؤلف عن عدد من المشروعات الخدمية والانتاجية التى استهدفت مساعدة الناس على « الوقوف على اقدامهم » ، ويؤكد على أهمية ادماج فئات جديدة من السكان فى جهود التنمية ، منها يخص الشباب والنساء والمثقفين .

ويتابع حديثه باستعراض بعض العوائق والقيود التى تحدِ من نشاط المنظمات غير الحكومية . ويناقش منها :

١ – المحاولات الفاشلة للتنمية .

٢ – الظروف الطبيعية غير المواتية .

٣ – الظروف السياسية المعوقة .

٤ – نظام الادارة البيروقراطية العقيم .

٥ – اللامبالاة والسلبية من جانب قطاعات من السكان .

٦ – نقص الموارد المالية .

٧ – وما يسميه « مطالب » مؤسسات الاقراض .

وفى فقرات اخيرة مهمة ، يشير المؤلف الى بعض جوانب القصور فى « المنظمات غير الحكومية » والتى تعجزها عن القيام بدور فعال وكفء ، ويذكر بصفة خاصة :

١ – ان المامها بظروف الواقع المحلى الذى تنشأ لخدمته محدود ، وقدرتها على التكيف معه ضعيفة .

٢ – انها لا تعمل فى ظل استراتيجية طويلة المدى تنظم نشاطها على مدى زمنى طويل .

٣ – أن حرصها على الاستقلال يحرمها من فرص التنسيق بين جهودها وجهود اجهزة اخرى حكومية وغير حكومية .

٤ – أنها لا تخضع لمتابعة دقيقة من جانب الدولة .

ويخصص المؤلف الفصل الرابع (ص ص ٢٩١ إلى ٣٠٩) لاستعراض أهم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات غير الحكومية . ففى المجال الاقتصادى ، وعلى الرّغم من صعوبة المقارنة بين مجتمع وآخر بل وصعوبة تحديد المستفيدين ودرجة الاستفادة والتكلفة الفعلية ، وما الى ذلك ، يميل المؤلف الى الاعتقاد بأن « المنظمات غير الحكومية » اكفأ من غيرها فى هذا الصدد ، وأنها انجزت شيئا لم يستطع جهود حكومية وغير حكومية متابعة كثيرة ان تنجزه .

اما من الناحية الاجتماعية ، فقد عاونت جهود المنظمات غير الحكومية فى : زيادة تلاحم الجماعات على المستوى المحلى ، ورفع قدرة قطاعات كبيرة من السكان على الاعتماد على الذات ، وزيادة عدد من تم تعليمه وتدريبه .

وفى مجال الخدمات الصحية ، اسهمت المنظمات غير الحكومية بصورة واضحة فى : ادخال القواعد الاساسية فى الصحة والنظافة ، وتحسين حالة الشرب ، وانشاء شبكة من خدمات الرعاية الصحية .

أما جهود المنظمات غير الحكومية فى مجال الزراعة ، فيذكر المؤلف منها : تحسين حال الرى ، ورفع مستوى القدرة على استعمال الارض بكفاءة وحماية البيئة ، وزيادة القدرة على انتاج الغذاء .

وينهى المؤلف كتابه بفصل خامس (ص ص ٣١١ إلى ٣٢٠) بعنوان : « مدخل جديد للتنمية » ، ويسترجع فيه ما سبق أن ناقشه من نقاط رئيسية . ويشير الى أن ثمة نقاط مهمة فى وضع سكان الريف فى الدول النامية :

١ – الحاجات الاساسية للسكان .

٢ – عوامل الافقار .

٣ – جهود التنمية .

وفى تلخيص لما سبق أن طرحه من مناقشات ، يرى برتران شنايدر أن من أهم عوامل الافقار او التخلف بالنسبة لسكان الريف فى دول العالم الثالث :

١ – اعطاء الحكومة اولوية للتنمية الصناعية على التنمية الزراعية .

٢ – الاتجاه الى انتاج محصولات التصدير على حساب محصولات الاستهلاك (مما يؤدى الى نقص الغذاء) .

٣ – الميل الى انشاء مشروعات كبيرة للبنية الاساسية والخدمات والانتاج حين يكون الافضل انشاء مشروعات صغيرة .

وتأسيسا على هذا ، يشير المؤلف باعادة النظر فى عملية التنمية لتسير فى اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة تماما ، بحيث :

١ – يتم التركيز على التنمية الزراعية .

٢ – يتجـه الاهتمام الى انتاج مواد الاستهلاك .

٣ – يتم ذلك من خلال مشروعات صغيرة .

وتستلزم اعادة توجيه عمليات التنمية فى المسارات التى يقترحها المؤلف تقليص دور الاجهزة الحكومية والسلطة المركزية فى عملية التنمية ، واعطاء دور اكبر للمنظمات غير الحكومية ، وتنويع اختصاصها ، وتأكيد سلطتها ، ودعم قدراتها ، وتوفير الجو الملائم لها لأداء دورها بكفاءة . كما انه يستلزم أن تتفهم الحكومة ، وتقبل ، العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وجهات التمويل الخارجية ، وأن تسهم فى توفير المعلومات لهذه المنظمات والجهات وأن تسمح بتدفقها .

وفى خاتمة الكتاب (ص ص ٣٢٥ إلى ٣٢٩) ، يستعيد شنايدر اهم ما ذكره فى تقييمه لجهود التنمية فى دول العالم الثالث ورؤيته لاسباب تعثرها ، وتصوره للمدخل الامثل للخروج من الازمة ، وآليات تجاوز الازمة ، وهى « المنظمات غير الحكومية » التى تعمل على « التنمية بالاعتماد على الذات » . وهذه – فى نظره – احدث الثورات الاجتماعية وأخطرها وأوسعها انتشارا .

ثالثا : تحفظات وإنتقادات

ابتداء سوف لا نقف طويلا عند الاخطاء اللغوية واخطاء الطباعة التى ترددت فى الكتاب بكثرة لا تليق بعمل توافرت له امكانات مالية وفنية ضخمة ، سواء فى التحضير له او الجهد البحثى الذى قام عليه او ترجمه الكتاب الى العربية ونشره .

كما اننا لن نقف طويلا عند الاخطاء الكثيرة فى اثبات المراجع على نحو يفقد الكتاب الشيىء الكثير من قيمته التعليمية ، وهى مهمة .

فاذا انتقلنا من هذه الامور الشكلية الى القضايا الاهم والاخطر ، أمكن ان نورد جوانب قصور عديدة .

وعمل برتران شنايدر بعيد عن العملية الحقة بل والموضوعية ، على الرغم من كل ما يمكن ان يقال فى ايجابياته فى تحديده للمشكلة التى يتصدى لدراستها ، واختياره للمنهج الاكثر ملاءمة للدراسة ، وتحديد مصادر المعلومات والعينات او المجموعات التى تجرى عليها الدراسة ، واعداد ادوات جمع المعلومات ، وعرض المادة ، وتحليلها وتفسيرها والاستنتاج منها ، لا يرقى العمل الى مستوى « العلمى » .

فاذا كان الغرض هو طرح فكرة العمل من خلال « المنظمات غير الحكومية » ، والتى ترتبط بتمويل اجنبى وربما بمؤسسات اجنبية ، كطريقة لتنمية الريف فى المجتمعات العالم الثالث ، كبديل لاستراتيجات وسياسات وخطط وبرامج التنمية التى جربتها هذه الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى خلال الحقب الثلاث الاخيره بصفة خاصة ، فما كان على المؤلف أن يفعله هو أن يجرى دراسة تقويمية – للمناهج التقويمية المعروفة – يثبت منها أن التجارب الحالية للتنمية فى دول العالم الثالث قد فشلت ، ثم يفسر الفشل على نحو يسمح له بأن يقدم فكرة العمل من خلال المنظمات غير الحكومية كحل بديل .

ولكن ما فعله المؤلف فعلا هو انه انطلق من مقولة شائعة بأن سياسات التنمية التقليدية قد فشلت . وأقام اقتناعه على اساس نظره سطحية خاطئة – لا تليق بعمل علمى جاد – لنماذج من مشروعات التنمية : مثل اقامة الخزانات والسدود ، وانشاء الطرق ، واستصلاح الاراضى ، والاعتماد على اساليب الزراعة الحديثة ، وما الى ذلك وأسس على هذا فكرة العمل من خلال « المنظمات غير الحكومية » كأداة لتنمية الريف فى دول العالم الثالثة فى مناقشة للاشكالية والبديل الذى طرحه لتجاوزها، لم يفعل المؤلف شيئا اكثر من ترديد أفكار واحكام انطباعية لا تستند الى دليل موضوعى قاطع .

ومن الامثلة العديدة على قصور وسطحية التحليل - ويمكن ان نقول سوء النية - مناقشة المؤلف لاقامة السد العالى فى مصر - ومشروعات مماثلة كثيرة اخرى فى دول مختلفة ، وما رآه فيه من سلبيات وفى آثاره من اخطاء مدمرة ، وتلخيصه للتجربة كلها بانها « مأساة للبيئة والانسان » . وهو مجرد حالة مما اورده المؤلف تحت عنوان دال هو « عشرون عاما من تنمية ضالة » .

وليس صحيحا اطلاقا ان العمل يقوم على « مسح » للمنظمات غير الحكومية أو نشاطها فى دول العالم الثالث. فهو مجرد رؤية انطباعية جزئية سريعة لبعض مشروعات التنمية فى بعض هذه الدول ، وليس هناك ما يشير الى انها تستند الى منهجية سليمة مقبولة ، سواء فى صدق تمثيل ما درس من حالات للواقع ، وصرامة خطة دراسته ، وكفاءة ادوات جمع المعلومات ، وصواب عمليات عرضها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص الاحكام منها .

والواضح ان العمل كله ، وكل جزءمنه ، يصدر عن نظره عاجزة ، ويفتقر الى رؤية تأهيلية شاملة للامور ، ومناقشة متعمقة لمختلف النقاط الرئيسية .

ونحن لا نقدم جديدا اذا قلنا ان معظم الدراسات لتجارب التنمية فى دول العالم الثالث تتفق حول عدد من النقاط المهمة ، التى من أبرزها :

١ - ان التخلف هو ظاهرة تاريخية ، ترجع فى اهم جوانبها الى النهب الاستعمارى الذى تعرضت له الدول المتخلفة فى مرحلة الاحتلال ، والتشوه فى البنية الاجتماعية الذى نتج عن تجربة الاستعمار ، ثم الوضع المتدنى للمستعمرات السابقة فى شبكة العلاقات الدولية . فالتخلف هو - بهذا المعنى - الوجه الآخر لتقدم الدول المتقدمة ، وهو ضمان استمراره .

٢ - ان استمرار التخلف ، وتعثر التنمية بالتالى (وهما بعدان لظاهرة واحدة) ، يجد اكثر تفسيراته اقناعا فى عوامل هيكلية ، اى فى البنية الاجتماعية للدول المتخلفة ، لا تساعد فى الخلاص منه . فالقوى الاجتماعية (الطبقات والشرائح والصفوات والجماعات ، وغيرها) التى تسيطر وتحكم (والمصالح التى تمثلها) تقبل برضى واختيار طريقة للتنمية فى ظل التبعية للدول الاستعمارية السابقة والامبرايالية الحالية ، تضمن الحفاظ على صيغة توزيع القوة فى

المجتمع ، وتفضلها على « التنمية المستقلة » ، التى قد يترتب عليها تهديد للمصالح الطفيلية فى المجتمع .

نحن نتفق مع شنايدر فى ان تجارب التنمية فى دول العالم الثالث لم تحقق - حتى الآن على الاقل وفى معظم الحالات - ما عقد من آمال وما وضع لها من اهداف . ولكن هذا لا ينفى انها قد حققت اواقتربت من تحقيق منجزات عدة فى بعض الاحيان ، ثم حوصرت واجهضت بفعل القوى الداخلية الطفيلية والمؤامرات - او على الاقل الضغوط - الخارجية .

أى اننا نختلف مع المؤلف فى تفسير ما حدث . ففى حين يرد هو الفشل الى أن التنمية تجرى الآن وفق استراتيجية شاملة من خلال اجهزة حكومية ، فاننا نرده الى التجربة الاستعمارية والتبعية وتشوه التكوين الاجتماعى لدول العالم الثالث . (ونضيف ان الجانب الاكبر من خطط التنمية ومشروعاتها فى عدد كبير من دول العالم الثالث يخطط له ويمول جانبا منه وينفذه جهات مختلفة فى الدول الرأسمالية المتقدمة) .

ومن هنا فإن البديل الوحيد الذى نراه قادراً على تنمية الريف والمجتمع بعامة فى دول العالم الثالث هو استراتيجية كاملة للنهضة الحضارية الشاملة من خلال ثورة اجتماعية تقوم بها القوى الاجتماعية المنتجة حقيقة الاعتماد الجماعى على الذات . وهذا يقتضى الفكاك من التبعية للنظام الرأسمالى ، والعمل من خلال صيغة جديدة لوزيع القوة فى مجتمعات العالم الثالث .

وننتقل الى موضوع المنظمات غير الحكومية ، وهى البديل الذى يطرحه المؤلف كأداة للتنمية . وابتداء نتفق مع المؤلف ، وغيره ممن يأخذون على استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج التنمية التقليدية أنها لا تستجيب للحاجات الاساسية لسكان الريف ، ولا تسمح لهم بدور ايجابى فيها ، بل على العكس من ذلك تتم فى غير صالحهم وبدون مشاركتهم .

ولكن الحل ليس هو العمل من خلال منظمات غير حكومية . ولذلك لاسباب كثيرة منها :

١ - أن القضيتين الاساسيتين فى تعثر التنمية هما مشكلتا التبعية للخارج وتحكم

العناصر الطفيلية فى الداخل ولا تسطيع المنظمات غير الحكومية أن تغير شيئا فى مواجهة اى منهما . فكيف يمكن ان تدافع عن « المعدمين » ، وحقوق الانسان ، واغتصاب الاراضى ، واستغلال العمال ، وغيرها ، بدون أن تتعرض للنظام القائم وتعمل على تعديله . (وذلك لان استمرار التخلف يرجع - بمعنى ما- الى ان النظام القائم يحرص على اعادة انتاج الاوضاع القائمة) .

٢ - أن ما تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقوم به فى جهد صادق لتنمية الريف فى دول العالم الثالث لا يتجاوز أمورا صغيرة وأشياء بسيطة ، ولا يحل الاشكاليات الاساسية ، والتى منها : التنمية على المستوى القطرى أى تنمية النسق الاجتماعى كله ، والعلاقة بين الريف والحضر ، والعلاقات الاجتماعية وصراع المصالح فى القرية . وفضلا عن هذا ، الى اى شىء يمكن أن تؤدى جهود مبعثرة للتنمية - اذا جاز أن نعدها كذلك - بدون استراتيجية شاملة متكاملة .

٣ - وأكثر من ذلك تنطوى المنظمات غير الحكومية - كمنظمات شكلية على جوانب قصور خطيرة أشار المؤلف اليها ، وان كان لم يقف عندها ولم يعطها ما تستحق من وزن وأهمية . ولا تقف جوانب القصور عند أمور شكلية او اجرائية ، وانما تتعدى ذلك الى اهدافها الحقيقية ، وكفاءتها ، والأثار المدمرة - فى بعض الاحيان على الاقل - لبعض نشاطاتها . (وكلها أمور موثقة فى الكتاب من واقع اقوال السكان فى قرى عديدة) .

ولكن الامر البالغ الخطورة ، الذى المح اليه المؤلف دون أن يناقشه ، هو علاقة المنظمات غير الحكومية بالمؤسسات المماثلة ومصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية فى الدول المتقدمة . لقد أصبحت قصص « اختراق » الدول الاوربية الغربية المتقدمة لدول العالم الثالث حقائق موثقة لا يمكن انكارها او التهوين منها . بل أن الامر تجاوز مجرد الاختراق ، ووصل الى حد الفاعلية فى تشكيل بعض عناصر وملامح التكوين الاجتماعى المصرى (من خلال البرامج المختلفة لما يسمى تنمية الريف ، مثلا) .

ان الحديث عن الدور المهم للمنظمات غير الحكومية فى تنمية القرية فى دول

العالم الثالث واهدافها النبيلة المعلنة ، يظل ناقصا حتّى تشير الى اهدافها المدمرة عير المعلنة . واذا كان المؤلف قد كرر فى اكثر من موضع على انها « حيادية » بين الايديولوجيات، فإن الأمر لا يصح أن يمر بدون مناقشة. فهل نراها حيادية وهى تدعو لان يكون تنمية الريف فى العالم الثالث تنمية رأسمالية خالصة ، فى اطار تبعية مطلقة للدول الاوربية الغربية ، وفى حدود رؤية البنك الدولى والاجهزة المماثلة . (وهى مصادر تمويل تمارس الوانا كثيرة من الابتزاز للمسئولين والحكومات فى دول العالم الثالث) .

بقى أن نقول اننا نختلف مع منتدى الفكر العربى فى عمان ونادى روما حول جدوى تقييم هذا الكتاب أصلا، أو تقديمه بدون التنبيه الى خطورة الرسالة التى يبثها والاغراض التى يرمى اليها . مما يدعونا الى أن نسأل : لمصلحة من ثورة الحفاة ؟ .



NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCE

Vol - 25 January 1988 No .1

Table Of Contents

Page

Contents

The National Review of Social Sciences

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research
Zamalek P. O., Cairo, Egypt

Correspondence :
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .

Price :
US $ 5 per issue
US $ 10 per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research
Cairo

CONTENTS



Vol - 25 **No .1** **January 1988**